وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة الشهيد الشيخ العربي التبسي

كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم الاقتصادية

الرقم التسلسلي:.....2024

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي (ل م د)

فرع: العلوم الاقتصادية

التخصص: اقتصاد نقدي وبنكي

المذكرة موسومة بـــ :

دور الإنفاق العام في تحقيق الأهداف الاقتصادية وفق مربع كالدور

دراسة حالة: الجزائر خلال الفترة (2000-2021)

من إعداد:

- ملاك قريب

إشراف الأستاذة:

د. ريم عمري

أعضاء لجنة المناقشة

الاسم واللقب	الرتبة العلمية	الصفة
عثمان عثمانية	أستاذ	رئيســـــــا
ريم عمري	أستاذ محاضر_ ب	مشرفا ومقررا
نادية بوراس	أستاذ محاضر_ أ	عضوا مناقشا

السنة الجامعية: 2023-2024

بسم الله الرحمن الرحيم

شكروتقدير

الحمد لله رب العالمين والشكر له سبحانه وتعالى ما تفضل من نعم لا تعد ولا تحصى، ومن نعم التوفيق لإكمال هذا العمل والصلاة والسلام على حبيبنا محمد صلى الله عليه وسلم، أتقدم بالشكر الجزيل والتقدير العميق إلى الدكتورة "ريم عمري" التي تقبلت بصدر رحب الإشراف على هذه المذكرة، وذلك على ما قامت به من جهد مشكور ومأجورة عليه إنشاء الله، إذ منحتني الكثير من وقتها ولم تبخل عليا بنصح وإرشاد وتوجيه، وتشجيع فعال.

كما أتقدم بجزيل الشكر إلى أعضاء اللجنة المناقشة على قبولهم تقييم وإثراء هذا العمل.

دون أن أنسى كل من ساعدني لإنجاز هذا العمل.

إهـــداء

احمد الله عز وجل الذي بنعمته تم إنجاز هذا البحث.

إلى التي وهبت فلذت كبدها كل العطاء والحنان، وكانت سند لي في الشدائد، ودعواتها لي دائما بالتوفيق تتبعني خطوة بخطوة في حياتي، إلى نبع الحنان **أمي الغالية** حفضها وأطال الله في عمرها بالصحة والعافية.

إلى الذي وهبني كل ما يملك حتى أحقق آماله، إلى من يدفعني قدما نحو الامام لنيل المبتغى، إلى الإنسان الذي إمتلك الإنسانية والحنان وسهر على تعليمي، إلى مدرستي الأولى في الحياة روح أبي الغالية رحمه الله.

إلى أخواتي العزيزات.

أهدي ثمرة جهدي.

فهرس

المحتويات

فـهــرس المحتويات

الموضوع	الصفحة
شكروتقدير	
الإهداء	
فهرس المحتويات	**IIV-**
فهرس الجداول	**V**
فهرس الأشكال	**VII**
المقدمة العامة	**أ – و**
1–مشكلة البحث	**أ**
2–التساؤلات الأساسية	**ب**
3–فرضيات البحث	**ب**
4–أهمية البحث	**ب**
5–أهداف البحث	**ب**
7– الدراسات السابقة	**ج**
8–منهج البحث	**د**
9–خطة البحث	**د**
الفصل الأول:خلفية نظرية للإنفاق العام ومتغيرات مربع كالدور	**01**
مقدمة الفصل الأول	**02**
المبحث الأول:الإطار النظري للإنفاق العام	**03**
المطلب الأول: ماهية الإنفاق العام	**03**
أولا_ تعريف الإنفاق العام	**03**
ثانيا_ عناصر الإنفاق العام	**04**
المطلب الثاني: تقسيمات الانفاق العام وآثاره الاقتصادية	**04**

فهرس المحتويات

أولا_ تقسيمات الإنفاق العام	**05**
ثانيا_آثار النفقات العامة الاقتصادية	**07**
المطلب الثالث: ظاهرة نمو الإنفاق العام وأسبابه	**09**
أولا_ ظاهرة نمو الإنفاق العام	**09**
ثانيا_ الأسباب الظاهرية لتزايد النفقات العامة	**09**
ثالثا_الأسباب الحقيقية لنمو الإنفاق العام	**10**
المطلب الرابع: ضوابط الإنفاق العام	**13**
المبحث الثاني: الأهداف الاقتصادية لمربع كالدور	**14**
المطلب الأول: السياسة الاقتصادية	**14**
أولا_ مفهوم السياسة الاقتصادية	**14**
ثانيا_ أسس السياسة الاقتصادية	**15**
ثالثا_ أهداف السياسة الاقتصادية	**16**
رابعا_ أسلوب إعداد السياسة الاقتصادية	**18**
المطلب الثاني: مربع كالدور	**19**
أولا_ مفهوم مربع كالدور	**19**
ثانيا_أهداف مربع كالدور	**20**
ثالثا_التعارضات المحتملة بين أهداف المربع السحري لكالدور	**21**
المطلب الثالث: متغيرات مربع كالدور	**22**
أولا_ النمو الاقتصادي	**22**
ثانيا_ البطالة	**24**
ثالثا_ التضخم	**26**
رابعا_ ميزان المدفوعات	**27**
المبحث الثالث: أثر الإنفاق العام على متغيرات مربع كالدور	**31**
المطلب الأول:أثر الإنفاق العام على معدل النمو الاقتصادي	**31**
المطلب الثاني:أثر الإنفاق العام على معدل البطالة	**33**
المطلب الثالث: أثر الإنفاق العام على معدل التضخم	**33**
المطلب الرابع: أثر الإنفاق العام على ميزان المدفوعات	**34**
خلاصة الفصل الأول	**36**

فهرس المحتويات

الفصل الثاني: إتجاهات الإنفاق العام ومتغيرات مربع كالدور للاقتصاد الجزائري	**37**
مقدمة الفصل الثاني	**38**
المبحث الأول: تحليل إتجاهات الإنفاق العام في الجزائر	**39**
المطلبالأول: الإنفاق العام في الجزائر خلال الفترة (2000-2004)	**39**
المطلبالثاني: الإنفاق العام في الجزائر خلال الفترة (2005-2009)	**40**
المطلب االثالث: الإنفاق العام في الجزائر خلال الفترة (2010-2014)	**42**
المطلب الرابع: الإنفاق العام في الجزائر خلال الفترة (2015-2021)	**43**
المبحث الثاني: تحليل تطور متغيرات مربع كالدور للاقتصاد الجزائري	**44**
المطلب الأول: تحليل تطور معدلات النمو الاقتصادي	**45**
المطلب الثاني: تحليل تطور معدلات البطالة	**47**
المطلب الثالث:تحليل تطور معدلات التضخم	**49**
المطلب الرابع: تحليل تطور رصيد ميزان المدفوعات	**52**
المبحث الثالث: مربع كالدور للاقتصاد الجزائري	**55**
المطلب الأول:مربع كالدور للاقتصاد الجزائري خلال الفترة (2000-2004)	**55**
المطلب الثاني: مربع كالدور للاقتصاد الجزائري خلال الفترة (2005-2009)	**57**
المطلب الثالث: مربع كالدور للاقتصاد الجزائري خلال الفترة (2010-2014)	**60**
المطلب الرابع: مربع كالدور للاقتصاد الجزائري خلال الفترة (2015-2021)	**62**
خلاصة الفصل الثاني	**66**
الخاتمة العامة	**67**
1- نتائج البحث	**69**
2- الاقتراحات	**70**
3-آفاق البحث	**70**
قائمة المراجع	**71**
الملخص	**93**

فهـــرس

الجـداول

فـهـرس الجداول

الفصل	رقم الجدول	عنوان الجدول	رقم الصفحة
الثاني	01	تطور الإنفاق العام خلال الفترة (2000-2004)	39
	02	تطور الإنفاق العام خلال الفترة (2005-2009)	41
	03	تطور الإنفاق العام خلال الفترة (2010-2014)	42
	04	تطور الإنفاق العام خلال الفترة (2015-2021)	43
	05	تطور معدلات النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (2000-2021)	45
	06	تطور معدلات البطالة في الجزائر خلال الفترة (2000-2021)	47
	07	تطور معدلات التضخم في الجزائر خلال الفترة (2000-2021)	50
	08	رصيد ميزان المدفوعات في الجزائر خلال الفترة (2000-2021)	53
	09	متغيرات مربع كالدور للاقتصاد الجزائري خلال الفترة (2000-2004)	56
	10	متغيرات مربع كالدور للاقتصاد الجزائري خلال الفترة (2005-2009)	58
	11	متغيرات مربع كالدور للاقتصاد الجزائري خلال الفترة (2010-2014)	60
	21	متغيرات مربع كالدور للاقتصاد الجزائري خلال الفترة (2015-2021)	62
	13	متغيرات مربع كالدور للاقتصاد الجزائري خلال الفترة (2000-2021)	64

فهـــرس

الأشكال

فـهـرس الأشكال

الفصل	رقم الشكل	عنوان الشكل	رقم الصفحة
الأول	01	مربع كالدور	20
الثاني	02	تطور الإنفاق العام خلال الفترة (2000-2004)	40
	03	تطور الإنفاق العام خلال الفترة (2005-2009)	41
	04	تطور الإنفاق العام خلال الفترة (2010-2014)	42
	05	تطور الإنفاق العام خلال الفترة (2015-2021)	44
	06	تطور معدلات النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (2000-2021)	46
	07	تطور معدلات البطالة في الجزائر خلال الفترة (2000-2021)	48
	08	تطور معدلات التضخم في الجزائر خلال الفترة (2000-2021)	51
	09	رصيد ميزان المدفوعات في الجزائر خلال الفترة (2000-2021)	54
	10	تمثيل مربع كالدور للاقتصاد الجزائري خلال الفترة(2000-2004)	57
	11	تمثيل مربع كالدور للاقتصاد الجزائري خلال الفترة(2005-2009)	59
	12	تمثيل مربع كالدور للاقتصاد الجزائري خلال الفترة(2010-2014)	61
	13	تمثيل مربع كالدور للاقتصاد الجزائري خلال الفترة (2015-2021)	63
	14	تمثيل مربع كالدور للاقتصاد الجزائري خلال الفترة (2000-2021)	64

المقدمة

العامة

المقدمة العامة

يعتبر تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي أمرا ضروريا، إذ لم يعد الجدل في الوقت الحالي قائما حول مدى جدوى تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية من عدمه، بقدر ما يدور حول حجم هذا التدخل والمجالات التي يشملها، وتعتبر سياسة الإنفاق العام الشكل الرئيسي لتدخل الدولة في النشاط الاقتصادي. فالإنفاق العام يعكس بدرجة كبيرة مدى فعالية الحكومة ومدى تأثيرها في النشاط الاقتصادي، ويتمثل هذا الأخير في مجموع ما تنفقه الدولة لمختلف هئياتها بقصد الحصول على المواد اللازمة، للقيام بالخدمات المشبعة للحاجات العامة ، حيث زاد حجم هذه النفقات وأصبحت أداة رئيسية من أدوات السياسة الاقتصادية المنتهجة من طرف الدولة، لتحقيق أهدافها المسطرة.

تعتبر السياسة الاقتصادية الجانب التطبيقي للنظرية الاقتصادية، كما تكشف عن قوة وسلامة منهجيتها في التعامل مع الواقع الاقتصادي، فالسياسة الاقتصادية هي مجموعة الإجراءات والأدوات التي تستخدمها الحكومات للتأثير على الأداء الاقتصادي. وتهدف إلى تحقيق الإستقرار الاقتصادي من خلال الوصول إلى تحسين مستوى التشغيل الكامل مع تحسين معدل النمو الاقتصادي، وإستقرار المستوى العام للأسعار، وكذا توازن ميزان المدفوعات.

تعتبر أهداف السياسة الاقتصادية مرنة وغايتها في النهاية تحقيق الرفاهية العامة، وقد تم تلخيص هذه الأهداف ضمن أربعة متغيرات تعرف بمربع كالدور. التي صاغها الاقتصادي نيكولاس كالدور، والتي تعكس جل جوانب الأنشطة العامة وترسم حدود نشاط الدولة الاقتصادي والإجتماعي، كما توضح هذه الأهداف المشهد العام لوضعية الأداء الاقتصادي للبلد، وتسعى كل الدول سواء كانت متقدمة منها أو نامية لمحاولة تحقيق هذه الأهداف من خلال سياستها.

تسعى الجزائر كغيرها من الدول إلى تحقيق مجموعة من الأهداف الاقتصادية والإجتماعية للنهوض بالاقتصاد الوطني، مثل رفع معدلات النمو الاقتصادي، ومحاربة البطالة والتضخم، تحقيق التوازن في ميزان مدفوعاتها، حيث بعد الإصلاحات الهيكلية التي قامت بها الجزائر مع صندوق النقد الدولي، فمع بداية سنة 2001 تبنت الجزائر سياسة مالية توسعية ذات طابع إنفاقي، مستفيدة بذلك من إرتفاع العوائد النفطية ما أدى إلى إرتفاع إيرادات الميزانية، وبالتالي الزيادة في الإنفاق، من خلال الشروع في عدة إستثمارات وبرامج لنشيط الاقتصاد الوطني والوصول إلى تحقيق الأهداف، وتحسين الأداء الاقتصادي الجزائري.

1_ مشكلة البحث

بناء على ما سبق يمكن حصر إشكالية البحث في التساؤل الرئيسي التالي:

ما مدى تأثر المتغيرات الاقتصادية الممثلة لمربع كالدور بسياسة الإنفاق العام في الجزائر خلال الفترة (2000-2021)؟

2_ التساؤلات الأساسية

يندرج تحت التساؤل الرئيسي التسؤلات الجزئية التالية:

ـ كيف يمكن للإنفاق العام أن يحقق أهداف السياسة الاقتصادية الممثلة لمتغيرات مربع كالدور؟

ـ هل يعد الإنفاق العام العنصر الأساسي لتحقيق الإستقرار الاقتصادي؟

ـ فيما تتمثل العلاقة بين الإنفاق العام ومتغيرات مربع كالدور؟

ـهل سياسة الإنفاق العام المنتهجة في الجزائر تحقق أهداف مربع كالدور؟

3_فرضيات البحث

من أجل حصر الموضوع، وبهدف تناول مختلف التساؤلات المطروحة، تم وضع مجموعة من الفرضيات، التي سوف يتم إما تدعيمها أو رفضها، والمتكونة من:

ـ يمكن للإنفاق العام أن يحقق أهداف السياسة الاقتصادية الممثلة لمتغيرات مربع كالدور، من خلال دعم الطلب الكلي للاقتصاد برفع حجم الإنفاق الحكومي الإستهلاكي والإستثماري لتحقيق هذه الأهداف.

ـ يعد الإنفاق العام العنصر الأساسي لتحقيق الإستقرار الاقتصادي.

ـ تتمثل العلاقة بين الإنفاق العام ومتغيرات مربع كالدور في علاقة طردية.

ـساهمت سياسة الإنفاق العام في الجزائر في تحقيق بعض أهداف مربع كالدور، وذلك لاستحالة تحقيق الأهداف الاربعة للمربع في نفس السنة أو في نفس الفترة.

4_أهمية البحث

يستمد هذا البحث أهميته من أهمية الموضوع، فالإنفاق العام يحظى بالعديد من الدراسة والإهتمام، سواء في مجال البحوث العلمية والأكاديمية أو دراسات مراكز البحث أو توجيهات متخذي القرارات المتعلقة بالسياسات الاقتصادية للدول. كما يسلط الضوء على إعطاء نظرة حول الإنفاق العام في الجزائر والتعريف بالمبادئ المختلفة لمربع كالدور كما تناول هذا البحث مدى تأثر متغيرات مربع كالدور بالإنفاق العام، ومحاولة تقييم سياسة الإنفاق العام المنتهجة في الجزائر في تحقيق أهداف المربع.

5_أهداف البحث

يهدف هذا البحث إلى تسليط الضوء على الإنفاق العام وأهداف السياسة الاقتصادية، ومحاولة التعرض إلى متغيرات مربع كالدور، والتي تتجلى في الأهداف الكبرى للسياسة الاقتصادية. وأيضا تتبع الإتجاهات العامة للإنفاق العام في الجزائر، وتحليل أثرها على أقطاب المربع السحري، مع تمثيل مربع كالدور على فترات، وتمثيل متوسط قيم هذه الفترات وتحليلها. وعموما يمكن القول أن الهدف

الرئيسي لهذه الدراسة يتمثل في الكشف عن التدخل الأمثل للوصول للوضعية المثلى التي يكون عليها الاقتصاد الجزائري، من خلال أثر الإنفاق العام على متغيرات مربع كالدور.

7_الدراسات السابقة

بغية جعل هذا البحث كحلقة تكمل سلسلة البحوث السابقة، ومحطة جديدة تستند عليها البحوث اللاحقة، ثم الإطلاع على عدد من البحوث والدراسات المتعلقة بالموضوع، وفيما يلي عرض لبعض هذه الدراسات:

ـ رمضان السيد أحمد معن ووفاء بسيوني السيد شحاته، "دور الإنفاق العام في تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية (المربع السحري لكالدور)"دراسة تطبيقية على الاقتصاد المصري، **مجلة الدراسات التجارية المعاصرة**،العدد **09**، جانفي 2020، جامعة كفر الشيخ، مصر، تهدف هذه الدراسة إلى بيان الإطار النظري للإنفاق العام ودوره في تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية طبقا للمربع السحري لكالدور، وبيان إتجاهات متغيرات هذا المربع في مصر خلال الفترة الدراسة، وتحليل علاقة التكامل المشترك بين الإنفاق العام ومتغيرات المربع في الأجلين القصير والطويل، بالإعتماد على النموذج القياسي المتبع. أما في الدراسة الحالية تم الإعتماد على الأسلوب التحليلي، لتحليل إتجاهات وتطور كل من الإنفاق العام وأهداف السياسة الاقتصادية الممثلة لمتغيرات مربع كالدور، وكذلك تمثيله للاقتصاد الجزائري خلال فترة الدراسة.

ـ كروش صلاح الدين، **البحث عن مثلوية متغيرات الاقتصاد الكلي حسب المربع السحري لكالدور(محاولة تطبيقية على الاقتصاد الجزائري)**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، الجزائر، 2015، تهدف هذه الدراسة إلى النظر إذا ماحققت الإصلاحات المطبقة أهداف السياسة الاقتصادية ضمن المربع السحري لكالدور، ومحاولة تطبيق وإدخال النمذجة الاقتصادية من خلال نطبيقها على واقع الاقتصاد الجزائري، وكذلك محاولة إقتراح نموذج رياضي يمكن من الإقتراب من تصوير الواقع الاقتصادي عن طريق دراسة عينة من المتغيرات. أما في الدراسة الحالية تم فيها عرض أثر الإنفاق العام في تحسين أهداف السياسة الاقتصادية بالإعتماد على مربع كالدور، وخصصت دراسة الحالة لعرض وتحليل إتجاهات متغيرات الدراسة، وكذلك تمثيل مربع كالدور للاقتصاد الجزائري خلال فترة (2000-2021).

ـ بسنت ماهر فضل أحمد، "فعالية السياسة النقدية في تحقيق أهداف مربع كالدور(دراسة حالة مصر)"، **المجلة العلمية للبحوث والدراسات التجارية**، المجلد 37، العدد 03، 2023، جامعة حلوان، مصر، يتمثل الهدف الأساسي للبحث في دراسة فعالية السياسة النقدية في تحقيق أهداف مربع كالدور في مصر، والتركيز على القنوات التي تمكن لآثار السياسة النقدية الإنتقال من خلالها إلى متغيرات المربع، وقياس تأثير هذه السياسة على أهداف هذا المربع، كما إعتمدت هذه الدراسة على

أحد أساليب القياس الإحصائية أي الإعتماد على نموذج. أما الدراسة الحالية فقد سلطت الضوء على الإطار النظري للإنفاق العام وأثره على متغيرات مربع كالدور.

8_منهج البحث

بغية الوصول إلى إجابة على الإشكالية المطروحة تم إعتماد المنهج الوصفي في الجانب النظري، كما تم الإعتماد على المنهج التحليلي في الجانب التطبيقي بإعتباره منهجا مناسبا لهذا الموضوع.

9_خطة البحث

اقتضت الدراسة تقسيم البحث إلى فصلين على النحو التالي:

ـ تضمن الفصل الأول الإطار النظري لكل من الإنفاق العام والسياسة الاقتصادية ومربع كالدور، وكذلك أثر الإنفاق العام على متغيرات مربع كالدور، حيث تعرض الفصل إلى ثلاث مباحث؛ تناول المبحث الأول مفاهيم عامة حول الإنفاق العام من خلال التطرق إلى الماهية والعناصر وكذا التقسيمات وآثاره الاقتصادية، بالإضافة إلى شرح ظاهرة نمو الإنفاق العام وأسبابه وظوابطه. أما المبحث الثاني تضمن المدخل النظري للسياسة الاقتصادية وقد شمل المفهوم والأسس والأهداف وكذلك أسلوب إعداد السياسة الاقتصادية. وتضمن أيضا المدخل النظري لمربع كالدور حيث تم التعرض فيه إلى مفهومه وأهدافه والتعارضات المحتملة بين هذه الأهداف ومتغيراته.

ـ أما الفصل الثاني فقد خصص للجانب التطبيقي المتمثل في إتجاهات الإنفاق العام، ومتغيرات مربع كالدور للاقتصاد الجزائري خلال فترة الدراسة، حيث تعرض هذا الفصل إلى ثلاث مباحث؛ تم التطرق في المبحث الأول إلى عرض وتحليل إتجاه الإنفاق العام، والمقسم على أربعة فترات، أما المبحث الثاني فقد تضمن عرض وتحليل متغيرات مربع كالدور أي عرض وتحليل كل من النمو الاقتصادي، البطالة، التضخم وميزان المدفوعات. أما المبحث الثالث والأخير فقد تم فيه تمثيل مربع كالدور للاقتصاد الجزائر لأربعة فترات، وكذلك تم تمثيله لفترة الدراسة ككل.

الفصل الأول

خلفية نظرية للإنفاق العام ومربع كالدور

مقدمة الفصل الأول

تلجأ الدولة للإنفاق العام الذي يعتبر أداة مهمة من الأدوات المالية الرئيسية للدولة، من أجل تحقيق أهداف المجتمع وإشباع الحاجات العامة، فالإنفاق العام يعكس بدرجة كبيرة فعالية الحكومة، ومدى تأثيرها في النشاط الاقتصادي وتطور الدولة، فإزدادت النفقات العامة للدولة حجما مع تطور دور الدولة من الدولة الحارسة إلى الدولة المتدخلة ثم إلى الدولة المنتجة.

يعد الإنفاق العام أداة مهمة لتحقيق الأهداف المرجوة وخاصة أهداف السياسة الاقتصادية التي صيغت ضمن ما يعرف بالمربع السحري لكالدور والتي تتمثل في تحقيق النمو الاقتصادي، تحقيق التشغيل الكامل، الإستقرار في المستوى العام للأسعار، وتحقيق التوازن الخارجي، حيث يعد مربع كالدور أحد أهم النماذج الاقتصادية المستخدمة لتحليل أثر الإنفاق العام على الاقتصاد. يهدف هذا الفصل إلى التطرق للإطار النظري لمتغيرات الدراسة وأثر الإنفاق العام على متغيرات مربع كالدور.

ومن أجل ذلك تم تقسيم الفصل إلى المباحث الآتية:

- **المبحث الأول:** الإطار النظري للإنفاق العام.
- **المبحث الثاني:** الأهداف الاقتصادية لمربع كالدور.
- **المبحث الثالث:** أثر الإنفاق العام على متغيرات مربع كالدور.

المبحث الأول:الإطار النظري للإنفاق العام

زادت أهمية اللجوء إلى الإنفاق العام حيث أصبح يحتل مكانة هامة وبارزة في اقتصاديات الدول، لأنه يلعب دورا بارزا في النشاط الاقتصادي من خلال إشباع الحاجات العامة، بإعتباره أداة هامة لأعادة تخصيص الموارد سواء بين الإستهلاك العام أو الإستهلاك الخاص أو بين السلع الإنتاجية والسلع الإستهلاكية.

المطلب الأول: ماهية الإنفاق العام

الإنفاق العام يشير إلى الإنفاق الذي يقوم به الحكومات على مستوى الدولة في مختلف القطاعات مثل التعليم والصحة والبنية التحتية والدفاع وغيرها، بهدف تحقيق أهداف معينة لصالح المجتمع بشكل عام.

أولا_ تعريف الإنفاق العام

توجد تعاريف متعددة لمفهوم الإنفاق العام، وفيما يلي عرض لبعض هذه التعاريف:

-"الإنفاق العام هومجموع ما تنفقه الدولة بمختلف هيئاتها من نفقات بقصد الحصول على الموارد اللازمة للقيام بالخدمات المشبعة للحاجات العامة، وفقا لما يرسمه القانون المنظم لهذه الهيئات في الحدود التي يضعها".

- "النفقات العامة هي تلك المبالغ المالية التي تقوم بصرفها السلطة العمومية (الحكومة والجماعات المحلية)".[1]

-"النفقات العامة هي كافة المبالغ النقدية التي يقوم بإنفاقها شخص عام لتلبية الحاجة العامة".[2]

-"النفقات العامة هي مبلغ نقدي يقوم بإنفاقه شخص عام بقصد تحقيق منفعة عامة".[3]

إذن وكمحصلة لما تم ذكره، يتبين أن الإنفاق العام هو الأموال التي تنفقها الحكومة على مختلف الخدمات والبنود التي تدعم إحتياجات المجتمع وتساهم في تنمية الدولة.

يتمثل الهدف من الإنفاق العام في تحقيق الإستقرارالاقتصادي مثل الحد من مشاكل البطالة من خلال إعانات البطالة أو تحفيز النمو الاقتصادي بهدف خلق مشاريع إستثمارية وتوظيف الأيدي العامة، وبالتالي حتى يتحقق مفهوم المنفعة العامة يجب أن تستخدم النفقة العامة من أجل إشباع حاجات عامة.

---

[1]-محمد عباس محرزي، **اقتصاديات المالية العامة**، الطبعة الثانية، ديوان المطبوعات الجامعية، الساحة المركزية، بن عكنون، الجزائر، 2005، ص: 65.

[2]-فليح حسن خلف، **المالية العامة**، الطبعة الأولى، جدارا للكتاب العالمي للنشر والتوزيع، عمان، العبدلي، 2008، ص:89.

[3]-سوزي عدلي ناشد، **أساسيات المالية العامة**، فرع أول، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، لبنان،2009، ص ص: 25-30.

ثانيا_ عناصر الإنفاق العام

للنفقة العامة ثلاثة عناصر، تتمثل فيمايلي:[1]

1_ النفقة العامة مبلغ نقدي

تقوم الدولة بواجباتها في الإنفاق العام بإستخدام مبلغ من النقود ثمنا لما تحتاجه من منتجات، سلع وخدمات، من أجل تسيير المرافق العامة وثمنا لرؤوس الأموال الإنتاجية التي تحتاجها للقيام بالمشروعات الإستثمارية التي تتولاها، ولمنح المساعدات والإعانات المختلفة من اقتصاديةوإجتماعية وثقافية وغيرها.ومما لا شك فيه أن إستخدام الدولة للنقود هو أمر طبيعي ويتمشى مع الوضع القائم في ظل اقتصاد نقدي تقوم فيه جميع المبادلات والمعاملات بواسطة النقود.

2_ النفقة العامة يقوم بها شخص عام

لا يعتبر المبلغ النقدي الذي ينفق لأداء خدمة عامة من قبيل النفقة العامة إلا اذا صدر من شخص عام. ويقصد بالأشخاص العامة الدولة بما في ذلك الهيئات والمؤسسات العامة ذات الشخصية المعنوية، والولايات في الدول الاتحادية، أو قد تكون أشخاص عامة محلية كمجالس المحافظات والمدن والقرى في الدول الموحدة.وعلى هذا فان النفقات التي ينفقها اشخاص خاصة، طبيعية أو إعتبارية لا تعتبر نفقة عامة حتى ولو كانت تهدف إلى تحقيق نفع عام.

3_الغرض من النفقة العامة تحقيق نفع عام

ينبغي أن يكون الهدف من النفقات العامة هو إشباع الحاجات العامة، ومن ثم تحقيق النفع العام او المصلحة العامة. وبالتالي، لاتعتبر من قبيل النفقات العامة تلك النفقات التي تهدف إلى إشباع حاجة خاصة وتحقيق نفع خاص يعود على الأفراد.

ولتبرير هذا العنصر يرجع إلى مبدأ العدالة والمساواة بين جميع الأفراد. إذ أن جميع الأفراد يتساوون في تحمل الأعباء العامة، كالضرائب، ومن ثم فيجب أن يتساوون كذلك في الإنتفاع بالنفقات العامة للدولة، إذ أن تحمل الأعباء العامة والنفقات العامة هما وجهان لعملة واحدة. وبذلك فليس من المتصور أن تكون النفقة لغرض نفع أو مصلحة خاصة بفئة معينة، لما في ذلك من مخالفة لمبدأ العادلة والمساواة في تحمل الأعباء العامة.

المطلب الثاني: تقسيمات الانفاق العام وآثاره الاقتصادية

سيتم التعرض إلى تقسيمات الإنفاق العام وآثاره الاقتصادية على الترتيب.

[1]– **نفس المرجع السابق**، ص: 30.

أولا_ تقسيمات الإنفاق العام

هناك العديد من التقسيمات التي تحدد بنيان النفقات العامة للدولة. وبشكل عام يتوقف بنيان النفقات العامة على ما تنقسم إليه من أنواع وعلى العلاقة القائمة بين هذه الأنواع وعادة فإن أسس التقسيم إدارية واقتصادية وسياسية ومالية. ويمكن تتبع أكثر من مسلك بصدد تقسيم النفقات العامة كمايلي:

1_التقسيم الوظيفي للنفقات العامة

في هذا التقسيم تصنف النفقات العامة طبقا للوظائف والخدمات التي تقوم بها الدولة في مختلف المجالات، وبناء على ذلك يتم تبويب النفقات العامة في مجموعات متجانسة، بحيث تخصص كل مجموعة لوظيفة معينة من هذه الوظائف.[1]

أ_النفقات العامة الاقتصادية

تشمل الأموال المخصصة للقيام بخدمات تهدف إلى تحقيق هدف اقتصادي. مثل: الإستثمارات في المشاريع الاقتصادية المتنوعة، المنح والإعانات الاقتصادية، النفقات التي تهدف إلى تزويد الاقتصاد القومي بالخامات الأساسية. كالطاقة، والنقل، مشاريع البنية الأساسية.[2]

ب_النفقات العامة الإجتماعية

تتضمن النفقات العامة اللازمة للقيام بخدمات إجتماعية كالمبالغ التي تمنح لبعض الفئات الإجتماعية أو الأفراد، أو الأسر الكبيرة ذات الدخل المحدود.وكذلك النفقات العامة المخصصة للخدمات الصحية والتعليمية والترفيهية والضمان الإجتماعي.[3]

ج_النفقات العامة الإدارية

تتضمن النفقات العامة المخصصة لتسيير المرافق العامة من رواتب وأجور العاملين في الإدارات الحكومية، ومستلزمات الإدارات الحكومية، كما تتضمن المبالغ المخصصة للجهاز الإداري من أجل إعداده وتدريبه لكي يكون قادرا على أداء الخدمات العامة على الوجه الأكمل. كما يدخل ضمنها المبالغ اللازمة لتحقيق الأمن الداخلي وإستمرار العلاقات مع الخارج.

---

[1]- زينب حسين عوض الله، **مبادئ المالية العامة**، الدار الجامعية للطباعة والنشر، بيروت،1998، ص:36.

[2]-محمود حسين الوادي وزكريا أحمد عزام، **مبادئ المالية العامة**، الطبعة الأولى، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، الأردن، 2007، ص: 134.

[3]-**نفس المرجع السابق**، ص ص: 135_139.

د_ النفقات العامة العكسرية

تتضمن النفقات المخصصة لإقامة وإستمرار مرفق الدفاع الوطني من رواتب وأجور ونفقات إعداد ودعم القوات المسلحة وبرامج التسليح في أوقات السلم والحرب، شراء الأسلحة وقطع الغيار اللازمة.

هـ_النفقات العامة المالية

تتضمن النفقات العامة المخصصة من أجل أداء أقساط وفوائد الدين العام والأوراق والسندات المالية الأخرى.

2_تقسيم النفقات العامة حسب دوريتها وإنتظامها

يتم التمييز وفقا لهذا التقسيم حسب الإنتظام والدورية ما بين نفقات عامة عادية ونفقات عامة غير عادية.

أ_ النفقات العامة العادية

هي تلك النفقات العامة التي تنفق بشكل دوري ومنتظم سنويا، دون أن يعني هذا الإنتظام والتكرار ثبات مقدار النفقة أو تكرارها بالحجم ذاته. ومثالها الرواتب والأجور ونفقات الصيانة ونفقات العدالة وفوائد القروض العامة ونفقات الإدارة العامة للدولة.

ب_النفقات العامة غير العادية

هي تلك النفقات العامة التي لاتكرربإنتظام ولا تتميز بالدورية. فهي تحدث في فترات متباعدة وبصورة غير منتظمة، ومثالها النفقات العامة الإستثمارية الضخمة كبناء السدود والخزانات، ونفقات مكافحة البطالة ونفقات الحرب، والنفقات العامة اللازمة لمواجهة الكوارث الكبيرة كالفيضانات والزلازل والبراكين والمجاعات...إلخ.[1]

3_ تقسيم النفقات العامة حسب نطاق سريانها.

يعتمد هذا التقسيم على مبدأ شمول الإنفاق فتنقسم النفقات العامة إلى قسمين:[2]

أ_ نفقات عامة مركزية: تعتبر النفقة العامة المركزية إذا كانت موجهة لصالح مجتمع الدولة بكامله، مثل نفقات الأمن والدفاع والبحوث العلمية.

ب_نفقات عامة محلية: يعني هذا النوع النفقة الموجهة لصالح إقليم معين أو منطقة معينة داخل الدولة، مثل نفقات إيصال الكهرباء، الماء، والهاتف...إلخ.

---

[1]- **نفس المرجع السابق**، ص: 30.

[2]- محمود حسين الوادي وزكرياء أحمد عزام، **مرجع سابق**، ص ص: 139، 140.

4_ تقسيم النفقات العامة تبعا لآثارها في الإنتاج القومي

يمكن تقسيم النفقات العامة حسب تأثيرها على الإنتاج القومي إلى قسمين:[1]

أ_النفقات العامة الحقيقية

تنطوي بصفة عامة على النفقات العامة التي تؤدي مباشرة إلى زيادة الإنتاج القومي: هي النفقات المنتجة التي تتم بمقابل يتمثل في السلع والخدمات ومنها مرتبات وأجور موظفي الدولة. والنفقات اللازمة بالقيام بالخدمات التعليمية والصحية أو القيام بالمشروعات الإنتاجية وما يتطلبه من معدات وتجهيزات مادية وخبرات فنية لإدارتها، وينشأ الأثر المباشر لهذه النفقات من خلال وجود طلب فعال من جانب الدولة يؤثر على حجم ونوع الإنتاج ويولد دخلا ممن يزودون الدولة بهذه السلع والخدمات.

ب_النفقات العامة التحويلية

تلك النفقات العامة التي لا تؤدي مباشرة إلى زيادة الإنتاج القومي، ولا تفعل بصورة مباشرة سوى أن تحول القوة الشرائية فيما بين الأفراد والجماعات أي لا تعدو كونها تعيد توزيع الدخل القومي وهي عادة ما تتم بدون مقابل .

ثانيا_ آثار النفقات العامة الاقتصادية.

أهم أثر للنفقات العامة إشباعها للحاجات العامة، كما أنها تؤثر على النشاط الاقتصادي بتأثيرها على الإنتاج والإستهلاك الوطني وإعادة توزيع الدخل الوطني. وهذه الآثار تعرف بالآثار المباشرة للنفقات العامة وهناك أيضا آثار غير مباشرة للنفقات العامة تنتج من خلال دورة الدخل،والذي يعرف من الناحية الاقتصادية بمبدئ المضاعف والمعجل. ويبين "المضاعف" تأثير النفقات الإستثمارية الإضافية على مستوى الدخل عن طريق النفقات الإستهلاكية. أما "المعجل" فيبين أثر التغير على الإستثمار نتيجة التغير في الطلب الإستهلاكي.

1_ الآثار الاقتصادية المباشرة للنفقات العامة

سيتم التطرق إلى آثار النفقات العامة على حجم الإنتاج الوطني وكذلك على الإستهلاك وأخيرا آثارها على نمط توزيع الدخل الوطني، أو ما يسمى بإعادة توزيع الدخل الوطني.على النحو التالي:[2]

أ_ آثار النفقات العامة على الإنتاج الوطني

تؤثر النفقات العامة على حجم الإنتاج والتشغيل من خلال تأثيرها على حجم الطلب الكلي الفعلي، حيث تمثل النفقات العامة جزءا هاما من هذا الطلب، وتزداد أهميته بازدياد إمكانيات تدخل الدولة في حياة الأفراد، والعلاقة بين النفقات العامة وحجم الطلب الكلي يتوقف على حجم النفقة ونوعها.

---

[1]- زينب حسين عوض الله، **مرجع سابق**، ص: 39.

[2]– محمد عباس محرزي، **مرجع سابق**، ص ص:120- 129.

ب_آثار النفقات العامة على الإستهلاك

تؤثر النفقات العامة على الإستهلاك بصورة مباشرة فيما يتعلق بنفقات الإستهلاك الحكومي أو العام أو من خلال ما توزعه الدولة على الأفراد في صورة مرتبات أو أجور يخصص نسبة كبيرة منها لإشباع الحاجات الإستهلاكية للأفراد وسيتم التعرف على كل نوع من هذه النفقات على حدة.

– نفقات الإستهلاك الحكومي هي ما تقوم به الدولة من شراء سلع أو من مهام ضرورية من أجل صيانة المباني الحكومية وشراء الأجهزة والآلات والمواد الأولية اللازمة للإنتاج العمومي أو لأداء الوظائف العامة والنفقات المتعلقة بالملفات والأوراق والأثاث اللازم للمصالح الحكومية والوزارات...إلخ.

– نفقات الإستهلاك الخاصة بدخول الأفراد تعد هذه النفقات من قبيل النفقات المنتجة لأنها تعتبر مقابل لما يؤديه هؤلاء الأفراد من أعمال وخدمات فتؤدي مباشرة إلى زيادة الإنتاج الكلي. ومن ثم فدخول الأفراد تؤدي إلى زيادة الإستهلاك الذي يؤدي بدوره إلى زيادة الإنتاج من خلال أثر المضاعف.

ج_ آثاره النفقات العامة على طريقة توبع الدخل الوطني:

يقصد بطريقة توزيع الدخل الوطني الكيفية التي يوزع بها بين شرائح وفئات المجتمع، ونصيب كل شريحة أو فئة منه وكقاعدة عامة، يتحدد نمط توزيع الدخل الوطني بطبيعة طريقة الإنتاج.

فبالنسبة للمجتمعات الليبرالية فهي تقوم بالإنتاج على أساس الملكية الفردية لوسائل الإنتاجوالعمل الأجير ومدى سيطرة الوحدة الإنتاجية على السوق وبالتالي فإن هذه العوامل مجتمعة تؤثر على أسس توزيع الدخل الصافي بين الطبقات والفئات الإجتماعية المختلفة.

2_ الآثار الاقتصادية غير المباشرة للنفقات العامة

للنفقات العامة آثار اقتصادية غير مباشرة تنتج من خلال دورة الدخل وهي ماتعرف من الناحية الاقتصادية بأثر المضاعف والمعجل.ويطلق على أثر المضاعف الإستهلاك المولد، كما يطلق على أثر المعجل الإستثمار المولد، موضحة كالتالي:[1]

أ_ أثر المضاعف: يشير المضاعف في التحليل الاقتصادي، إلى المعامل العددي الذي يؤدي إلى الزيادة في الدخل الوطني المتولدة عن الزيادة في الإنفاق وأثر زيادة الإنفاق الوطني على الإستهلاك.

لتوضيح فكرة المضاعف، فإنه عندما تزيد النفقات العامة فان جزء منها يوزع في شكل أجور ومرتبات وفوائد وأسعار للمواد الأولية أو ريع لصالح الأفراد. وهؤلاء يخصصون جزء من هذه الدخول لإنفاقه على المواد الإستهلاكية المختلفة ويقومون بإدخار الباقي وفقا للميل الحدي للإستهلاك والإدخار. والدخول

[1]– زينب حسين عوض الله، **مرجع سابق**، ص ص: 78_81.

التي تنفق على الإستهلاك تؤدي إلى إنشاء دخول جديدة لفئات أخرى وتقسم ما بين الإستهلاكوالإدخار والدخل الذي يوجه إلى الإدخار ينفق جزء منه في الإستثمار.

ب_ أثر المعجل: يقصد بإصطلاح المعجل في التحليل الإقصادي أثر زيادة الإنفاق أو نقصه على حجم الإستثمار، حيث أن الزيادات المتتالية في الطلب على السلع الإستهلاكية يتبعها على نحو حتمي زيادات في الإستثمار والعلاقة بين هاتين الزيادتين يعبر عنها مبدأ المعجل.

وحقيقة الأمر، أن زيادة الدخول يترتب عليها الزيادة في الطلب على السلع الإستهلاكية"أثر المضاعف"، ومع مرور الوقت فإن منتجي هذه السلع، وبعد نفاذ المخزون، يجدون أنفسهم مدفوعين إلى زيادة إنتاج تلك السلع، بغرض زيادة أرباحهم، ومن ثم يضطرون إلى زيادة طلبهم على السلع الإستثمارية من معدات وآلات لازمة لإستمرار إنتاجية السلع التي زاد الطلب عليها. ومع زيادة الإستثمار يزداد الدخل الوطني. فزيادة الإنفاق العام بما تحدثه من زيادة أولية في الإنتاج الوطني تسمح بإحداث زيادة في الإستثمار بمرور الوقت بنسبة أكبر. ومما هو جدير بالذكر، أن هناك تفاعلا متبادلا بين مبدأي المضاعف والمعجل، كما أن أثر المعجل، شأنه في ذلك أثر المضاعف، يختلف من قطاع صناعي إلى آخر.

المطلب الثالث: ظاهرة نمو الإنفاق العام وأسبابه

ظاهرة نمو الإنفاق العام تعكس زيادة الإنفاق الحكومي على مختلف القطاعات والبرامج. حيث تتأثر أسباب هذا النمو بعوامل متعددة.

أولا_ ظاهرة نمو الإنفاق العام

إختلفت أسباب النمو حسب نوعه. وبالتالي كان هنالك نوعين لنمو الإنفاق العام هما:[1]

1_النمو الحقيقي: يعبر النمو الحقيقي للإنفاق العام على أن هناك توسعا في حجم السلع والخدمات العامة التي تقدمها الدولة للمجتمع أو تحسين مستوى الخدمات العامة القائمة. فيكون النمو الحقيقي للإنفاق العام هو التعبير النقدي لتلك الزيادة في حجم الخدمات العامة ونوعيتها.

2_النمو الظاهري: يعني أن هناك زيادة في الأرقام النقدية للإنفاق العام دون أن يكون هنالك زيادة رقمية أي زيادة في حجم السلع والخدمات العامة المقدمة من الحكومة.

ثانيا_ الأسباب الظاهرية لتزايد النفقات العامة

قد ترجع الأسباب المؤدية إلى إرتفاع النفقات العامة إلى ثلاثة عوامل رئيسية هي: تدهور قيمة العملة، إختلاف طرق المحاسبة المالية وزيادة مساحة إقليم الدولة وعدد سكانها، وهي موضحة كالتالي:[2]

---

[1]– محمود حسين الوادي وزكريا أحمد عزام، **مرجع سابق**، ص:125.

[2]– محمد عباس محزي، **مرجع سابق**، ص ص: 105 _107.

1_تدهور قيمة العملة: يقصد بتدهور بقيمة العملة تدني قدرتها الشرائية، مما يؤدي إلى نقص مقدار السلع والخدمات التي يمكن الحصول عليها بنفس الحجم من الوحدات النقدية عن المقدار الذي كان يمكن الحصول عليه من قبل، وهي الظاهرة التي يمكن أن تشرح إرتفاع أسعار السلع والخدمات. ويعد تدهور قيمة النقود السبب الأساسي للزيادة الظاهرية في النفقات العامة في العصر الحديث.

2_ إختلاف طرق المحاسبة المالية: مع إتباع مبدأ وحدة أوعمومية الميزانية العامة الذي يقضي بضرورة ظهور كافة نفقات الدولة وإيرادتها "دون تخصيص" في الميزانية العامة، ظهرت نفقات عامة كانت تنفق فيما قبل ولم تكن تظهر في الميزانية، ومن ثم فإن الزيادة في النفقات العامة في هذه الحالة تعد زيادة ظاهرية إستعدت تغيير طرق المحاسبة المالية في الميزانية الحديثة.

3_ زيادة مساحة إقليم الدولة وعدد سكانها:قد تكون الزيادة الظاهرية في النفقات العامة مردها زيادة مساحة إقليم الدولة أو عدد سكانها. ومثال ذلك قيام الدولة بإحتلال دولة أخرى أو إسترداد جزء من إقليمها، ويترتب على هذه الزيادة، بطبيعة الحال، زيادة في حجم النفقات العامة. إلا أنها زيادة ظاهرية نظرا لعدم حدوث زيادة في النفع العام أو الزيادة في الأعباء العامة الملقاة على السكان دون مقابل فعلي.

ثالثا_الأسباب الحقيقية لنمو الإنفاق العام

تعبر الأسباب الحقيقية لنمو الإنفاق العام عن تلك الأسباب التي تؤدي إلى زيادة فعلية في القيمة الحقيقية للنفقات العامة في بلد معين إذا بقى سكانه ومساحته دون تغيير، مثل التوسع في نفقة عامة لإشباع نفس الحاجة السابقة أو إشباع حاجات عامة جديدة أو كليهما معا.

تقسم الأسباب الحقيقية لإزدياد النفقة العامة إلى خمسة أسباب رئيسية قسمت كمايلي:

1_ الأسباب الاقتصادية

يرجع نمو الإنفاق العام إلى عوامل اقتصادية تتمثل فيمايلي:[1]

أ_ النمو الاقتصادي وزيادة الدخل القومي: إنه أمر طبيعي أن يصاحب النمو الاقتصادي في أي مجتمع إرتفاع متوسط دخل الفرد الحقيقي، وبالتالي يترتب على ذلك زيادة في الطلب على السلع والخدمات الإستهلاكية. والسلع والخدمات العامة ما هي إلا مجموعة من ضمن تلك السلع والخدمات، التي يزداد طلب أفراد المجتمع عليهاحين يرتفع مستوى دخلهم.

ب_ تطور دور الدولة الاقتصادية: كان في السابق دور الدولة حيادي ولم يكن للدولة دور كبير في إشباع كافة الحاجات العامة سوى الحاجات الأساسية العامة كالدفاع، الصحة و التعليم...إلخ.

[1]– محمود حسين الوادي وزكريا أحمد عزام، **مرجع سابق**، ص: 125.

ولكن توسع النشاط الاقتصادي للدولة بسبب فشل نظام السوق، وعدم تحقيق الإستقرار الاقتصادي في الأنظمة الرأسمالية لذا أصبح تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي أمرا أساسيا من أجل تحقيق تلك الأهداف، فزاد حجم الإنفاق العام الذي إعتبر من أهم الأدوات المستخدمة لتحقيق أهداف المجتمع.

2_الأسباب السياسية

تعود الأسباب السياسية بصورة رئيسية إلى:[1]

– تطور الفكر السياسي في الكثير من الجتمعات، وترتب على ذلك التطور إنتشار كثير من المبادئ والنظم الديمقراطية، التي أدت إلى إختلاف نظرة المواطنين إلى الخدمات العامة، على إعتبارها حقا من حقوقهم وواجبا من واجبات الحكومة، يجب تقديمها لصالح المجتمع. وإنهارت بذلك فكرة عدم مسؤولية الدولة، وكل هذا زاد من أعباء الدولة، ورفع من حجم الإنفاق العام.

– الشعور المتزايد من قبل الحكومات بالمسؤولية نحو المجتمعات في توفير الحد الأدنى من الخدمات العامة، مثل التعليم، الصحة...إلخ، أدى إلى زيادة الإنفاق العام لصالح أفراد المجتمع عامة، وخاصة الطبقات الفقيرة من أجل رفع مستوى دخولهم وإزالة الفوارق بين تلك الدخول.

– تعدد الأحزاب السياسية وإنتشارها فهي تتنافس على السلطة في بعض المجتمعات. وتسعى هذه الأحزاب إلى كسب رضا أفراد المجتمع من أجل الحصول على أصواتهم الإنتخابية. فللحصول على ذلك تلجأ إلى زيادة حجم النفقات العامة لتوسيع نطاق برامج الخدمات العامة المقدمة إليهم. وحين تتولى هذا الحزب السلطة يجب أن يلتزم إلى حد بما وعد من توسع في تقديم الخدمات حتى يحافظ على مركزه السياسي. وكل ذلك سيزيد من النفقات العامة.

– مستوى أخلاق المسؤولين في الحكومة يؤثر على حجم الإنفاق العام فكلما إنتشرت بعض الآفات الغير أخلاقية بين رجال الحكم وموظفي الدولة كالرشوة، الإختلاس والتزوير...إلخ، تزداد تكاليف الخدمات العامة، وهذا يزيد من حجم الإنفاق العام. وهناك أيضا سوء إستخدام كبار الموظفين للأموال العامة يؤدي بالنهاية إلى نفس النتيجة.

3_ الأسباب الإجتماعية

أهم أسباب الزيادة في الإنفاق العام تعود إلى العوامل الإجتماعية التالية:[2]

– نمو الوعي الإجتماعي بين أفراد المجتمعأدى إلى زيادة مطالبة الأفراد في تحقيق العدالة الإجتماعية بين فئات المجتمع كالمطالبة بإعادة توزيع الدخل والثروة من أجل إزالة الفوارق الإجتماعية، وكذلك توفير الخدمات العامة في مختلف الميادين فزاد بذلك الإنفاق العام في المجال الإجتماعي.

---

[1]–**نفس المرجع السابق**، ص ص: 127_129.

[2]–**نفس المرجع السابق**، ص ص:129_132.

– زيادة عدد السكانإذ تتطلب زيادة الخدمات العامة التي تقدمها الدولة لأفراد المجتمع، وذلك من أجل المحافظة على متوسط نصيب الفرد من تلك الخدمات، كذلك يترتب على زيادة السكان تحرك سكاني من الريف إلى المدينة، أي الزحف إلى المناطق الحضرية.

4_الأسباب الإدارية

ترتبط الأسباب الإدارية بعوامل ذات علاقة بالتوسع الأفقي والرأسي للجهاز الإداري للحكومة. وتتمثل في مايلي:[1]

– توسع الجهاز الإداري للحكومة نتيجة لتطور دور الدولة والتوسع في الخدمات العامة التي تقدمها الدولة للمجتمع كنتيجة طبيعية للتطور الإجتماعيوالاقتصادي والسياسي للدول، زاد بذلك عدد الوزارات والهيئات والمؤسسات والمصالح المتعددة التي تقوم كل منها بدور مختلف في مجال الخدمة العامة. بالإضافة إلى التخصص وتقسيم العمل الذي يحتاج إلى عدد من الموظفين في الجهاز الإداري للحكومة وبالتالي إزدياد النفقات العامة.

–إستخدام الأساليب الإدارية الحديثة الهدف من هذه الأساليب هو رفع الأداء، وضبط ومراقبة للحسابات في الدوائر الحكومية. فالمعدات المكتبية والكمبيوترات والآلات الحاسبة الإلكترونية يتطلب زيادة في النفقات. بالإضافة إلى أن رفع كفاءة الأداء في مثل تلك الدوائر الرسمية يحتاج إلى رفع مستوى نوعية الموظفين، مما يستدعي دفع مرتبات أعلى من أجل إستقطابهم في الوظائف العامة (بعقود خاصة) وكل هذا يؤدي إلى زيادة حجم الإنفاق العام.

5_ الأسباب المالية:

تعتبر هذه الأسباب ذات منشأ مالي يرتبط بصورة أساسية بزيادة الإيرادات العامة. وتتمثل هذه الأسباب فيمايلي:[2]

– توافر فائض في الإيرادات العامة كلما تمكنت الدولة من زيادة مواردها المالية كلما مكنها ذلك من زيادة الإنفاق العام. وهذا يعتمد على قدرتها في تنويع مصادر الإيرادات الحكومية والأساليب المستخدمة في تحصيلها. وهذا يعتمد بالتالي على تقدم الدولة اقتصاديا وإداريا وإجتماعيا.فالدول المتقدمة لديها المقدرة في هذا المجال بشكل أكبر من الدول النامية، ولهذا نجد ان حجم الإنفاق في الدول المتقدمة أكبر.

– لجوء الحكومات إلى أسلوب الإقتراض الداخلي والخارجي أدىذلك إلى زيادة الإنفاق العام. فالدولة تلجأ إلى إصدار سندات للإكتتاب للأفراد بشروط سهلة ومناسبة، مثل إعفاء فوائد السندات من الضرائب، وهذا يؤدي إلى توسع الدولة بالإنفاق العام في المشاريع الرأسمالية،والإجتماعية فالجزء المتبقي بعد توزيع الأرباح على

[1]–سوزي عدلي ناشد، **مرجع سابق**، ص: 53.

[2]– **نفس المرجع السابق**، ص:54.

الأفراد يذهب للنفقة العامة، هذا من ناحية ومن ناحية أخرى يزيد من أعباء الدولة في تسديد خدمة الدين من فوائد وسداد أصل الدين. وعلى هذا، فإن زيادة الإيرادات العامة بكل وسائلها شجعت معظم الحكومات على زيادة حجم إنفاقها.

المطلب الرابع: ضوابط الإنفاق العام

لكي يحقق الإنفاق العام الآثار المنشودة منه من إشباع للحاجات العامة، فإن هذا يستلزم تحقيق أمرين في غاية الأهمية وأولهما تحقيق أكبر قدر ممكن من المنفعة، وثانيهما أن يتم ذلك عن طريق أكبر قدر من إقتصاد في النفقات. ولا بد أن يكون الإعتبار ضرورة وجود أساليب وصور للرقابة المختلفة التي تضمن توجيه النفقات العامة إلى أوجه المنفعة دون إصراف أو تبذير.[1]

وإذا تم مراعاة هذه الضوابط فإنه قد يكون تم الوصول إلى الإنفاق العام الرشيد أو الحجم الأمثل اقتصاديا للإنفاق العام.

سيتم دراسة هذه الضوابط على التوالي:

1- ضابط المنفعة: هو أن يكون الغرض من الإنفاق العام دائما، في ذهن القائمين به، تحقيق أكبر منفعة ممكنة. ويعتبر هذا الضابط قديم في الفكر الاقتصاديومحل إتفاق بين الكتاب، سواء التقليدين أو المحدثين. ضابط المنفعة أمر منطقي، إذ لا يمكن تبرير النفقة العامة إلا بمقدار المنافع التي تترتب عليها. وبذلك فإن تدخل الدولة بالإنفاق العام في مجال معين دون منفعة تعود على الأفراد لهذه النفقة; يعني أن هذا الإنفاق لا مبرر له.

يقصد بتحقيق أكبر قدر ممكن من المنفعة ألا توجه النفقة العامة للمصالح الخاصة لبعض الأفراد أو لبعض فئات المجتمع دون البعض الآخر،نظرا لما يتمتعون به من نفوذ سياسي أو اقتصادي أو إجتماعي.[2]

2- ضابط الاقتصاد في النفقات: يرتبط هذا العامل بعامل المنفعة،فالمنفعة تزيد كلما قلت النفقات إلى أدنى حد ممكن. ولذا يجب على القائمين بالإنفاق العام تجنب أي تبذير أو إسراف، لأن في ذلك ضياعا في مبالغ كبيرة دون أن يترتب عليها أي منفعة. أضف إلى ذلك أن الإسراف والتبذير من جانب الإدارة المالية في الدولة يؤدي إلى زعزعة الثقة فيها ويبرر محاولات المكلفين والممولين في التهرب من أداء الضريبة.[3]

1- سوزي عدلي ناشد، **مرجع سابق**، ص: 54.

2- سوزي عدلي ناشد، **الوجيز في المالية العامة**،دار الجامعة الجديدة للنشر، الأزاريطة، الإسكندرية،2000، ص: 53.

3- **نفس المرجع السابق**، ص ص: 54،55.

المبحث الثاني: الأهداف الاقتصادية لمربع كالدور

السياسة الاقتصادية عبارة عن مجموعة من الإجراءات والتدابير التي تتخذها الحكومة أو السلطات النقدية لتوجيه وتنظيم النشاط الاقتصادي في البلاد، بهدف تحقيق الأهداف الاقتصادية والمتمثلة في متغيرات مربع كالدور.

المطلب الأول: السياسة الاقتصادية

نتمثل السياسات الاقتصادية مجموعة الإجراءات المنفذة من قبل السلطات العامة لتصحيح الإختلافات، قصد توجيه النشاط الاقتصادي في المدى القصير أو الطويل، بهدف تصحيح وإعادة بعث النشاط الاقتصادي أو تعديل الهياكل الإجتماعية والاقتصادية، فإذا كان الاقتصاد هو علم الإنسان والإجتماع والتفاعلات بين العوامل الاقتصادية من حيث الحتمية، التوقعات، فان الثقة تلعب دورا مهما في الديناميكيات الاقتصادية.عدة نظريات اقتصادية تسعى وتبحث نحو فهم الواقع المعقد، مما يجعلها تبحث في سياسات اقتصادية مختلفة للغاية.

أولا_ مفهوم السياسة الاقتصادية

-"السياسات الاقتصادية هيالإجراءات العلمية التي تتخذها الدولة بهدف التأثير في الحياة الاقتصادية".

-"السياسة الاقتصادية هي الأهداف المطلوب تحقيقها، والأساليب المتبعة لتحقيق الأهداف، وبالتالي فهي تشمل كلا من الوسائل والأهداف المطلوب تحقيقها".[1]

-"السياسة الاقتصادية هي القرارات الخاصة بالإختيار بين الوسائل المختلفة التي يملكها المجتمع لتحقيق أهداف اقتصاديةوإجتماعية معينة، والبحث عن أفضل الطرق التي توصل إلى تحقيق هذه الأهداف".[2]

-"السياسة الاقتصادية هي مجموعة الإجراءات التي تتبناها الدولة لتسهيل عملية تحقيق الأهداف المرغوبة في المجال الاقتصادي، وضمان تنفيذها. وإذا كانت تلك الأهداف تمثل أولويات يراد الوصول إليها، فإن السياسة الاقتصادية تعد إحدى أهم الأدوات التي يؤدي إستخدامها وتطبيقها إلى تحقيق الأهداف وفق الأولويات المعتمدة بأفضل الشروط، أي في إطار الإستغلال الأمثل للموارد المتاحة أو المتوقع إتاحتها".

قد تكون للسياسة الاقتصادية صفة العمومية إذا كان المقصود بها تحقيق الأهداف الشمولية على مستوى كامل المجتمع. وقد تكون قطاعية إذا كان المقصود منها تحقيق أهداف على مستوى قطاع معين، أو على مستوى أحد فروع الإنتاج، أو في إطار وظيفة أو مهمة اقتصادية معينة. في الإستهلاك أو الإدخار،

[1]-أحمد شعبان محمد علي، **علم الإقتصاد والسياسات الاقتصادية من منظور إسلامي**، دار التعليم الجامعي، الإسكندرية، 2015، ص:133.

[2]- إياد عبد الفتاح النسور، **أساسيات الإقتصاد الكلي**، الطبعة الأولى، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2013، ص: 142.

وهو ما يفسر إختلاف رؤى المذاهب الفكرية الاقتصادية الرئيسية في معالجة الأطر النظرية للسياسة الاقتصادية.[1]

تعتبر السياسة الاقتصادية مظهرا من مظاهر السياسة عامة وتتضمن:[2]

–تحديد الأهداف التي تسعى السلطات إلى تحقيقها، حيث جرت العادة أن يكون للسياسة الاقتصادية أهداف، مثل النمو الاقتصادي، التشغيل الكامل، توازن ميزان المدفوعات، تقليص الفوارق، تنمية القطاعات الإستراتيجية، إستقرار الأسعار...إلخ.

– وضع تدرج بين الأهداف لأن بعض الأهداف تكون غير منسجمة، فخفض معدل الربح يمكن أن يساعد في تقليل من الفوارق، ولكنه يمكن أن يؤدي إلى إحداث أزمة في نظام يكون فيه الربح هو أساس الإستثمار، بما يؤدي إلى عرقلة نمو المداخيل والتشغيل.

– تحليل الإرتباطات بين الأهداف لأنه لابد من وضع نموذج اقتصادي يوضح العلاقات عند وضع التدرج بين الأهداف.

– إختيار الوسائل التي لابد من وضعها قيد التنفيذ لتحقيق أفضل وضعية بدلالة الغايات المجسدة في الأهداف، وترتبط الوسيلة في العادة بالهدف المراد.

ثانيا_ أسس السياسة الاقتصادية

عند وضع السياسة الاقتصادية لأية دولة لابد أن يؤخذ بعين الإعتبار الأسس التي تقوم عليها هذه السياسة، والتي بدورها لا تستطيع أن تسير بالاقتصاد الوطني نحو تحقيق الأهداف المنشودة، وتتجلى أهم هذه الأسس فيمايلي:[3]

1_ الواقعية: عند التخطيط لأي سياسة اقتصادية لابد من مراعاة الواقع الاقتصاديوالإجتماعي والسياسي السائد في المجتمع، فالملائمة بين الأهداف المراد تحقيقها والإمكانيات المتاحة تعد أمرا ضروريا لتحقيق أهداف السياسة الاقتصادية المخططة.

---

[1]- محمد كريم قروف، **أثر السياسات الاقتصادية على النمو الاقتصادي في الجزائر دراسة تطبيقية للفترة 1999-2014**، أطروحة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، شعبة: تحليل اقتصادي، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2014–2015، ص: 03.

[2]- حمزة سعد، **سياسة الإنفاق العام وإنعكاساتها على متغيرات مربع كالدور دراسة تحليلية قياسية خلال الفترة 1980_2017**، أطروحة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص : إقتصاد وإحصاء تطبيقي، جامعة يحى فارس بالمدية، 2020_2021، ص:47.

[3]–محمد كريم قريف، **مرجع سابق**، ص ص: 03_ 06.

فتحديد أهداف للسياسة الاقتصادية المخططة تفوق الإمكانيات المادية والبشرية المتاحة والمحتملة يحول دون تحقيق هذه الأهداف، وبالتالي يحول دون تنفيذ السياسة الاقتصادية، كما أن تحقيق أهداف أقل من الإمكانيات المادية والبشرية المتاحة والمحتملة يؤدي على قصور في عمل السياسة الاقتصادية المخططة، وبالتالي بقاء جزء من الموارد الاقتصادية معطلة مما ينعكس سلبا على الاقتصاد الوطني.

2_ التنسيق: عند تصميم السياسة الاقتصادية قد يحدث العديد من التناقضات وخاصة إذا لم تدرس بدقة كبيرة، لذلك يعني التنسيق أن تكون السياسة الاقتصاديةالمخططة متكاملة ومتناسقة تناسقا مبررا علميا، سواء كان فيما بين الأهداف أو فيما بين الوسائل المستخدمة لتحقيق الأهداف أو فيما بين الأهداف والوسائل معا.

3_ التساوي العددي بين أهدافها وأدواتها: أي يجب أن يراعى كقاعدة عامة توفير عدد من أدوات السياسة الاقتصادية مساوي لعدد الأهداف التي تتضمنها.

4_ وضع الأهداف حسب أولويتها: من الطبيعي أن يكون لكل سياسة اقتصادية في أي دولة كانت، أهداف رئيسية وأهداف فرعية وحتى الأهداف الرئيسية لكل منها أولوية في التنفيذ بناء على المعطيات الاقتصاديةالموجودة أو التي قد تحدث خلال فترة تنفيذ السياسة.فالأهداف الرئيسية لأية سياسة اقتصادية قد تكون أهدافا شاملة مثل تحقيق معدل مرتفع من النمو الاقتصادي وتحقيق التوازن الداخلي والتوازن الخارجي وتحقيق الإستقرار الاقتصادي، أما الفرعية في الأهداف التي يمكن أن تعمل كوسائل لتحقيق واحدة أو أكثر من الأهداف الرئيسية، وبناءا عليه يتحدد أيضا هيكل السياسة الاقتصادية.

5_ الشمولية: يتطلب تصميم السياسة الاقتصاديةعلى المستوى الوطني أن تشمل جميع القطاعات الاقتصادية (الزراعة، الصناعة، البناء، الخدمات...إلخ) وجميع المتغيرات الاقتصادية (الإنتاج، الإستهلاك، والإدخار، والإستثمار، والأجور...) لأن الاقتصاد الوطني وحدة مترابطة ومتكاملة. وكذلك لابد أن تشمل جميع أقاليم الدولة لتقليل درجة التفاوت بين المناطق الحضرية والمناطق الريفية، ولتحقيق الإستخدام الأمثل بغية رفع معدلات النموالاقتصادي وتحسين مستوى المعيشة لجميع السكان.

6_ المرونة: مبدأ المرونة هو قابلية السياسة الاقتصاديةالمخططة للتعديل سواء كان ذلك بسبب ظهور خلل في تصميمها،أو بسبب ظهور بعض المتغيرات لم تؤخذ بعين الإعتبار عند تصميم السياسة الاقتصادية، إلا أن مبدأ المرونة يجب أن يكون مبررا بمتطلبات ضرورية تستدعي الجوء إليها، وبالتالي ألا يكون إطارا لعدم تنفيذ السياسة الاقتصادية المخططة.

ثالثا_ أهداف السياسة الاقتصادية

أصبحت الحاجة إلى سياسات اقتصادية سليمة تتلائم مع جميع المتغيرات الاقتصادية ضرورة ملحة لمعالجة إرتفاع مستويات البطالة، الكساد، والتضخم في البلدان المتقدمة، ولمعالجة إنخفاض معدلات النمو

الاقتصادي وإنخفاض مستويات المعيشة لغالبية السكان في البلدان المتخلفة، وتتجلى أهم هذه أهداف السياسة الاقتصادية فيمايلي:

1_ البحث عن النمو الاقتصادي

يعتبر البحث عن النمو الاقتصادي الهدف الأكثر عمومية، حيث يتعلق بإرتفاع مستمر للإنتاج، المداخيل، ثروة الأمة...إلخ، وعادة ما يتم إعتماد زيادة الناتج الداخلي الخام كأداة لقياس النمو، إن إعتماد مؤشر قياس النمو، إعتمادا على زيادة الناتج المحلي الخام يطرح مشاكل تتعلق بمضمون هذا الناتج، وذلك نتيجة لإختلاف نظم المحاسبة الوطنية في تحديد حقل الإنتاج، كما أن المحاسبة الوطنية لا يمكنها حاليا إدراج التكاليف الفعلية للحصول على المنتجات مثل تكاليف التلوث، تدهور البيئة، الآثار الخارجية، كما تواجه المحاسبة الوطنية مشكلة الاقتصاد الموازي، إلا أنه بالرغم من هذه المشاكل، يبقى الناتج المحلي الخام الأداة المستخدمة لقياس النمو الاقتصادي، ذلك أن النمو الاقتصادي هو فعل تراكمي لا يمكن رصده إلا بعد مرور فترة زمنية.[1]

2_الإستقرار الاقتصادي

يعتبر تحقيق الإستقرار الاقتصادي أحد الأهداف الأساسية للسياسة الاقتصادية سواء كان ذلك في الدول المتقدمة أو في الدول النامية، حيث يرتبط النمو الاقتصادي بإستقرار وتوازن الاقتصاد الوطني. وعندما لا يتحقق الإستقرارا لاقتصادي تكون السياسة الاقتصادية قد حققت هدفين معا; الأول تفادي بطالة الموارد عند الإنكماشالاقتصادي، والثاني العمل على تجنب حدوث إرتفاعات تضخمية في مستويات الأسعار عند مرحلة الرواج الاقتصادي لما يحدث من آثار ضارة على الاقتصاد الوطني برمته.[2]

3_ تحقيق العدالة في توزيع الدخل

إن تحقيق العدالة في توزيع الدخل الوطني هدف لابد أن يؤخذ بعين الإعتبار عند تصميم أي سياسة اقتصادية، فعند السعي إلى تحقيق الأهداف الاقتصادية الأخرى قد يحدث تفاوت في توزيع الدخل، وبالتالي لابد أن يكون من أهداف السياسة الاقتصادية إيجاد شبكة من الأمان والضمان الإجتماعي، تحقق درجة من العدالة في التوزيع، بالتأثير على توزيع الدخل سواء بين الفئات الإجتماعية والأفراد أو التوزيع بالتأثير بين أنماط الأسر المختلفة، أو التوزيع بين المناطق والأقاليم، أو التوزيع بين القطاعات الاقتصادي، وتحقيق العدالة بدرجة أكثر وضوحا في الصورة الأولى والثانية.

[1]– حمزة سعد، **مرجع سابق**، ص: 50.

[2]- **نفس المرجع السابق**، ص: 51.

4_ البحث عن التشغيل الكامل

تهدف السياسة الاقتصادية للعمل على رفع مستوى العمالة إلى أعلى المستويات والحد من البطالة لما لها من آثار سيئة على الاقتصاد الوطني. أو على صعيد الموارد المادية حيث تعمل على إستخدام جميع الطاقات المتاحة في المجتمع وتوزيعها بالشكل الأمثل على مختلف القطاعات الأنتاجية بما يحقق أعلى إنتاجية ممكنة لعنصر الإنتاج.

5_ التحكم في التضخم

التضخم هو إرتفاع مستمر ومؤثر في المستوى العام للأسعار في إقتصاد دولة ما عبر الزمن. وبعبارة أخرى، هو إنخفاض في القوة الشرائية للعملة بمرور الوقت، حيث تصبح السلع والخدمات باهظة الثمن.يؤدي عدم التحكم في معدل التضخم إلى تشويه المؤشرات الاقتصادية الأخرى المعتمدة لإتخاذ القرارات الاقتصادية.[1]

6_ البحث عن التوازن الخارجي

التوازن الخارجي يمثل التوازن في المعاملات الخارجية للاقتصاد الوطني، وأن يكون مجموع إلتزامات الاقتصاد الوطني تتعادل وتتوازن تقريبا مع حقوقه تجاه العالم الخارجي ويبلور ذلك توازن ميزان المدفوعات حيث يسجل في الأخير كل تلك المعاملات، ويعكس وضع ميزان المدفوعات موقف الاقتصاد الوطني تجاه باقي الاقتصاديات.

يمكن تلخيص أهداف السياسة الاقتصاديةفي أهداف أربع تعرف بالمربع السحري لكالدور وهي تحقيق معدل نمو مرتفع، محاربة البطالة وتوفير الشغل، تحقيق التوازن الخارجي، ومحاربة التضخم.

رابعا_ أسلوب إعداد السياسة الاقتصادية

لكل يستطيع راسم السياسة الاقتصادية إنجاز عمله في إعداد السياسة بكفاءة لابد من إتباع أسلوب معين يسترشد به لتحقيق غايته، وهذا الأسلوب يتكون من عدة خطوات وهي:[2]

– تحديد الهدف قبل تحديد هدف أي سياسةلابد من التعرف على المشكلة المراد رسم السياسة لحلها، حتى تحدد المشكلة بدقة لابد من التعرف على الظروف المحيطة بها، فلمواجهة مشكلة التضخم يجب تحديد نوع التضخم ثم دراسته وتحليله لغرض معرفة الأسباب وعندئذ تكون قد حددت المشكلة وبعد ذلك يمكن تحديد الهدف من وراء محاربة هذا التضخم.

– تحديد البدائل بهدف تحقيق الأهدف المنشودة من الأفضل تحديد أكثر من سياسة و تستخدم واحدة أو أكثر في حالة التضخم، فإن راسم السياسة لديه عدة أساليب لمحاربة ظاهرة التضخم فقد يستخدم أدوات

[1]- محمد كريم قريف، **مرجع سابق**، ص ص:23_25.

[2]- حمزة سعد، **مرجع سابق**، ص ص: 54، 55.

السياسة المالية مثل فرض ضريبة معينة لإمتصاص قسم من النقد الفائض وخفض الإنفاق الحكومي، كما قد يعتمد على أدوات السياسة النقدية كأن يخفض المعروض النقدي.

– تحليل البدائل يجب تحليل جميع السياسات المقترحة تحليلا دقيقا، مع تحديد ما سوف يترتب على كل واحدة من آثار، وهنا يكون راسم السياسة أمامه عدة حلول وما عليه إلا أن يختار الحل المناسب، كما يمكن له أن يدرس الخلفية التاريخية للحل المختار أي معرفة الآثار الإيجابية والسلبية الناتجة من خلال تطبيق هذا الحل في الماضي وهنا يمكن أن يأخذ بهذه السياسة المختارة أو يبحث عن سياسة اقتصادية أفضل.

المطلب الثاني: مربع كالدور

تتفق الدول جميعا بالرغم من إختلاف إيديلوجاتها الاقتصادية على مجموعة من الأهداف الاقتصادية، والتي تمثل التوازن الاقتصادي بشقيه الداخلي والخارجي، ويمكن تلخيصها في أربعة أهداف تعرف بمربع كالدور السحري والذي تم تصميمه من قبل نيكولاس كالدور*في عام 1971، وهدف هذا المربع يكمن في تحديد أمثليةالاقتصاد، أي مستويات المتغيرات التي يجب أن تصلها ليكون الاقتصاد في وضع أمثل. وإضافة مصطلح "السحري" إلى المربع يرجع إلى أنه لا يمكن تحقيق جميع الأهداف في نفس الوقت، نظرا لوجود تعارض فيما بينها، ولكن في بعض الحالات يمكن أن تكون الأهداف متكاملة.

أولا_ مفهوم مربع كالدور

يعد مربع كالدور أداة مفيدة للحكومات في تحليل الأهداف الاقتصادية الأربعة وتحديد أفضل مزيج من هذه الأهداف. كما أنه يساعد في فهم التحديات التي تواجهها الحكومات في تحقيق هذه الأهداف.

–"مربع كالدور هو عبارة عن رسم تخطيطي رباعي الرؤوس يحتوي على الأهداف الرئيسية الأربعة للسياسة الاقتصادية، وبالإمكانإعتبار أي سياسة اقتصادية فعالة إذا إستطاعت تحقيق هذه الأهداف".[1]

–"مربع كالدور هو عبارة نموذج اقتصادي، يهدف إلى تحليل الأهدافالاقتصادية الأربعة الأساسية الرئيسية للحكومة والمتمثلة في هدف النمو، ويقاس بمعدل النمو في الناتج الداخلي الخام (PIB٪)، وهدف معدل التوظيف والذي يقاس باستعمال النسبة المئوية للبطالة من مجموع السكان الناشطين، وكذا هدف إستقرار

---

*– **نيكولاس كادور**:اقتصادي وأكاديمي بريطاني من أصل بلغاري، وأحد أبرز منظري المدرسة الكينزية في علم الإقتصاد، إشتهر كالدور بمربعه الاقتصادي الذي يحمل إسمه،*"مربع كالدور"* يمكن من خلاله تفقد أداء إقتصاد معين عبر أربعة مؤشرات وبحسبه، يمكن إعتبار أي سياسة اقتصادية فعالة إذا إستطاعت تحقيق الأهداف الأربعة الأساسية.

[1]–أحمد العيش، **أثر الأنفاق العام على التوازن الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1990-2017**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه الطور الثالث في العلوم الاقتصادية، تخصص: إقتصاد تطبيقي، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، 2019-2020، ص:59.

الأسعار، والذي يقاس بالنسبة المئوية للتضخم، بالإضافة إلى هدف إستقرار الحسابات الخارجية، والذي يقاس بالنسبة المئوية لرصيد ميزان المدفوعات إلى الناتج الداخلي الخام (PIB)".[1]

إن جل دول العالم تسعى جاهدة إلى تحقيق هذه الأهداف رغم إختلاف السياسات المتبعة في هذا المجال، وذلك وفق ما يبينه الشكل البياني الموالي:

الشكل رقم "01"

مربع كالدور

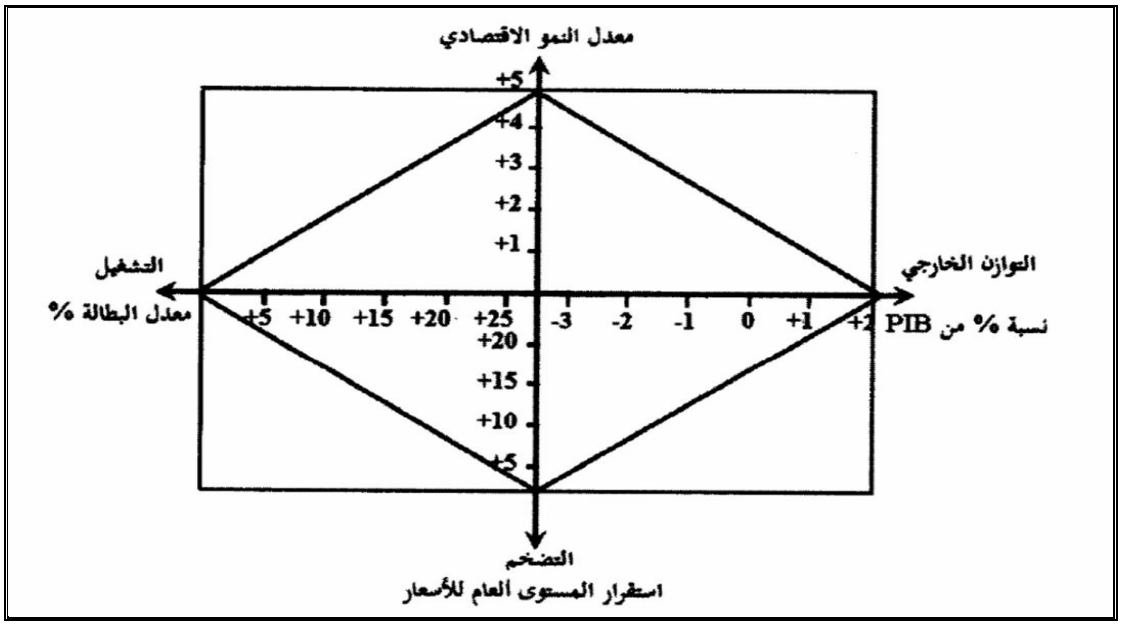

المصدر: رمضان السيد أحمد المعين ووفاء بسيونى السيد شحاته،**"دور الإنفاق العام في تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية المربع السحري لكالدور دراسة تطبيقية على الاقتصاد المصري"**، مجلة الدراسات التجارية المعاصرة، كلية التجارة، جامعة كفر الشيخ، مصر، القاهرة، العدد 09، يناير 2020، ص 175.

ثانيا_ أهداف مربع كالدور

تتمثل أهداف مربع كالدور فيمايلي:[2]

1_ تحقيق النمو الاقتصادي: طبقا لمربع كالدور يجب أن يبلغ معدل النمو الاقتصادي ما بين 5% و6% سنويا، وبطبيعة الحال يجب أن يكون هذا المعدل أكبر من معدل النمو السكاني لنفس الفترة، لأن هذا سيؤدي إلى رفع مستوى معيشة أفراد المجتمع.

[1]-موسى بو شنب، **"فعالية السياسية النقدية في ضبط متغيرات المربع السحري لكالدور في الجزائر"**، مجلة المنهل الاقتصادي، جامعة الشهيد حمه لخضر، الوادي، الجزائر، المجلد 05، العدد 02، أكتوبر 2022، ص: 607.

[2]- رمضان السيد أحمد المعين، **مرجع سابق**، ص ص:174، 175.

2_ تحقيق الإستقرار في الأسعار: أي التحكم في معدل التضخم، وحسب كالدور يجب أن يكون معدل التضخم0%، وهو ما يتفق مع رأي فريدمان بأن تحقيق مستوى منخفض للتضخم مع هدف التوظيف الكامل، يتطلب أن ينمو الناتج المحلي الإجمالي في المتوسط ما بين 5% و 6% سنويا، وبالتالي فإن زيادة العرض النقدي بنفس النسبة ستجنب الاقتصاد التعرض للدورات الاقتصادية.

3_تحقيق التوظف الكامل: حسب كالدور يجب أن يبلغ معدل البطالة 0%، حيث التوظيف الكامل يعني زيادة حجم العمالة وتحقيق أقصى مستوى ممكن من التشغيل ; أي إستغلال الكامل لكل الطاقات الإنتاجية في المجتمع. ويجب ملاحظة أن سعي السياسة الاقتصادية إلى تحقيق التوظيف الكامل لا يعني بالضرورة أن معدل تشغيل القوى العاملة 100% ومعدل البطالة يساوي 0%.

4_تحقيق التوازن الخارجي: حسب كالدور من الأفضل أن يكون ميزان المدفوعات في حالة فائض في حدود 2%. وقد قام كالدور باقتراح قانون يعرف بقانون **"**كالدور_ فيدورن" الذي حاول من خلاله تمثيل العلاقة بين معدل النمو الاقتصادي والمعدلات الثلاثة بيانيا، وذلك من خلال إعطاء قيم كمية لتلك المعدلات. فإذا كان معدل النمو الاقتصادي مرتفعا وكان هناك إستقرار في المستوى العام للأسعار، وكانت هناك بطالة منخفضة، بالإضافة إلى كون رصيد ميزان المدفوعات الخرجي موجبا، فإن واجهة المربع مهمة جدا وتوحي بأمثلية سير الاقتصاد الوطني، وتبين مدى فعالية السياسة المتبعة من طرف السلطات. إن الوصل بين القمم الأربعة يشكل المربع السحري لكالدور، وبالتالي يمثل لنا الوضعية الاقتصادية للبلد على إمتداد سنوات مختلفة وذلك من خلال إمتداد قمم المربع وإتساع مساحته، بحيث كلما إتجهت هذه القمم إلى داخل المربع على طول المحاور أصبح الوضع الاقتصادي أكثر صعوبة.

ثالثا_ التعارضات المحتملة بين أهداف المربع السحري لكالدور

إن تحقيق نتائج مثلى مجموع الأهداف الأربعة للمربع السحري لكالدور مجتمعة ليس بالأمر الهين، وذلك لتعارض بعض الأهداف مع بعضها، فالعلاقة بين إستقرار الأسعار والتوظيف الكامل إحدى الحالات التي توضح ذلك، فالسياسة التي تحاول تنشيط الطلب الكلي لخفض معدل البطالة قد تؤدي إلى زيادة معدل التضخم، هذا التعارض بين علاج البطالة ومكافحة التضخم يوضحه منحنى فيليبس الذي يجعل معدل التضخم دالة عكسية في معدل البطالة، فإنها تختفي إذ يصبح منحنى فيليبس خطا رأسيا يقطع محور البطالة عند معدل يسمونه المعدل الطبيعي للبطالة. كذلك هناك صعوبة بالنسبة لتحقيق التوظيف الكامل وتوازن ميزان المدفوعات حيث يتواجد إحتمال كبير للتعارض مع التوظيف الكامل. فالسياسات النقدية والمالية التوسعية قد تزيد من مستوى التوظيف على حساب العجز في ميزان المدفوعات. فعندما يزيد مستوى الطلب النقدي تزيد الواردات، إذا لم يصاحب ذلك زيادة في الصادرات يزيد العجز. أضف إلى ذلك أنه إذا تم تخفيض معدلات الفائدة تنشيطا للطلب، فإن رؤوس الاموال سوف تغادر الدولة إلى حيث ان تجد معدلات

فائدة أعلى. وهذا التناقض بين التوظيف وميزان المدفوعات يمكن التخلص منه بتطبيق نظام سعر الصرف المرن، والذي يتضمن تحقق التوازن بشكل تلقائي لميزان المدفوعات نتيجة لتغير سعر الصرف.[1]

تتضاءل إحتمالات التعارض بين هدفي إستقرار الأسعار وتوازن ميزان المدفوعات، فغالبا ما يكون هذان الهدفان مكملين لبعضهما البعض. فكلما إنخفض معدل التضخم، كلما تحسن المركز التنافسي لمنتجات الدولة في الأسواق الأجنبية، وضعف المركز التنافسي للمنتجات الأجنبية في الأسواق الداخلية، مما يعني تحسن وضع ميزان المدفوعات. ولكن هذا لا يعني أن إستقرار الأسعار وتوازن ميزان المدفوعات دائما مكملين لبعضهما.

أما بالنسبة للنمو فيلاحظ أن السياسات التي تعمل على زيادة معدل النمو الاقتصادي هي نفس السياسات التي تحقق واحد او أكثر من الأهداف الأخرى. ولكن تجدر الإشارة إلى ان محاولات النمو بمعدلات تزيد عما يسمح به نمو العملة ومعدل نمو إنتاجيتها تعرض الاقتصاد لدورات من الرواج والركود (التضخم والبطالة). فالتقدم السريع يخلق إختناقات تسبب التضخم. وأية محاولة للإبطاء بخفض مستوى الإستثمار من شأنها خلق ركود وبطالة. وهكذا فإن المربع السحري لكالدور ما هو إلا وسيلة لتحديد الصورة المثلى لأداء الاقتصاد، أي مستويات المتغيرات الأربعة التي يجب أن تصلها ليكون الاقتصاد في وضع أمثل، لذلك سمي بالمربع السحري،وهو بالتالي وضع يصعب تحقيقه في آن واحدبسبب العلاقات المتناقضية بين متغيرات المربع.

المطلب الثالث: متغيرات مربع كالدور.

تعتبر متغيرات مربع كالدور عن الأهداف الأساسية الأربعة لأية سياسة اقتصاديةمنتهجة، وهي أساس إستقرار كل دولة مهما كان تصنيفها، فهي بمثابة العصب المركزي للبنية الاقتصادية، وتتمثل الأهداف في النمو الاقتصادي الذي يعبر عن قوة الدولة، ومدى رفاهيتها، ومعدل البطالة الذي يعكس الوجه الحقيقي للحالة الإجتماعية، ومدى التحكم في توفير فرص العمل لمختلف الشرائح، أما معدل التضخم فهو دليل على قيمة العملة والقوة الشرائية التي تكون بحوزة الأعوان الاقتصاديين للبلد، وبالإضافة إلى هذه المؤشرات، هناك مؤشر يتعلق بموقف الاقتصاد الوطني تجاه العالم الخارجي، والمقصود بهذا المؤشر ميزان المدفوعات.

أولا_ النمو الاقتصادي

يعتبر النمو الاقتصادي من أهم الأهداف التي تسعى الدول لتحقيقه، فهو يعكس مدى قوة الدولة وتقدمها، وتختلف النظرة من المفهوم الاقتصادي، في مختلف المذاهب الاقتصادية، نظرا لإختلاف القاعدة الفكرية التي تبنى عليها عدة مفاهيم، فتحديد السلوك الاقتصادي لأي دولة يكون لأجل تعظيم معدل النمو

[1]-**نفس المرجع السابق**، ص ص:175، 176.

الاقتصادي أو على الأقل تحسينه، يبقى دائما تابعا لقوته المالية، نظرا للأثر البالغ لهذه القوة على النشاط الاقتصادي ككل.

1_ مفهوم النمو الاقتصادي

-"النمو الاقتصادي يعبر عن التوسع في الناتج الحقيقي أو التوسع في دخل الفرد من الناتج القومي الحقيقي، وهو بالتالي يخفف من عبئ ندرة الموارد ويولد زيادة في الناتج القومي الذي يعمل على مواجهة المشاكل الاقتصادية".

-"النمو الاقتصادي هو إرتفاع النسبة المئوية للإنتاج العام محسوبا بالأسعار الثابتة; أي الإرتفاع الحقيقي للدخل القومي إذ يمكن للبلد الذي يعتمد إقتصاده على إنتاج وتصدير النفط والغاز والفحم والحديد أن يحقق نموا اقتصاديا عن طريق رفع إنتاج هذه المواد شريطة أن لا تنخفض أسعار هذه المواد في الأسواق العالمية".[1]

-"النمو الاقتصادي هو نمو الناتج والدخل القومي ومتوسط الدخل الفردي أساسا، ودون ضرورة حصول تغيرات مهمة وملموسة في الجوانب الأخرى ذات الصلة به، سواء كانت إجتماعية أو ثقافية أو سياسية، أو غيرها من الجوانب حتى الاقتصادية منها".[2]

إذن وكمحصلة لما تم ذكره، يتبين أن النمو الاقتصادي لا يعني فقط حدوث زيادة في إجمالي الناتج المحلي، بل لا بد وأن يترتب عليه زيادة في دخل الفرد الحقيقي، بمعنى أن معدل النمو لابد أن يفوق معدل النمو السكاني، وكثيرا ما يزيد إجمالي الناتج المحلي في بلد ما، إلا أن نمو السكان بمعدل أعلى يحول دون زيادة متوسط دخل الفرد، فعلى الرغم من زيادة الناتج المحلي في هذا البلد إلا أنه لم يحقق نموا اقتصاديا.

النمو الاقتصادي هو المحرك الذي يعمل على زيادة مستوى المعيشة، ويوفر الزيادة في السلع والخدمات وفرص العمل الإضافية وعادة ما يرتبط النمو بالأهداف الاقتصادية، حيث الزيادة في إجمالي الناتج عن الزيادة في السكان يعني الزيادة في مستويات المعيشة، ودخل الفرد، والزيادة في الناتج الحقيقي تساهم في حل المشاكل الاقتصادية والإجتماعية. يؤدي النمو الاقتصادي إلى زيادة في الأجور الحقيقية أو الدخول النقدية وبالتالي فرص أفضل من الخدمات والقضاء على الفقر وتلوث البيئة دون تناقص في مستوى الإستهلاك والإستثمار والإنتاج.

---

[1]-محمود علي الشرقاوي، **النمو الاقتصادي وتحديات الواقع**، الطبعة الأولى، دار غيداء للنشر والتوزيع، عمان، 2016، ص: 46.

[2]- فليح حسن خلف، **الإقتصادالكلي**، الطبعة الأولى، عالم الكتب الحديث، إربد، 2007، ص:459.

2_ مقاييس النمو الاقتصادي.

يقاس النمو الاقتصادي عادة بإستخدام المؤثرات الاقتصادية، والأكثر شيوعا هو الناتج الإجمالي، والذي يقيس مجموع القيم المضافة للشركات في الدولة، ويضاف في الميزان الخارجي.لذلك فهو يعد مقياس كمي لحجم الإنتاج، ويستخدم أيضا لقياس القوة الشرائية للعملة. والمقارنة بين الأوضاع الاقتصادية بين مختلف الدول وفي أوقات مختلفة.

إن التغيير الحاصل في حجم النشاط الوطني والذي يعبر عن النمو الاقتصادي، يكون من خلال دراسة مؤشرات الاقتصاد الوطني التي تعبر عن ذلك النشاط، ومن أهمها: المعدلات النقدية للنمو الاقتصادي، معدلات النمو بالأسعار الجارية، معدلات النمو بالأسعار الثابتة، معدلات النمو بالأسعار الدولية، المعدلات العينية للنمو الاقتصادية.[1]

ثانيا_البطالة

تمثل مشكلة البطالة في الوقت الراهن إحدى المشكلات الأساسية التي تواجه معظم دول العالم بإختلاف مستويات تقدمها، وأنظمتها الاقتصادية والإجتماعية والسياسية، فلم تعد البطالة مشكلة العالم فحسب، بل أصبحت واحدة من أخطر مشاكل الدول المتقدمة، وهي فوق ذلك كله تحمل في طياتها بذور إنفجارات سياسية واقتصادية وإجتماعية.

1_ مفهوم البطالة

-"البطالة هي عدم وجود فرصة عمل لمن يرغب في العمل، وقادر عليه، وفي سن العمل، أي أنها تتضمن العاطلين عن العمل من الراغبين فيه ممن هم في سن العمل، والقادرين عليه".[2]

إن البطالة لها من الآثار الاقتصاديةوالإجتماعية والسياسية التي لايمكن إهمالها، فالبطالة تشكل السبب الرئيسي لمعظم الأمراض والمشاكلات الإجتماعية في أي مجتمع التطرف، الإرهاب، المخدرات، الجريمة بأنواعها...إلخ) كما أنها تمثل تهديدا واضحا على الإستقرار السياسي والترابط الإجتماعي، فليس هناك ماهو أخطر على أي مجتمع من وجود أعداد كبيرة من العاطلين سوى أن تكون نسبة كبيرة من هؤلاء العاطلين متعلمة، وهذه هي إحدى سمات مشكلة البطالة في الوقت الحاضر حيث تتفشى البطالة بين المتعلمين، أو على الأقل تكون أكثر وضوحا بينهم.[3]

---

[1]-محفوظ فاطمة ووعيل ميلود، **مرجع السابق**، ص ص: 80،79.

[2]-فليح حسن خلف، **مرجع سابق**، ص: 335.

[3]- زكريا سعد الدين الأسدي، **البطالة وآثارها الإجتماعية والاقتصادية أسس المواجهة**، دار الكتاب الحديث للنشر والتوزيع، 2009، ص ص:29، 30.

2_ أنواع البطالة

توجد العديد من أنواع البطالة، ومن أهمها مايلي:[1]

أ_ البطالة الدورية:هي البطالةالتي ترتبط بالدورات الاقتصادية التي تتعرض لها النشاطات الاقتصادية في الدول الرأسمالية المتقدمة، حيث تزداد البطالة في مرحلة الإنكماش والركود أو الكساد، ويتم تفسير أسبابها إستنادا إلى إنخفاض الطلب الكلي في الاقتصاد المتقدم، والذي يؤدي إلى ضعف إستخدام الطاقة الإنتاجية في الاقتصاد، ومن ثم إنخفاض درجة الإستخدام، وزيادة البطالة.

ب_ البطالة الهيكلية: هي البطالة المرتبطة بجوانب تتصل بطبيعة الهيكل الاقتصادي، أي ببنية الاقتصاد، وبالذات هيكله الإنتاجي، والتي ترتبط بالأهمية النسبية لمساهمة القطاعات الاقتصادية في القيام بالنشاطات الاقتصادية، ومنها النشاطات الإنتاجية، والتغيرات التي تحصل في مساهمة هذه القطاعات، حيث تزداد الأهمية النسبية لقطاعات معينة كالصناعة التحويلية والخدمات، وتنخفض الأهمية النسبية لقطاعات أخرى كالإنتاج الأولي، أي القطاع الزراعي، وقطاع الصناعة الإستخراجية، وهو الأمر الذي يؤدي إلى تعرض العاملين للبطالة نتيجة الهيكل الاقتصادي، وتغيراته و خاصة الإنتاجي منه، وحيث أن هذه البطالة ترتبط في الغالب بحالة الدول النامية التي تعاني من إختلال هيكلها الإنتاجي، الذي يتضمن إرتفاع الأهمية النسبية لقطاعات الإنتاج الأولي، وإنخفاض الأهمية النسبية لقطاع الصناعة التحويلية، ومحدودية النشاطات التي تتم في إطار ذلك، إضافة إلى التغيرات فيه، بالشكل الذي لا تفرز معه حاجة للعمل، وبالتالي لاتؤدي إلى طلب على العمل يتناسب مع عرض العمل حجما وتركيب.

ج_ البطالة الإحتكاكية: يطلق عليها أيضا البطالة الفنية، أو الإنتقالية، هذه البطالة ناجمة عن الإنتقال من إستخدام فن إنتاجي إلى إستخدام فن إنتاجي آخر، وهو الأمر الذي يؤدي إلى حاجة للعاملين بشكل يتناسب مع الفن الإنتاجي، الذي يتم إحلاله محل الفن الإنتاجي الآخر، ومن ثم ضرورة تكيف العاملين مع التغيرات في الفنون الإنتاجية هذه، وتعرضهم للبطالة خلال فترات إنتقالهم من العمل بإستخدام فن إنتاجي معين إلى العمل بإستخدام فن إنتاجي آخر، وكذلك البطالة المرتبطة بأسباب أو عوامل مؤقتة كالتعرض لظروف طبيعة غير ملائمة، أو التعرض لبطالة مؤقتة لحين الحصول على فرصة العمل المناسبة، وما إلى ذلك، وهذا النوع من البطالة تكون طبيعته في الغالب وقتية وقصيرة الأجل، وتتحقق في الدول المتقدمة، وفي الدول النامية. ويمكن أن يرتبط بها البطالة الموسمية، والتي تحصل بشكل وقتي، حيث يتعرض العمال للبطالة خارج مواسم إنتاج النشاطات التي يؤدون عملهم فيها، كالإنتاج الزراعي الذي يتعرض فيه العاملون للبطالة خارج إطار الموسم الزراعي للمحصول الإنتاجي المعين.

[1]- فليح حسن خلف، **مرجع سابق**، ص ص: 337_340.

ثالثا_ التضخم

يعبر التضخم عنإرتفاع مستمر في المستوى العام لأسعار السلع والخدماتالتي تهم شريحة واسعة من المواطنين. على المستوى الجزئي، يؤثر هذا الإرتفاع على القوة الشرائية للمواطنين ويضعف من قدرتهم المادية على تلبية إحتياجاتهم المعيشية. على المستوى الكلي، تؤثر المعدلات المرتفعة من التضخم سلبا على مستويات الإستهلاك، والإستثمار، والصادرات، وعلى القوة الشرائية للعملة المحلية، ومن ثم على النشاط الاقتصادي.

1_ مفهوم التضخم.

–"التضخم هوالحالة التي يشهد فيها الاقتصاد إرتفاعا مستمرا في المستوى العام لأسعار السلع والخدمات التي تهم شريحة واسعة من المواطنين**"**.

–"التضخم هو الإرتفاع الملموس والمستمر عبر الزمن في الأسعار، وأي أن إرتفاعالأسعارينبغي أن واضحا، فالإرتفاع الطفيف غير الملموس لا يعتبر تضخما، كما أن الإرتفاع في الأسعار ينبغي أن يحصل خلال فترات زمنية ممتدة**"**.[1]

–"التضخم هوالإرتفاع في المستوى العام للأسعار على القوة الشرائية للمستهلكين، لأنه يعني أساسا إنخفاض القوة الشرائية للعملة المحلية، أي إنخفاض كمية السلع والخدمات التي يمكن لوحدة واحدة من النقود شرائها في فترة زمنية محددة مقارنة بالفترات السابقة، ويؤدي كذلك إلى إنخفاض قيمة العملة المحلية مقابل العملات الدولية الرئيسية**"**.[2]

إذن وكمحصلة لما تم ذكره يتبين أن التضخم هو ظاهرة تعكس إختلالا أو ضغوطات يشهدها الاقتصاد، بما قد يعكس إرتفاع مستوى النقود **(**عرض النقود**)** في المجتمع مقارنة بالمستوى المعروض من السلع والخدمات. كما قد يعكس ضغوطات تتعرض لها قيمة العملة المحلية مقابل العملات الأجنبية وبالتالي إرتفاع كبير في أسعار السلع المستوردة.

2_ أنواع التضخم

يتضمن التضخم عدة أنواع من بينها:[3]

أ_ التضخم الظاهر (الصريح): يتحقق بشكل زيادة فعلية في الأسعار، أي أن زيادة الأسعار هذه تكون ظاهرة، أي متحققة فعلا في السوق.

---

[1]–فليح حسن خلف، **مرجع سابق**، ص: 314.

[2]- رانيا الشيخ طه، **التضخم أسبابه آثاره وسبيل معالجته**، صندوق النقد العربي، العدد18، الإمارات، 2021، ص ص:05،06.

[3]- فليح حسن خلف، **مرجع سابق**، ص ص:314،315.

ب_ التضخم المكبوت (غير الظاهر): هو التضخم المخفي، أي أنه التضخم الذي يحقق بشكل إرتفاعات غير مرئية في الأسعار، حيث لا تظهر الإرتفاعات في الأسعار هذه في السوق، وهذا النوع من التضخم يمكن أن يحصل في ظل السياسات والإجراءات التي تمنع ظهوره وتحققه العلني بشكل إرتفاع الأسعار...إلخ.

إن التضخم المكبوت هذا قد يحصل بشكل تعاملات خفية (سرية) من خلال ما يطلق عليه بالسوق السوداء التي تعمل في الخفاء ولا تظهر تعاملاتها في العلن، وبالتالي فإن هذا النوع من التضخم هو موجود، ولكنه لا يظهر نتيجة الإجراءات والسياسات التي تمنع ظهوره.

ج_ التضخم الزاحف: وهذا النوع من التضخم الذي يتحقق بشكل تدريجي وبصورة بطيئة، وهو ما يمثل النوع المعتدل من التضخم، حيث تقل إرتفاعات الأسعار وتستغرق فترة زمنية طويلة.

د_ التضخم الجامح:هذا النوع يحقق من خلال الإرتفاعاتالسريعة وحادة في الأسعار، بحيث أن قيمة النقود تنخفض بدرجة كبيرة، إذ تكاد تفقد قوتها الشرائية بصورة مهمة وخلال فترات زمنية قصيرة، ولذلك يتم التخلي عن النقود في مثل هذا النوع من التضخم، وعدم الإحتفاظ بها حتى تلافي الإنخفاض في قوتها الشرائية السريع والحاد، وذلك عن طريق إنفاقها بأسرع ما يمكن والإحتفاظ بالأصول الأخرى غير النقود، وكما حصل في ألمانيا خلال الحرب العالمية الثانية.

رابعا_ ميزان المدفوعات

يعد ميزان المدفوعات أداة مهمة لفهم العلاقات الاقتصادية بين الدول، وتقييم صحة الاقتصاد الوطني، ووضع السياسات الاقتصادية اللازمة لتحقيق التوازن،والإستقرار في الاقتصاد. يمثل ميزان المدفوعات سجلا شاملا لجميع المعاملات الاقتصادية التي تتم بين سكان دولة ما وبقية دول العالم، خلال فترة زمنية محددة. يشبه هذا السجل كشف حساب يوضح تدفقات السلع والخدمات ورأس المال بين الدولة والعالم الخارجي، مما يسمح لنا بقياس صحة الاقتصاد والعلاقة التجارية الدولية.

1_ مفهوم ميزان المدفوعات

يعتبر ميزان المدفوعات الصورة المكثفة للعلاقات الاقتصادية الدولية، وهو يبين صافي تعامل الاقتصاد في علاقته مع اقتصاديات العالم الأخرى، وبتعبير آخر يمثل ميزان المدفوعات الصورة المحاسبية لهذه العلاقة

-"ميزان المدفوعات عبارة عن سجل حسابي تتم فيه تسجيل كافة المعاملات الاقتصادية التي تتم بين مقيمين دولة معينة، والمقيمين في دولة أخرى خلال فترة معينة من الزمن غالبا ما تكون السنة".

-"ميزان المدفوعات هو سجل يعتمد على القيد المزدوج، يتناول إحصائيات فترة زمنية معينة بالنسبة للتغيرات في مكونات أو قيمة أصول اقتصاديات دولة ما، وذلك بسبب تعاملها مع بقية الدول الأخرى، أو بسبب هجرة

الأفراد، والتغيرات في قيمة أو مكونات ما تحتفظ به من ذهب نقدي وحقوق سحب خاصة من الصندوق، وحقوقها والتزامها تجاه بقية دول العالم".[1]

-"ميزان المدفوعات لدولة ما هو عبارة عن بيان إحصائي شامل يلخص وبطريقة منهجية كل المعاملات الاقتصادية التي تتم بين المقيمين في الدولة المعنية، والمقيمين في الدول الأخرى، خلال فترة زمنية معينة عادة ما تكون سنة، ويقوم بإنجاز هذه الوثيقة البنك المركزي لحساب الحكومة".

والمعاملات التي تجري تسجيلها في ميزان المدفوعات يتم الإختلاف في تقسيمها، إلا أنها يمكن أن تقسم إلى قسمين، كمايلي:[2]

أ_ المعاملات التجارية: تشمل حركة السلع والخدمات، من وإلى الدولة المعنية، ويسمى بالميزان التجاري أو الحساب الجاري.

ب_ المعاملات الرأسمالية: تشمل حركة رؤوس الأموال من وإلى الدولة المعنية، ويسمى بالميزان الرأسمالي أو الحساب الرأسمالي.

2_ مكونات ميزان المدفوعات:يقسم ميزان المدفوعات إلى حسابات و موازين فرعية بحيث تضم كل منهما مجموعة من المعاملات الاقتصادية والمالية المتماثلة من حيث الطبيعة، وقد تكون هذه الحسابات في حالة عجز أو فائض، إلا أن جميعها يخضع نظريا لمبدأ القيد المزدوج، حيث أن كل معاملة من المعاملات الدولية تسجل في الجانبين (الدائن والمدين).

ينقسم ميزان المدفوعات عموديا إلى قسمين أساسيين هما:[3]

-**الجانب الدائن:** تسجل فيه كل عملية يترتب عنها دخول للعملة الأجنبية.

- **الجانب المدين:** تسجل فيه كل عملية يترتب عنها عملية دفع أو إلتزام بالدفع للدول الأخرى.

أما أفقيا فيقسم ميزان المدفوعات إلى الموازين أو الحسابات التالية:

أ_ حساب العمليات الجارية:يشمل المعاملات المنظورة (الميزان التجاري)، والمعاملات الغير منظورة (ميزان الخدمات)، وكذا حساب التحويلات من جانب واحد.

---

[1]-أمين صيد، **سياسة الصرف كأداة لتسوية الإختلال في ميزان المدفوعات**، الطبعة الأولى، مكتبة حسين العصرية للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، 2013، ص ص:78،77.

[2]- فليح حسن خلف، **مرجع سابق**، ص: 387.

[3]-بن طرية حورية، **دراسة تحليلية لميزان المدفوعات الجزائري خلال الفترة الممتدة من 1970 إلى 2014**، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص مالية وتجارية دولية، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، 2016-2017، ص ص:04، 05.

- **الميزان التجاري:** يعبر على صافي التعامل الخارجي أي الفارق بين الصادرات والواردات.

- **ميزان الخدمات:** يظم كافة الخدمات المتبادلة بين الدول (النقل، السياحة، التأمين، دخول العمل، عوائد رأس المال).

- **حساب التحويلات من جانب واحد:** يضم المدفوعات المحولة من جانب واحد التي تكون لغرض المساعدة مثل: الهبات والهدايا أو تحويلات العاملين في الخارج إلى أوطانهم، قد تكون مساعدات من الأفراد أوالدول أو المنظمات الدولية.

ب_ حساب رأس المال: يسجل حركات رؤوس الأموال بين البلد وبقية دول العالم، ينقسم هذا الميزان بدوره إلى مجموعة أخرى من الموازين كالتالي:[1]

_ حساب رأس المال طويل الأجل: يقصد به حركات رؤوس الأموال من الدولة إلى الخارج، والعكس التي تزيد عن سنة مثلاالإستثمارات الأجنبية المباشرة والقروض الدولية.

_حساب رأس المال قصير الأجل: يقصد به حركات رؤوس الأموال من الدولة إلى الخارج والعكس التي تقل عن سنة، تتم تحركات رؤوس الأموال قصيرة الأجل بصفة تلقائية وذلك لعدة أغراض منها التهرب من الظروف غير الملائمة، تحقيق ربح أكبر، المضاربة.

ج_حساب السهو والخطأ: إن ميزان المدفوعات يشيد كمتطابقة محاسبية كون كل معاملة تكون قد سجلت نظريا مرتين، وعليه فإن المجموع الكلي يكون متساويا، ولكن قد يحدث وأن يكون المجموع الدائن لا يساوي المدين نظرا لكون مصادر المعلومات المعتمدة تتعدد وتختلف، والفرق بينهما يمثل القيمة التي تسجل في حساب السهو والخطأ.

3_ الإختلال والتوازن في ميزان المدفوعات

الإختلال في ميزان المدفوعات هو زيادة الجانب الدائن على الجانب المدين في الميزان، أي زيادة حقوق الدولة التي تترتب على الدول الأخرى، على مطلوباتها لتلك الدول، ويحصل في هذه الحالة فائض في ميزان المدفوعات، وعجز عندما يتجاوز الجانب المدين الجانب الدائن فيه، أي تجاوز المطلوبات التي تستحق على الدولة للدول الأخرى، حقوق الدولة تجاه تلك الدول.

وتوازن ميزان المدفوعات يعني تساوي الجانب المدين فيه مع الجانب الدائن، أي تساوي المطلوبات التي تستحق على الدولة للدول الأخرى مع حقوق الدولة على الدول الأخرى.[2]

---

[1]-**نفس المرجع السابق**، ص: 04.

[2]-فليح حسن خلف، **مرجع سابق**، ص ص: 398، 399.

4_ أسباب الإختلال في ميزان المدفوعات: يمكن إيجاز أهم العوامل المؤثرة في وضعية ميزان المدفوعات كمايلي :[1]

أ_ التقييم الخاطئ لسعر صرف العملة المحلية: توجد علاقة قوية بين ميزان المدفوعات وسعر صرف العملة للبلد، فإذا كان سعر الصرف لعملة بلد ما أكبر من قيمته الحقيقية، سيؤدي ذلك إلى إرتفاع أسعار سلع البلد ذاته من وجهة نظر الأجانب، مما يؤدي إلى إنخفاض الطلب الخارجي عليها، وبالتالي سيؤدي ذلك إلى حدوث إختلال في ميزان المدفوعات.

إن تحديد سعر صرف العملة بأقل مما يجب أن تكون عليه، سيؤدي ذلك إلى توسع الصادرات مقابل تقلص الواردات (في حالة وجود مرونة في الجهاز الإنتاجي)، مما يؤدي أيضا إلى حدوث إختلال في الميزان، لذلك هذه الإختلالات غالبا ما ينتج عنها ضغوط تضخمية والتي تساهم في إستمرارية الإختلال الخارجي.

ب_ أسباب هيكلية: تتعلق هذه الأسباب بالمؤشرات الهيكلية للاقتصاد الوطني، وخاصة هيكل التجارة الخارجية (سواء الصادرات أو الواردات)، إضافة إلى قدرة الاقتصاد الإنتاجية ودرجة إعتماد الأساليب الفنية المتقدمة في العملية الإنتاجية، وهذا ما ينطبق تماما على حالة الدول النامية التي يتسم هيكل صدراتها بالتركيز السلعي، أي إعتمادها على سلعة أو سلعتين أساسيتين (زراعية أو معدنية أو بترولية).

ج_ أسباب دورية: تتعلق هذه الأسباب بالتقلبات الاقتصادية التي تصيب النظام الاقتصادي الرأسمالي، ففي فترات الإنكماش، ينخفض الإنتاج والدخول والأثمان وتزداد البطالة، فتنكمش الواردات مما قد يؤدي إلى حدوث فائض، وفي فترات التضخم، يزيد الإنتاج وترتفع الأثمان والأجور والدخول فتقل قدرة البلد على التصدير وتزيد إراداته مما قد يؤدي إلى عجز في ميزان المدفوعات.

د_ الظروف الطارئة:قد تحصل أسباب عرضية لا يمكن التنبؤ بها، وقد تؤدي إلى حدوث إختلال في ميزان مدفوعات البلد كما في حالة الكوارث الطبيعية، وإندلاع الحروب، والتغير المفاجئ في أذواق المستهلكين محليا ودوليا، فهذه الحالات ستؤثر على صادرات البلد المعني، الشيء الذي ينجر عنه إنخفاض في حصيلة هذه الصادرات المقدرة بالنقد الأجنبي، وقد يصاحب ذلك تحويلات رأسمالية إلى خارج البلد، مما يؤدي إلى حدوث عجز في ميزان المدفوعات.

هـ_ أسباب أخرى: من الأسباب الأخرى التي قد ينشأ عنها إختلال في ميزان المدفوعات، هي إنخفاض الإنتاجية في الدول النامية نتيجة ضعف التقدم التقني، لذلك تقدم هذه الدول على برامج للتنمية الاقتصادية

[1]- أمين صيد، **مرجع سابق**، ص ص: 99_102.

والإجتماعية يزداد فيها إستيرادها من الآلات والتجهيزات الفنية ومستلزمات الإنتاج، وغيرها من سلع التنمية لفترة طويلة، حيث تهدف هذه البلدان من خلال هذه السياسة إلى رفع مستوى الإستثمار، الذي غالبا ما يتجاوز طاقتها من الإدخار الإختياري، ويترتب عن هذا التفاوت بين مستوى الإستثمار.

المبحث الثالث: أثر الإنفاق العام على متغيرات مربع كالدور.

تساهم سياسة الإنفاق العام بدرجة كبيرة في تحقيق التنمية الاقتصادية من خلال تحريك عجلة الإستثمار، كما أن لها دور مهم في تحقيق العدالة الإجتماعية من خلال إعادة توزيع الدخل على الفئات منخفضة القدرة الشرائية، وهو ما يجعل من هذا الإنفاق سياسة اقتصادية لها أدواتها وأهدافها.

المطلب الأول: أثر الإنفاق العام على معدل النمو الاقتصادي.

يعتبر النمو الاقتصادي المرآة العاكسة للنشاط الاقتصادي ودرجة تطوره، وكان محل إهتمام العديد من الاقتصاديين وأولهم "روبرت مالتوس"*سنة 1798 في كتابه "مبدأ الأمة"، وتبعه بعد ذلك العديد من الباحثين الاقتصاديين بشكل يعكس الأهمية الكبرى التي يعبر عنها النمو الاقتصادي من عدة جوانب، وقد عرفبأنه الزيادة في قدرة الدولة على عرض قفة متنوعة من السلع الاقتصادية لسكانها، وتكون هذه الزيادة المتنامية في القدرة الإنتاجية مبنية على التقدم التكنولوجي والتعديلات المؤسسية والإديولوجية التي يحتاج الأمر إليها. وعرف أيضا بأنه الزيادة في الإنتاج الاقتصادي عبر الزمن ويعتبر المقياس الأفضل لهذا الإنتاج هو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي.[1]

كما يعد الإنفاق محركا للنمو الاقتصادي من خلال مساهمته في زيادة القدرات الإنتاجية للاقتصاد المحلي، وذلك إذا ما وجه بصورة صحيحة نحو قطاعات الاقتصاد المهمة، وبخلاف ذلك فإن توجيه الإنفاق العام نحو قطاعات اقتصادية غير حيوية ولا تدر إيرادات لدعم الموازنة الحكومية يؤدي إلى حدوث عجز في موازنة الدولة، ومن ثم قد يتسبب في حصول الركود الاقتصادي.

ومن هنا يتضح دور السياسة المالية في التأثير على النمو الاقتصادي والذي يتمثل في التغيير المخطط للإنفاق الحكومي والضرائب من أجل تحقيق الأهداف الاقتصادية وعلى رأسها الإستقرارالاقتصادي والتوظيف وتوزيع الدخل، حيث يتم إستخدام الإنفاق العام والضرائب في تحفيز النمو في الناتج الوطني في

***توماس روبرت مالتوس:** باحث إنجليزي شهير في مجال السكان والإقتصاد السياسي، مشهور بنظرياته المؤثرة حول التكاثر السكاني.

[1]- إبراهيم محمد حسين وسندس بهجت جميل، **"قياس وتحليل أثر الإنفاق العام على متغيرات مربع كالدور في المملكة العربية السعودية بإستخدام التقنية الإحصائية للإنحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة المتباطئة للمدة 1991_2017"**، مجلة جامعة دهوك، العراق، المجلد 22، العدد 01، 2019، ص:340.

أوقات البطالة وإنخفاض المستوى العام للأسعار، وذلك من خلال تخفيض الضريبة وزيادة الإنفاق العام أو خفض الناتج الوطني في حالة إرتفاع معدل التضخموإنخفاض البطالة وذلك من خلال رفع الضريبة وخفض الإنفاق العام.[1]

عند البحث عن أثر الإنفاق العام على النمو الاقتصادي يظهر أن هناك مدرستين أساسيتن تتعاكسان في آرائهما حول جدية العلاقة بين الإنفاق الحكومي والناتج المحلي الإجمالي، وكذا هذا الإختلاف حول اتجاه العلاقة، ويمكن تلخيص هاتين الفرضيتين في قانون "فانجر"والفرضية الكينزية لـــ"جون مينارد كينز"*.

1_قانون فانجر: وفقا لهذا القانون فإنه كلما حقق مجتمع معدل معينا في النمو الاقتصادي قابله إتساع نشاط الدولة وبالتالي زيادة الإنفاق العام بمعدل أكبر من الزيادة الحاصلة في نصيب الفرد من الناتج الوطني وبعبارة أخرى فإن معدل الزيادة في النفقات العامة تكون أكبر من معدل الزيادة في الناتج الوطني، ويفترض فانجر وجود علاقة دالية بين النمو الاقتصادي ونمو الإنفاق العام وعلى الرغم من أنه لم يتم التعبير بعبارات صارمة أو موضوعية، إلا أنه يشير إلى أن الزيادة في الحجم النسبي للقطاع العام تنشأ بسبب إرتفاع نصيب الفرد من الناتج ما يؤدي إلى زيادة الإنفاق.[2]

2_النظرية الكينزية: إعتبر الكلاسيك أن النمو الاقتصادي يتم تلقائيا دون الحاجة إلى تدخل الحكومة في النشاط الاقتصادي حيث إعتمدوا على مبادئ وفرضيات دفعتهم للإعتقاد بأن التوازن الاقتصادي يتحقق دائما عند مستوى التشغيل الكامل للموارد الاقتصادية، لكن بعد أزمة الكساد ثبت فشل التلقائية التي يسير وفقها نظام السوق في الإحتفاظ بالطلب الفعلي عند المستوى اللازم لتحقيق التشغيل الكامل، وعلى أثر ذلك ظهرت نظرية الاقتصادي البريطاني "جون مينارد كينز" والتي تعطي أهمية بالغة للإنفاق الحكومي مكونات الطلب الكلي الفعال كأحد مكونات السياسة المالية، من أجل زيادة الطلب الفعال كشرط ضروري لتحقيق معدلات نمو مثالية في الأجل الطويل من خلال آلية المضاعف الذي يستند على الميزة الخاصة للإنفاق العام، وبالتالي يعامل الإنفاق الحكومي كمتغير خارجي الذي يوضح أثر الإنفاق الحكومي على زيادة الدخل

---

[1]-**نفس المرجع السابق**، ص: 341.

*-**جون مينارد كينز**:اقتصادي إنجليزي ساهمت أفكاره في إحداث تغيير جذري في نظرية وممارسة الإقتصاد الكلي.

[2]- عثمان عبد اللطيف وبورحلة زهرة، **"أثر الإنفاق الحكومي على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1997_2021"**،المجلة الجزائرية للمالية العامة، جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان،الجزائر، المجلد 12، العدد 31،12/02/ 2022، ص ص: 130، 131.

الوطني، لهذا فالتوجه الكينزي يفترض أن سببية العلاقة تمتد من الإنفاق الحكومي إلى الدخل الوطني عبر قدرته على خلق مداخيل فردية جديدة ومن ثم زيادة القوة الشرائية.[1]

المطلب الثاني: أثر الإنفاق العام على معدل البطالة

إن مشكلة البطالة العالية هي واحدة من أكثر القضايا الاقتصادية والسياسة المحلية المرهقة في أي دولة، فالبلدان التي تعاني من معدلات البطالة مؤشر على أن موارد العمالة فيها غير مستخدمة بالكامل، ومن ثم فإن البلدان التي لا تستخدم مواردها بكفاءة لاتحقق أقصى إنتاج لها،. ويمكن للدولة تفادي حدوث ظاهرة البطالة من خلال سياسة الإنفاق الحكومي، إذ أن وجود بطالة متزايدة معناه إنخفاض الطلب الكلي الفعال، مما يؤثر سلبا على رغبة المنتج في التوسع في الإنتاج بسبب إنخفاض الأسعار، كما يمكن أن يؤدي إلى إيقاف بعض خطط الإنتاج مما يدخل الاقتصاد في حلقة مفرغة من إنخفاض الطلب الكلي وإرتفاع مستوى البطالة، وهنا تكون إتباع سياسة توسعية في مجال الإنفاق العام كفيلة بتحقيق الإنعاش الاقتصادي،[2] إما من خلال الإعانات الاقتصادية للمنتجين التي تساهم في زيادة تشغيل الموارد المتاحة أو من خلال قيام الدولة بإنشاء مدن جديدة ومدها بجميع الخدمات الأساسية، الأمر الذي يسمح بخلق فرص جديدة للتشغيل والإنفاق الحكومي التحويلي الخاص بالمعاشات والتأمين الذي من شأنه زيادة إطمئنان الأفراد على مستقبلهم له أثر كبير على زيادة إنتاجهم، وتحتل سياسة الإنفاق الحكومي موقع هاما ضمن سياسات مكافحة البطالة سواء كان ذلك ضمن السياسات الظرفية أو الهيكلية.

نظريا يعتبر الإنفاق العام المحرك الأساسي الذس يمكن من خلاله للحكومة أن تخلق مناصب شغل تمتص عن طريقها جزءا من البطالة وتخفف من حدتها، وهذا يعني أن العلاقة بين الإنفاق العام والبطالة علاقة عكسية فكلما زادت الحكومة من حجم إنفاقها العام كلما إنخفضت معدلات البطالة وأحجامها، كما أن السياسة المالية بشكل عام وبمختلف آلياتها بما فيها سياسة الإنفاق العام تعتبر من أنجح السبل والأدوات التي تعالج حالات الركود الاقتصادي أو الفجوات الإنكماشية، لأنها سياسة إستراتيجية بعيدة المدى ولها تأثيرا كبيرا على مخرجات النشاط الاقتصادي من ناتج وطني وعمالة وغيرها وبذلك فالمشاريع الحكومية تعمل على توليد مناصب شغل لسنوات متتالية.

المطلب الثالث: أثر الإنفاق العام على معدل التضخم.

تمارس السياسة المالية من خلال أدواتها المختلفة رقابتها بشكل مباشر أو غير مباشر على جميع أوجه النشاط الاقتصادي ككل، فهي تعمل على الرفع من أدائها بما يمليه الأداء الإقصادي، فسياسة الإنفاق

[1]- **نفس المرجع السابق**، ص:131.

[2]- إبراهيم محمد حسين وسندس بهجت جميل، **مرجع سابق**، ص: 339.

العام مثلا يجب أن تكون مرنة تجاه الأهداف الاقتصادية سواء في أوقات الرخاء أو الركود، بحيث يجعل من المستوى العام للأسعار لا يشكل عبئا على الأفراد وعلى المتعاملين الاقتصاديين، ولهذا تولي الحكومات حرصا شديدا على أن يكون المستوى العام للأسعار في مستويات مقبولة.[1]

حيث تباشر سياسة الميزانية تأثيرها في الرقابة على التضخم والإنكماش من خلال الإنفاق الحكومي، سواء الإستهلاكي أو الإستثماري، برفع معدلاته أو تخفيضها حسب الأحوال الاقتصادية السائدة، وتعمل هذه السياسة من خلال إحداث عجز أو فائض في الموازنة العامة للدولة، للتحكم في الموجات التضخمية أو الإنكماشية، على أنه يجب الأخذ بعين الإعتبار ظروف الأوضاع الخاصة لحركات النشاط الاقتصادي في البلدان النامية، من حيث ممارسة الحكومة لسياستها الإنفاقية وكذلك طبيعة ما يحكمها من ضغوط وإتجاهات تضخمية أو إنكماشية تحدد نوعية الإنفاق العام.

على فرض أن المتحصلات الضريبية من الأفرد والمشروعات تكون أهم مصادر الإنفاق الحكومي، فتتكرس سياسة الإنفاق الحكومي في إحداث عجز أو فائض في الميزانية للتحكم في الضغوط التضخمية أو الإنكماشية، مع الأخذ بعين الإعتبار ظروف الأوضاع الخاصة لحركة النشاط الاقتصادي في البلدان النامية من حيث ممارسة الحكومة لسياستها الإنفاقية وكذلك طبيعة ما يحكمها من ضغوطات وإتجاهات تضخمية أو إنكماشية تحدد نوعية الإنفاق الحكومي بل وحجمه أيضا. وقد تعمل سياسة الرقابة على الإنفاق الحكومي على مضاعفة الإنتاج الكلي والدخول، بتوفير معدلات الطلب الفعلي بالقدر اللازم، لتحقيق مستويات مقبولة من التوظيف الكامل. إلى أن سياسة التوسع الإنفاقي قد تؤدي إلى مضاعفة معدلات الإرتفاع في الأسعار بسبب الطبيعة الهيكلية للعمليات الإنتاجية، وخاصة في الاقتصاديات النامية: كطول الفترة الزمنيو ما بين بدأ المشروع وبدأ الإنتاج وتحققه، وهنا لابد من الإعتماد على المدخرات أو التخفيف من حدة العجز في الميزانية، فضلا عن صعوبة تعديلات سياسة الإتفاق الحكومي، فقد يحدث تباينا في بنود الميزانية من التوقع، والتحقق، مما يرفع من حدة تكلفتها التنموية.[2]

المطلب الرابع: أثر الإنفاق العام على ميزان المدفوعات

تمارس السياسية الإنفاقية الحكومية دورا كبيرا في التأثير والمحافظة على توازن ميزان المدفوعات، فإذا كانت الدولة تواجه عجزا في ميزان مدفوعاتها فإن خفض الطلب الكلي عن طريق خفض حجم الإنفاق

[1]- عربي محمد، **"أثر الإنفاق العام على المؤشرات الاقتصادية الكلية في الجزائر–دراسة تحليلية قياسية مقارنة مع بعض دول المغرب العربي خلال الفترة 1990-2017"**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه الطور الثالث، شعبة: علوم اقتصادية، تخصص: دراسات اقتصادية ومالية، جامعة زيان عاشور، الجلفة، 2019–2020، ص ص: 120، 121.

[2]–**نفس المرجع السابق**، ص: 121.

العام سوف يؤدي إلى إنخفاض أسعار السلع المحلية بالنسبة للأسعار الأجنبية،[1] حيث تصبح السلع المحلية أكثر تنافسية في الأسواق الدولية مما يؤدي إلى زيادة الطلب عليها وبالتالي زيادة حجم الصادرات، في حين ينخفض حجم الواردات بسبب إرتفاع أسعار السلع الدولية مقارنة بمثيلتها المحلية، ومع زيادة الصادرات وإنخفاض الواردات يتحسن الميزان التجاري، ومنه يتحسن وضع ميزان المدفوعات، والعكس صحيح في حالة ما إذا الدولة تواجه فائضا في ميزان المدفوعات. وهكذا تكون السياسة الإنفاقيةالإنكماشية مرغوبا فيها إذا ما واجهت الدولة عجزا في ميزان المدفوعات.

[1]- إبراهيم محمد حسين وسندس بهجت جميل، **مرجع سابق**، ص ص:341،342.

خلاصة الفصل الأول

يعد الإنفاق العام أحد أهم السياسات الاقتصادية التي تستخدمها الدول لتحقيق أهدافها الاقتصادية والإجتماعية. التي غايتها الرفاهية العامة، والمتمثلة في النمو الاقتصادي، التوظيف الكامل، إستقرار الأسعار والتوازن الخارجي، وهي ما قد تم جمعها فيما يعرف بمربع كالدور، الذي يعد أداة مفيدة لفهم هذه الأهداف الأساسية للسياسة الاقتصادية.

من المهم أن تدرك الحكومات الترابطات والتحديات بين هذه الأهداف من أجل تحقيق التوازن بينها وخلق إقتصاد مزدهر.

الفصل الثاني

إتجاهات الإنفاق العام ومتغيرات مربع كالدور للاقتصاد الجزائري

مقدمة الفصل الثاني

تلعب النفقات العامة دورا هاما وبارزا في النشاط الاقتصادي للدولة، ومع تطور دور الدولة في هذا النشاط تعاظمت أهمية الإنفاق العام بإعتباره الوسيلة التي تستخدمها الدولة لإشباع الحاجات العامة، وتحقيق الأهداف المسطرة للسياسة الاقتصادية، إذ تستهدف هذه الأخيرة إلى تحقيق التنمية والإستقرار الاقتصادي، من خلال الوصول إلى تحسين الأهداف الممثلة لمتغيرات مربع كالدور.

تسعى الجزائر كباقي دول العالم إلى تحقيق مجموع هذه الأهداف والنهوض بالاقتصاد الوطني، بالإعتماد على سياسة الإنفاق العام، حيث يهدف هذا الفصل إلى عرض وتحليل كل من سياسة الإنفاق العام والمتغيرات الاقتصادية الأربعة في الجزائر خلال الفترة (2000-2021).

وسيتم عرض ذلك من خلال ثلاث مباحث كمايلي:

- **المبحث الأول:** تحليل إتجاهات الإنفاق العام في الجزائر.
- **المبحث الثاني:** تحليل تطور متغيرات مربع كالدور للاقتصاد الجزائري.
- **المبحث الثالث:** مربع كالدور للاقتصاد الجزائري.

المبحث الأول: تحليل إتجاهات الإنفاق العام في الجزائر

تكتسب دراسة تطور الإنفاق العام في الجزائر خلال الفترة (2000-2021)أهمية كبيرة لفهم مسار الاقتصاد الجزائري خلال تلك الفترة، وذلك لإرتباطه الوثيق بمسائل التنمية والإستقرار المالي. حيث يعد الإنفاق العام أداة رئيسية في يد الحكومة لتحقيق أهدافها الاقتصادية والإجتماعية.

المطلب الأول: الإنفاق العام في الجزائر خلال الفترة (2000-2004)

تميز الإنفاق العام في الجزائر خلال هذه الفترة بإرتفاع ملحوظ، مدفوعا بإرتفاع أسعار النفط والغاز في الأسواق العالمية. حيث سخرت هذه الموارد لتمويل برامج تنموية تهدف إلى تحسين البنية وخلق فرص عمل.

يمكن توضيح إتجاه الإنفاق العام في الفترة (2000-2004) من خلال مايلي:

الجدول رقم "01"

تطور الإنفاق العام خلال الفترة (2000-2004)

الوحدة: مليار دينار جزائري

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004
الإنفاق العام	1178,12	1321,02	1550,64	1639,26	1888,93

المصدر: من إعداد الطالبة بالإعتماد على:

https://www.ons.dz/spip.php?rubrique327 consulté le 15_03_2024, 11 : 30.

يمكن تمثيل معطيات الجدول السابق في الشكل الموالي:

الشكل رقم "02"

تطور الإنفاق العام خلال الفترة (2000-2004)

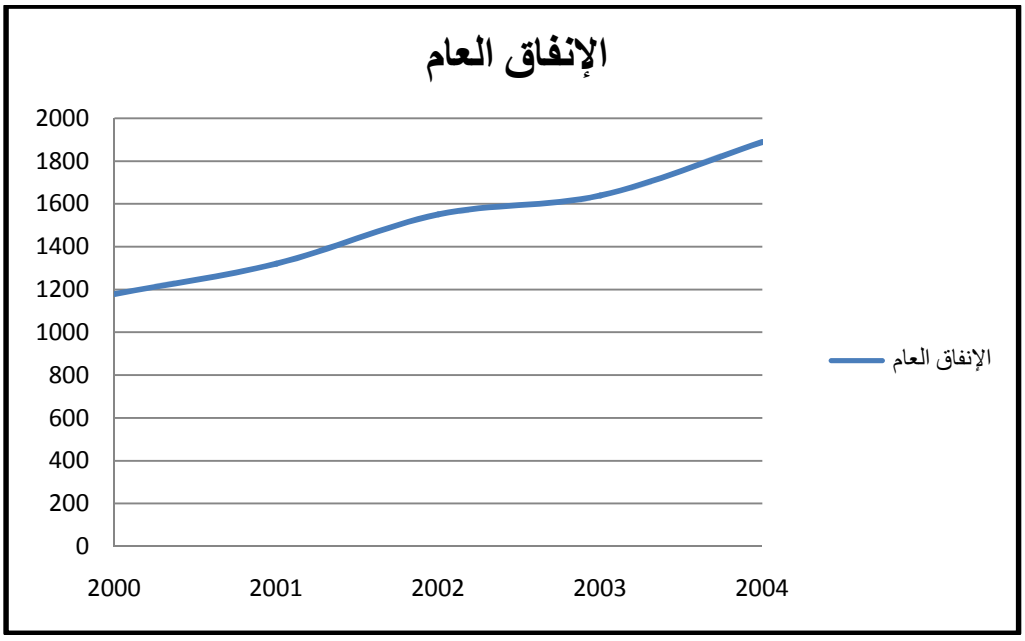

المصدر: من إعداد الطالبة بالإعتماد على معطيات الجدول رقم "01".

شهدت الجزائر خلال هذه الفترة إرتفاعا ملحوظا في الإنفاق العام الذي قدر ب 1178,12 مليار دينار سنة 2000 مقابل 1888,93 مليار دينار سنة 2004، وذلك راجع لعده أسباب تتمثل في:

- إرتفاع أسعار البترول من 17,97دولار سنة 1999 إلى38,27دولار سنة 2004 التي أدت إلى تسجيل فوائض مالية معتبرة مما سمح بزيادة الإنفاق العام على مختلف القطاعات. وأدت أيضا للتسديد المسبق للديون الخارجية.

-قررت الحكومة الجزائرية في أفريل 2001 وضع برنامج لتدعيم الإنعاش الاقتصادي. حيث خصص لإنجازه أهم غلاف مالي منذ الإستقلال يقدر ب 525 مليار دينار، يهدف هذا البرنامج خصيصا لتحفيز النمو الاقتصادي وخلق فرص عمل أي التقليل من البطالة.

المطلب الثاني: الإنفاق العام في الجزائر خلال الفترة (2005-2009)

شهدت الجزائر خلال هذه الفترة (2005-2009) إستمرارا لإرتفاع الإنفاق العام، ولكن بوتيرة أبطئ مقارنة بالفترة (2000-2004). حيث يعود ذلك إلى إستقرار أسعار النفط في الأسواق العالمية.

يمكن توضيح إتجاه الإنفاق العام في الفترة (2005-2009) من خلال مايلي:

الجدول رقم "02"

تطور الإنفاق العام خلال الفترة (2005-2009)

الوحدة: مليار دينار جزائري

السنوات	2005	2006	2007	2008	2009
الإنفاق العام	2052,03	2453,01	3108,66	4191,05	4246,33

المصدر: من إعداد الطالبة بالإعتماد على:

https://www.ons.dz/spip.php?rubrique327 consulté le 15_03_2024, 11 : 30.

يمكن تمثيل معطيات الجدول السابق في الشكل الموالي:

الشكل رقم "03"

تطور الإنفاق العام خلال الفترة (2005-2009)

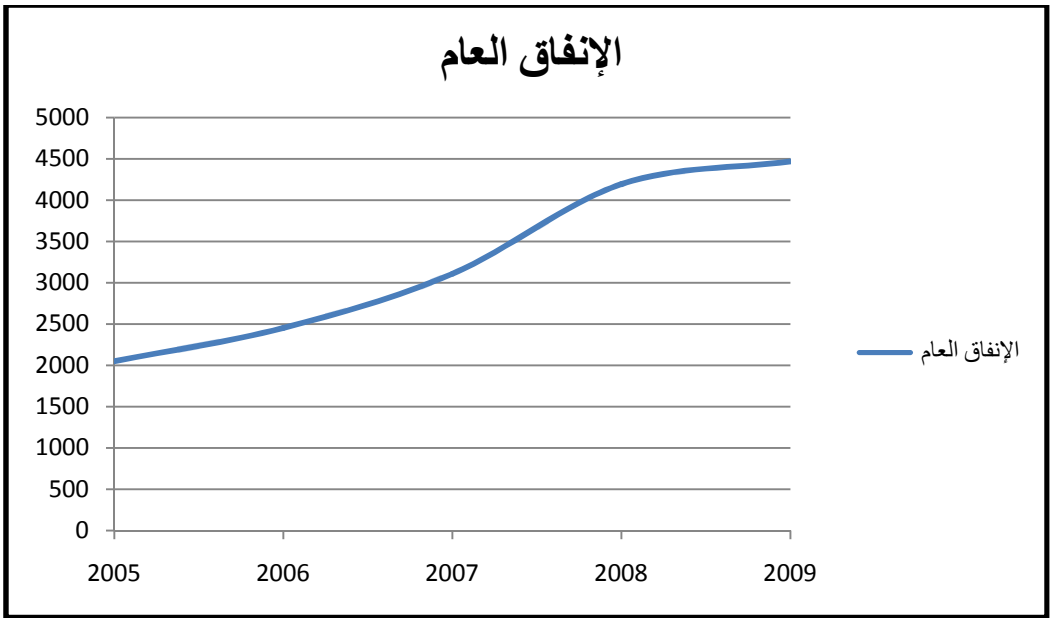

المصدر: من إعداد الطالبة بالإعتماد على معطيات الجدول رقم "02".

يتضح من الشكل السابق إستمرار إرتفاع الإنفاق العام خلال الفترة (2005-2009)، حيث نمى من 2052,03 مليار دينار سنة 2005 إلى 4246,33 مليار دينار سنة 2009. ويرجع هذا النمو الهائل إلى مجموعة من العوامل المتمثلة في تواصل إرتفاع أسعار البترول، إستمرار الدولة في تطوير الاقتصاد ببرنامج تكميلي لدعم النمو الاقتصادي وإتخاذ الحكومة في هذه الفترة عدة سياسات كزيادة الأجور وبرامج الدعم، كما ساهم النمو السكاني كذلك في زيادة الطلب على الخدمات العامة كالتعليم، الرعاية الصحية، البنية التحتية.

المطلب الثالث: الإنفاق العام في الجزائر خلال الفترة (2010-2014)

شهدت الجزائر خلال هذه الفترة (2010-2014) إرتفاعا ملحوظا في الإنفاق العام، حيث يقدم تحليل الإنفاق العام خلال هذه الفترة فائدة جمة لفهم مسار الاقتصاد الجزائري.

يمكن توضيح إتجاه الإنفاق العام في الفترة (2010-2014) من خلال مايلي:

الجدول رقم "03"

تطور الإنفاق العام خلال الفترة (2010-2014)

الوحدة: مليار دينار جزائري

السنوات	2010	2011	2012	2013	2014
الإنفاقالعام	4466,94	5853,6	7058,17	6024,13	6995,76

المصدر: من إعداد الطالبة بالإعتماد على:

https://www.ons.dz/spip.php?rubrique327 consulté le 15_03_2024, 11 : 30.

يمكن تمثيل معطيات الجدول السابق في الشكل الموالي:

الشكل رقم "04"

تطور الإنفاق العام خلال الفترة (2010-2014)

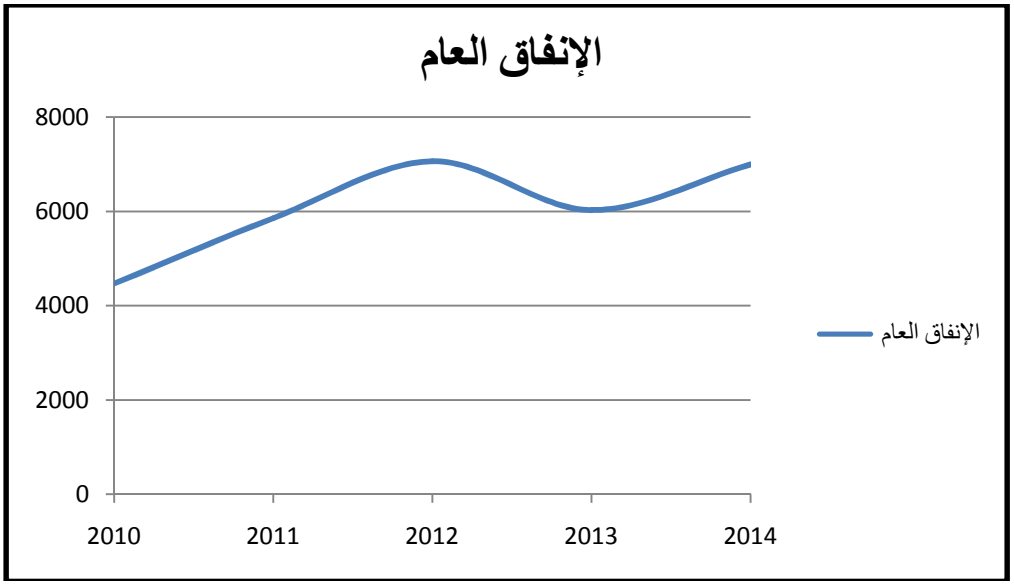

المصدر: من إعداد الطالبة بالإعتماد على معطيات الجدول رقم "03".

عرف الإنفاق العام تطورا ملحوظا تميز بالإرتفاع بشكل كبير خلال سنوات (2010-2011-2012)، وذلك تزامنا مع البحبوحة المالية التي عرفتها الجزائر خلال هذه الفترة، نتيجة إرتفاع أسعار النفط في الأسواق العالمية مما إنعكس على تزايد حجم الإنفاق العام سعيا لتحسين الظروف الاقتصادية والإجتماعية، وكذلك

تبني الحكومة لبرنامج دعم النمو الاقتصادي المطبق خلال الفترة (2010-2014) كهدف أساسي لتطوير النمو والتقليل من البطالة.

كما يلاحظ تراجع الإنفاق العام سنة 2013 إلى 6024,13 مليار دينار، وذلك راجع للنمو السلبي في قطاع المحروقات. ثم عاد للإرتفاع إلى 6995,76 مليار دينار سنة 2014 وهذا بالرغم من بوادر الأزمة في أسعار البترول بدأ من السداسي الثاني لهذه السنة.

المطلب الرابع: الإنفاق العام في الجزائر خلال الفترة (2015-2021)

تميزت السياسة الإنفاقية في الجزائر خلال الفترة الأخيرة بتصاعد معدل نمو الإنفاق العام ويمكن توضيح إتجاه الإنفاق العام في الفترة (2015-2021) من خلال مايلي:

الجدول رقم "04"

تطور الإنفاق العام خلال الفترة (2015-2021)

الوحدة: مليار دينار جزائري

السنوات	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021
الإنفاق العام	7656,33	7297,49	7297,49	7732,07	7741,34	6902,88	9858,43

المصدر: من إعداد الطالبة بالإعتماد على:

https://www.ons.dz/spip.php?rubrique327 consulté le 15_03_2024, 11 :30.

قانون المالية لسنة2021, تاريخ الإطلاع 27/03/2024, على الساعة 01:23.

يمكن تمثيل معطيات الجدول السابق في الشكل الموالي:

الشكل رقم "05"

تطور الإنفاق العام خلال الفترة (2015-2021)

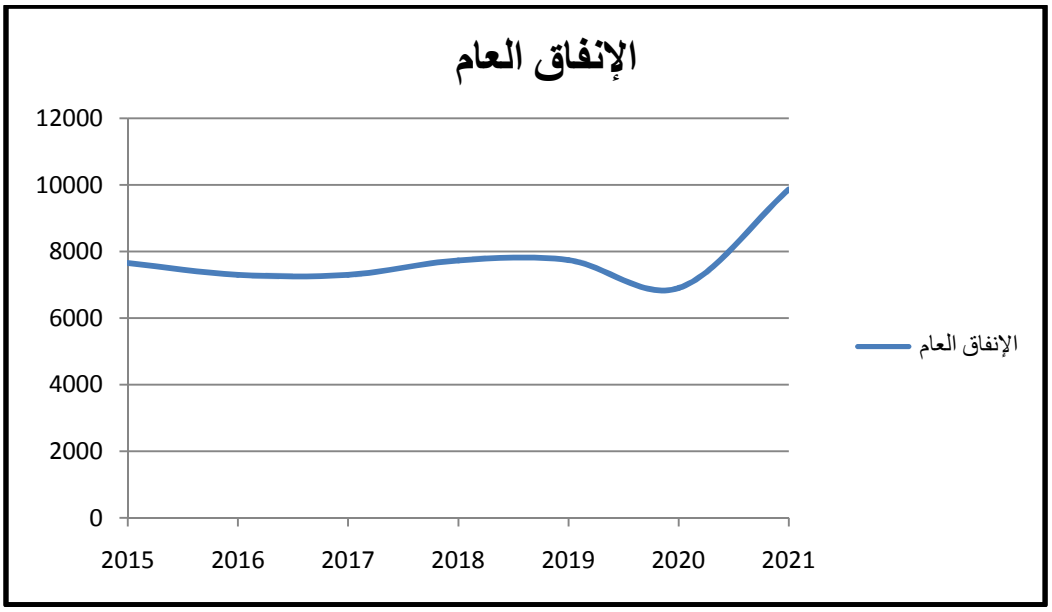

المصدر: من إعداد الطالبة بالإعتماد على معطيات الجدول رقم "04".

يلاحظ خلال الفترة (2015–2019) تذبذب طفيف في حجم الإنفاق العام لكنها بقيت عند قيم مرتفعة، رغم أزمة 2014 وكان هذا التذبذب نتيجة عدم إستقرار أسعار النفط في هذه الفترة.

يلاحظ أيضا تراجع الإنفاق العام في سنتي (2016-2017) نتيجة الإجراءات التقشفية التي قامت بها الحكومة الجزائرية. كما شهد الإنفاق العام إنخفاض سنة 2020 قدر ب 6902,88 مليار دينار مقابل 7741,34 مليار دينار سنة 2019، وذلك راجع لسياسة التقشف التي إتبعتها الدولة الجزائرية من خلال الإجراءات والتدابير المتمثلة في الحد من الإسراف في إستخدام الموارد، بسبب جائحة كورونا وكذلك إنهيار أسعار النفط العالمية مما أدى إلى إنخفاض إيرادات الجزائر. إلا أنه في سنة 2021 إرتفعت قيمة الإنفاق العام كنتيجة للمخصصات المالية التي إعتمدتها الدولة لمواجهة جائحة كورونا خصيصا على مستوى القطاع الصحي.

المبحث الثاني: تحليل تطور متغيرات مربع كالدور للاقتصاد الجزائري

لدراسة الأداء الاقتصادي في الجزائر من خلال مربع كالدور، يجب توفر إحصائيات للمؤشرات الاقتصادية الأربعة الممثلة لهذا المربع. حيث يهدف هذا المبحث إلى دراسة تطور المتغيرات الاقتصادية الأربعة للاقتصاد الجزائري خلال الفترة (2000_2021).

المطلب الأول: تحليل تطور معدلات النمو الاقتصادي

لقد مر النمو الاقتصادي في الجزائر بعدة مراحل تتماشى مع تطور الاقتصادي. وذلك لتمتع الجزائر باقتصاد متنوع يعتمد بشكل كبير على قطاع المحروقات، وخاصة تصدير الغاز الطبيعي والنفط. شهد الاقتصاد الجزائري فترات من النمو السريع، تخللتها فترات من الركود والإنكماش. يهدف هذا التحليل إلى تحليل تطور معدلات النمو الاقتصادي خلال الفترة (2000-2021)، وتحديد العوامل التي أثرت على هذا التطور.

الجدول رقم "05"

تطور معدلات النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (2000-2021)

الوحدة: %

السنوات	معدل النمو الاقتصادي	السنوات	معدل النمو الاقتصادي
2000	3,8	**2011**	2,9
2001	3	**2012**	3,4
2002	5,6	**2013**	2,8
2003	7,2	**2014**	3,8
2004	4,3	**2015**	3,7
2005	5,9	**2016**	3,2
2006	1,7	**2017**	1,3
2007	3,4	**2018**	1,1
2008	2,4	**2019**	1
2009	1,6	**2020**	-5,1
2010	3,6	**2021**	3,4

المصدر: من إعداد الطالبة بالإعتماد على:

https://www.bank-of-algeria.dz/ar/%D8%A7%D9%84%D8%B1%D8%A6%D9%8A%D8%B3%D9%8A%D8%A9/ consulté le 01_04_2024, 12 : 34.

يمكن تمثيل معطيات الجدول السابق في الشكل الموالي:

الشكل رقم "06"

تطور معدلات النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (2000-2021)

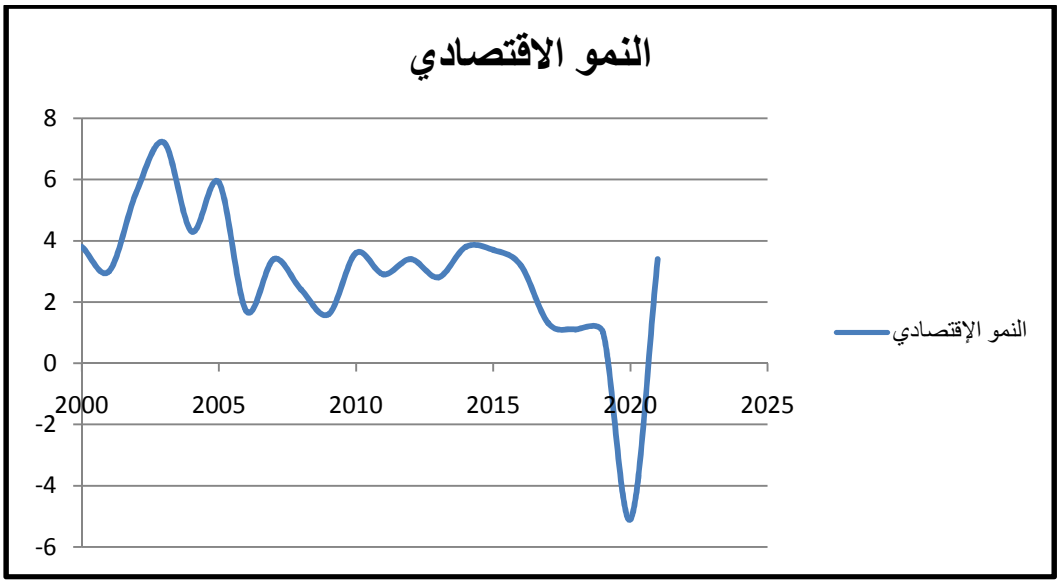

المصدر: من إعداد الطالبة بناء على معطيات الجدول رقم "05".

شهدت الفترة (2000-2004) تزايد في معدلات النمو الاقتصادي، إلى أن إنتقل إلى 7,2% سنة 2003 نتيجة التحسن المعتبر لقطاع المحروقات وإرتفاع أسعار البترول في الأسواق العالمية، حيث أن قطاع النفط ظل مهيمنا على الاقتصاد الجزائري.

أما بالنسبة للفترة (2005-2009) تراجع معدل النمو الاقتصادي في هذه الفترة، حيث إنخفض من 5,9% سنة 2005 إلى 1,7% سنة 2006، ثم يلاحظ إرتفاع طفيف مقدر ب3,4% سنة 2007 وذلك راجع إلى تراجع معدلات النمو في قطاع المحروقات نتيجة إنخفاض الطلب على النفط والغازفي أواخر 2007 وبعد بداية الأزمة المالية العالمية وبالتالي التراجع في أسعارها.

يلاحظ خلال هذه (2010-2019) تذبذب في معدلات النمو الاقتصادي، حيث أنها كانت في إتجاه تنازلي لكنها بقيت موجبة، فإنتقلت من 3,7% سنة 2015 إلى 1% سنة 2019 وذلك لإستمرار إنخفاض سعر البترول.

سجلت سنة 2020 معدل نمو سالب يقدر ب 5,1% يتبين أن ذلك كان نتيجة للصدمة النفطية والإنعكاسات المباشرة والغير مباشرة لجائحة كورونا، فبعد هذا التراجع بلغ معدل النمو الاقتصادي للجزائر 3,4% سنة 2021 نتيجة الإرتفاع الكبير في النشاطات الاقتصادية.

لمطلب الثاني: تحليل تطور معدلات البطالة

تسعى كل الدول إلى تحقيق التشغيل الكامل وبالتالي القضاء على مشكلة البطالة، إلا أن تحقيق ذلك أمر صعب حتى في الدول المتقدمة مما يبقى على معدل بطالة طبيعي موجود في أي إقتصاد حتى لو كان متقدما. حيث تعد البطالة من أهم التحديات الاقتصادية التي تواجهها الجزائر، لما لها من تأثير سلبي على الأفراد والمجتمع ككل. يهدف هذا المطلب إلى تحليل تطور معدلات البطالة في الجزائر خلال الفترة (2000-2021).

الجدول رقم "06"

تطور معدلات البطالة في الجزائر خلال الفترة (2000-2021)

الوحدة: %

السنوات	معدل البطالة	السنوات	معدل البطالة
2000	29,77	**2011**	9,96
2001	27,3	**2012**	10,97
2002	25,9	**2013**	9,82
2003	23,72	**2014**	10,21
2004	17,65	**2015**	11,21
2005	15,27	**2016**	10,2
2006	12,27	**2017**	12
2007	13,79	**2018**	12,14
2008	11,33	**2019**	12,27
2009	10,16	**2020**	14,03
2010	9,96	**2021**	13,72

المصدر: من إعداد الطالبة بالإعتماد على:

/https://databank.worldbank.org, consulté le 23_03_2024, 00:18
https://www.ons.dz/spip.php?rubrique327 consulté le 23_03_2024, 01 :10

يمكن تمثيل معطيات الجدول السابق في الشكل الموالي:

الشكل رقم "07"

تطور معدلات البطالة في الجزائر خلال الفترة (2000-2021)

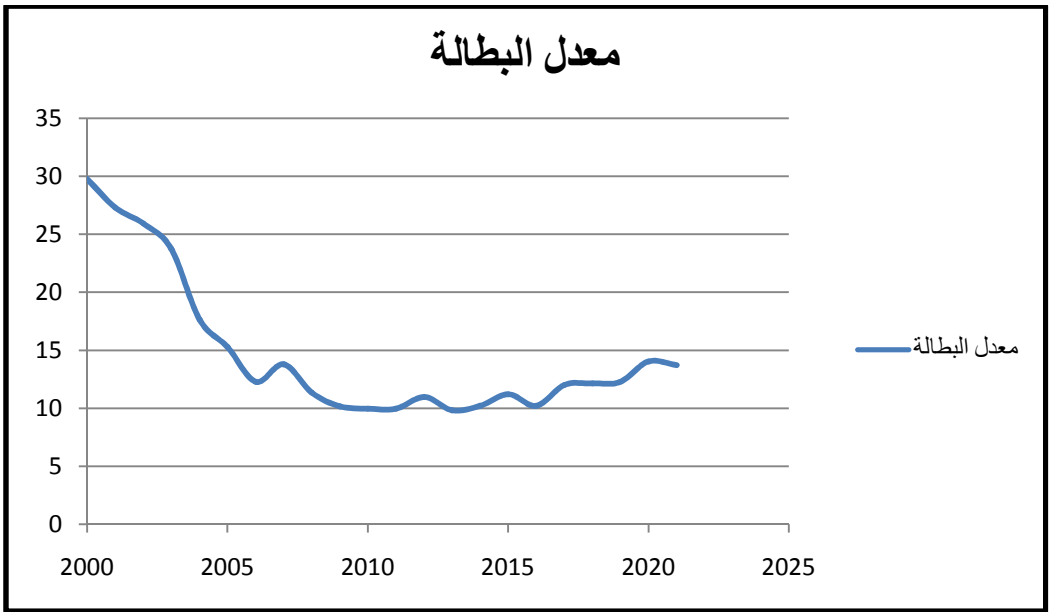

المصدر: من إعداد الطالبة بناء على معطيات الجدول رقم "06".

شهدت الجزائر خلال الفترة (2000-2021) تغيرات ملحوظة في معدلات البطالة، حيث تراوحت بين الإرتفاع والإنخفاض، متأثرة بمجموعة من العوامل منها الاقتصادية ،الإجتماعية والسياسية.

يلاحظ خلال هذه الفترة(2000-2004) إنخفاض ملحوظ في معدل البطالة من 29,77% إلى 17,65% سنة 2004. ويرجع ذلك إلى عوامل رئيسية متمثلة في إرتفاع أسعار النفط التي أدت إلى زيادة عائدات الدولة، مما سمح بزيادة الإستثمار في مختلف القطاعات، الأمر الذي خلق فرص عمل جديدة.

برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي (2001-2004) حيث كان له أثر إيجابي في زيادة فرص التشغيل وتقليص حجم البطالة، وإتخذت الحكومة بعض البرامج للحد من البطالة، القروض المسيرة للمشاريع الصغيرة.

يتبين خلال الفترة (2005-2009) تذبذا في معدلات البطالة، إنخفض معدل البطالة من 15,27% سنة 2005 إلى 12,27% سنة 2006 وذلك راجع إلى إرتفاع أسعار النفط وزيادة عائدات الدولة، نمو القطاع الخاص. ويمكن تفسير تراجع هذه المعدلات لظهور الأزمة العالمية (الأزمة المالية العالمية (2007-2008) والتي دفعت بمعظم الدول إلى إتباع سياسات مالية تقشفية)، وهذا التناقص نتيجة علاج مشاكل الأزمة وتوفر مناصب جديدة.

أما بالنسبة للفترة (2010-2014) يلاحظ ثبات نسبي في معدلات البطالة، إتخذت الحكومة الجزائرية العديد من برامج التشغيل التي ساعدت في التقليل من البطالة، مثل برنامج دعم المقاولاتية وبرنامج التشغيل. وأيضا تم ضخ إستثمارات كبيرة في مختلف القطاعات، مما أدى إلى خلق فرص عمل جديدة.

شهدت الجزائر خلال الفترة (2015-2016) تناقصا في معدلات البطالة، حيث إنخفضت من 11,21% سنة 2015 إلى 10,2% سنة 2016. كان هذا التناقص مدعوم بعوامل منها تحسين مناخ الأعمال مما شجع على الإستثمار وخلق فرص عمل جديدة.

شهدت الفترة (2017-2021) إرتفاعا ملحوظا في معدلات البطالة، حيث إرتفعت من 12% سنة 2017 إلى 13,72% سنة 2021، ومن أهم عوامل الإرتفاع إنخفاض أسعار النفط مما أدى إلى تراجع الإستثمارات في قطاع المحروقات، إستمر عدد سكان الجزائر في النمو بشكل سريع، فزاد من الضغط على فرص العمل المتاحة، جائحة كورونا أدت هذه الجائحة إلى توقف العديد من الأنشطة الاقتصادية، مما أدىإلى تسريح العديد من الموظفين، وعدم توفر مناصب عمل جديدة.

المطلب الثالث: تحليل تطور معدلات التضخم في الجزائر

يعتبر التضخم من أهم المؤشرات الاقتصادية، التي تؤثر على القوة الشرائية للأفراد، وعلى الأداء الاقتصادي الكلي للبلاد. حيث يعتبر التضخم ظاهرة اقتصادية دائمة الظهور على الصعيد الاقتصادي الجزائري.

تعاني الجزائر من موجات تضخمية تكون منخفضة تارة، ومرتفعة تارة أخرى. ولذلك تحظى دراسة تطوره في الجزائر خلال الفترة (2000-2021) بأهمية كبيرة لفهم مسار الاقتصاد الجزائري خلال هذه الفترة.

الجدول رقم "07"

تطور معدلات التضخم في الجزائر خلال الفترة (2000-2021)

الوحدة: %

السنوات	معدل التضخم	السنوات	معدل التضخم
2000	0,33	**2011**	4,52
2001	4,22	**2012**	8,89
2002	1,41	**2013**	3,25
2003	4,26	**2014**	2,91
2004	3,96	**2015**	4,78
2005	1,38	**2016**	6,39
2006	2,31	**2017**	5,59
2007	3,67	**2018**	4,26
2008	4,85	**2019**	1,95
2009	5,73	**2020**	2,41
2010	3,91	**2021**	7,22

المصدر: من إعداد الطالبة بالإعتماد على:

/ https://databank.worldbank.org consulte le 23/03/2024, 00 : 30.

ويمكن تمثيل معطيات الجدول السابق في الشكل الموالي:

الشكل رقم "08"

تطور معدلات التضخم في الجزائر خلال الفترة (2000-2021)

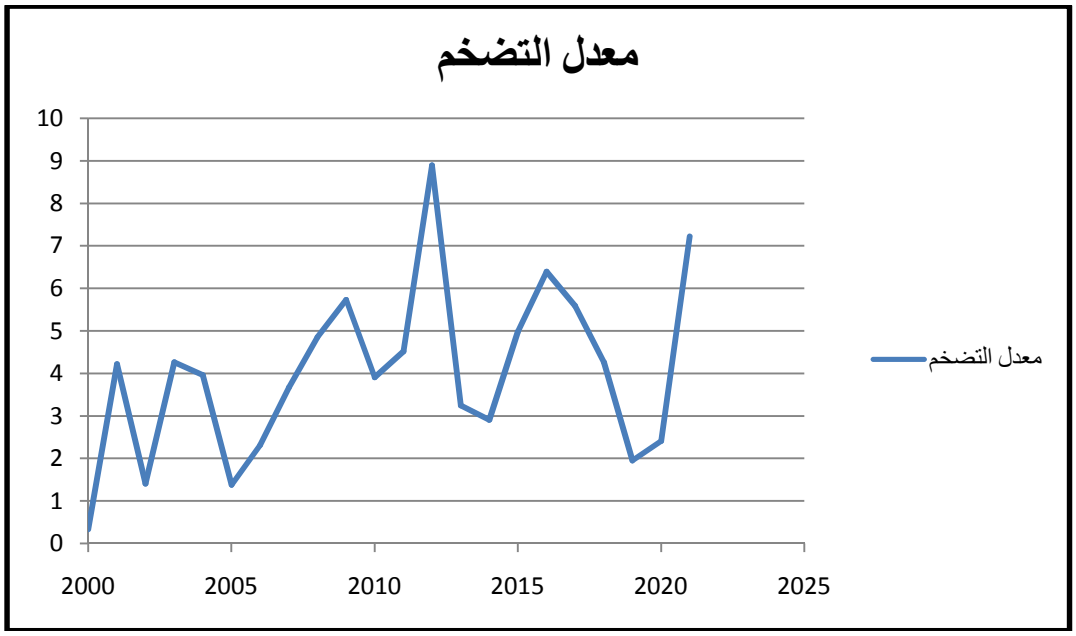

المصدر: من إعداد الطالبة بناء على معطيات الجدول رقم "07".

يلاحظ من خلال الشكل السابق أن معدلات التضخم في الجزائر شهدت نوعا من التذبذب خلال الفترة (2000–2009)، حيث أن المعدل المسجل في سنة 2000 يعتبر أدنى معدل سجلته الجزائر منذ الإستقلال، وهذا راجع إلى السياسات المتشددة المالية والنقدية التي تم فرضها على الجزائر من طرف صندوق النقد الدولي. ومن ثم يلاحظ إرتفاع محسوس بلغ 4,22% سنة 2001 وذلك نتيجة إرتفاع كتلة الأجور لينخفض بعدها إلى 1,41% سنة 2002 ويعود ذلك لتباطؤ وتيرة إرتفاع أسعار المواد الغذائية، أما خلال الفترة (2003-2008) يتبين أن معدل التضخم ينحصر بين 1,38% و4,85% كأقصى حد سنة 2008 لإرتفاع أسعار المواد الغذائية وخاصة الفلاحية. وفي سنة 2009 قدر معدل التضخم ب5,73% يرجع ذلك إلى التوسع في سياسة الإنفاق العام.

إنخفض معدل التضخم في سنة 2010 إلى 3,91% يفسر هذا بالإنخفاض في أسعار المواد الغذائية الطازجة، أما سنة 2011 يلاحظ إرتفاع تدريجي في معدل التضخم ليصل إلى 4,52% ، وذلك لإرتفاع كل من أسعار المنتجات الزراعية بالإضافة إلى وجود صدمة على الطلب نتيجة الرفع المعتبر للأجور. واصل معدل التضخم إرتفاعه ليبلغ 8,89%، وهو أعلى معدل، ثم ليبدأ هذا المعدل في الإنخفاض خلال سنتي (2013-2014)، حيث بلغ 2,91% سنة 2014 يرجع ذلك لإنخفاض إيرادات الميزانية المتزامن مع إنخفاض أسعار البترول.

تسارع معدل التضخم خلال (2015-2016) مسجلا 6,39% سنة 2016 بسبب وجود نقائص في ضبط الأسواق. أما خلال الفترة (2017-2021) يتبين تراجع معدل التضخم إلى 2,41% سنة 2020مقابل 5,59% سنة 2017 نتيجة سعي الدولة بإستمرار إلى خفض هذا المعدل والتحكم في الأسعار، أما سنة 2021بلغ معدل التضخم 7,22%كنتيجة لتدهور قيمة الدينار الناتج عن تخفيض قيمته منذ سنة 2020 وكذلك إرتفاع أسعار السلع والمواد في الدول التي تعتبر البلدان المصدرة للجزائر.

المطلب الرابع: تحليل تطور رصيد ميزان المدفوعات

إن التوازن الاقتصادي الخارجي مهم جدا بالنسبة لأي دولة، فحدوث عجز في ميزان المدفوعات يعني بأن هذه الدولة تعيش في مستوى أكبر من إمكانياتها، أما الفائض يعني أن هذه الدولة في أقل من إمكانياتها، ولذلك تسعى كل الدول إلى تحقيق التوازن في ميزان مدفوعاتها.

يهدف هذا المطلب إلى تحليل تطور رصيد ميزان المدفوعات في الجزائر خلال فترة الدراسة، وذلك لفهم العوامل التي أثرت على مساره.

الجدول رقم "08"

رصيد ميزان المدفوعات في الجزائر خلال الفترة (2000-2021)

الوحدة: مليار دولار أمريكي

السنوات	رصيد ميزان المدفوعات	السنوات	رصيد ميزان المدفوعات
2000	7,57	**2011**	19,7
2001	6,19	**2012**	12,3
2002	3,66	**2013**	0,83
2003	7,47	**2014**	-9,27
2004	11,12	**2015**	-27,47
2005	21,18	**2016**	-26,21
2006	28,95	**2017**	-22,09
2007	30,54	**2018**	-16,69
2008	34,45	**2019**	-16,95
2009	0,41	**2020**	-18,68
2010	12,16	**2021**	-4,63

المصدر: من إعداد الطالبة بالإعتماد على:

https://www.bank-of-algeria.dz/ar/%D8%A7%D9%84%D8%B1%D8%A6%D9%8A%D8%B3%D9%8A%D8%A9/ consulté le 01_04_2024, 01 :30.

يمكن تمثيل معطيات الجدول السابق في الشكل الموالي:

الشكل رقم "09"

رصيد ميزان المدفوعات في الجزائر خلال الفترة (2000-2021)

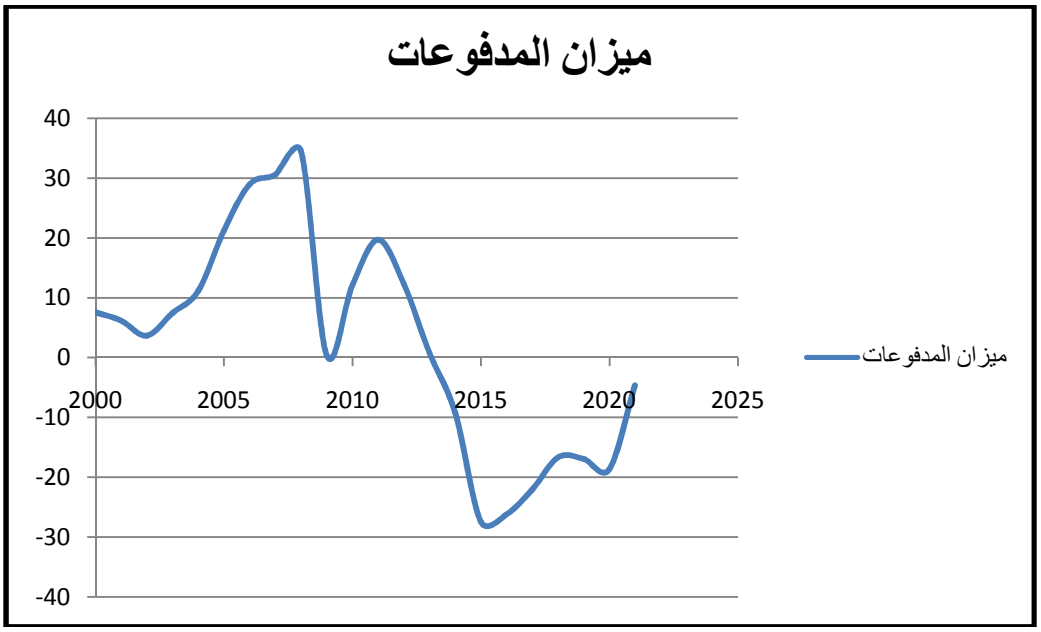

المصدر: من إعداد الطالبة بناء على معطيات الجدول رقم "08".

يلاحظ تسجيل نتائج إجابية لرصيد ميزان المدفوعات خلال الفترة (2000-2013)، حيث سجل فائض مستمر منذ بداية هذه الفترة. يرجع ذلك بشكل أساسي إلى تحسن أسعار المحروقات في السوق الدولية، إرتفاع عائدات الصادرات من المحروقات وإتباع الحكومة الجزائرية خلال هذه الفترة سياسة حذرة للتحكم في الواردات. سجل رصيد ميزان المدفوعات إنخفاض كبير جدا يقدر ب 0,41 مليار دولار سنة 2009 مقابل 34,45 مليار دولار سنة 2008 وذلك نتيجة الإنخفاض الكبير في إيرادات المحروقات وإنخفاض سعر البترول بسبب الأزمة المالية العالمية 2008، ليعود إلى الإرتفاع التدريجي بداية سنة 2010 بقيمة 12,16 مليار دولار تترجم هذه الوضعية بأن النتائج تسير حذر أمام محيط دولي لا يزال مريبا، إلى أن تراجع فائض رصيد ميزان المدفوعات سنة 2013 ليسجل 0,83 مليار دولار.

كما يلاحظ تسجيل تراجع سلبي أي تسجيل بداية العجز بقيمة (9,27-) مليار دولار سنة 2014 وذلك راجع لإنخفاض أسعار النفط جراء الأزمة التي تعرضت لها الجزائر، إلى أن يبلغ هذا العجز (26,21-) مليار دولار سنة 2016. ومن ثم يتبين تقلص العجز بشكل خفيف لأن يصل إلى (22,09-)مليار دولار سنة 2017 وذلك لإرتفاع أسعار النفط، لكنه يبقى عجز مرتفع، ليسجل بعد ذلك إنخفاض مستمر في العجز وصولا إلى (4,63-) مليار دولار سنة 2021.

المبحث الثالث: مربع كالدور للاقتصاد الجزائري

سمي مربع كالدور بالمربع السحري لأنه يستحيل تحقيق الأهداف الأربعة للسياسة الاقتصادية، وذلك نظرا إلى صعوبة الوصول إلى نتائج جيدة لمجموع هذه الأهداف. فقام نيكولاس كالدور بإقتراح قيم كمية لتلك المعدلات على النحو التالي:

- النمو الاقتصادي: 5% سنويا.
- معدل التضخم معدوم: أي 00% سنويا.
- معدل البطالة معدوم: أي 00% سنويا.
- رصيد ميزان المدفوعات: معدوما أو موجبا في حدود 5%.

بإعتبار نيكولاس كالدور من خلال طرحه لفكرة المربع وتأكيده على كون هذا المربع مستوي الأضلاع وبحجم أوسع، فإن هذا يدل على أن المؤشرات المكونة له في حالة جيدة، وبالتالي إقتصاد البلد محل الدراسة كذلك في حالة جيدة. يعتبر تحقيق جميع أهداف المربع في نفس السنة أو الفترة أمرا صعبا، إن لم يكن مستحيلا، وذلك بسبب وجود تناقضات وتداخلات بينها.وفي هذه الحالة يتحول شكل المربع إلى مثلث.

سيتم في هذا المبحث تطبيق هذا المربع على الاقتصاد الجزائري خلال الفترة (2000-2021)، وذلك من أجل توضيح التغيرات الحاصلة على أهداف المربع.

المطلب الأول: مربع كالدور للاقتصاد الجزائري خلال الفترة (2000-2004)

يمكن تمثيل مربع كالدور للاقتصاد الجزائري خلال هذه الفترة بالإعتماد على الجدول التالي:

الجدول رقم"09"

متغيرات مربع كالدور للاقتصاد الجزائري خلال الفترة (2000-2004)

السنوات / المتغيرات	2000	2001	2002	2003	2004	المتوسط الحسابي
معدل النمو الاقتصادي (%)	3,8	3	5,6	7,2	4,3	**4,78**
رصيد ميزان المدفوعات (مليار دولار)	7,75	6,19	3,66	7,47	11,12	**7,2**
معدل التضخم (%)	0,33	4,22	1,41	4,26	3,96	**2,83**
معدل البطالة (%)	29,77	27,3	25,9	23,72	17,65	**24,86**

المصدر: من إعداد الطالبة بالإعتماد على الجداول رقم "5"، "6"، "7"،"8".

ويمكن تمثيل معطيات الجدول السابق في الشكل الموالي:

الشكل رقم"10"

تمثيل مربع كالدور للاقتصاد الجزائري خلال الفترة (2000-2004)

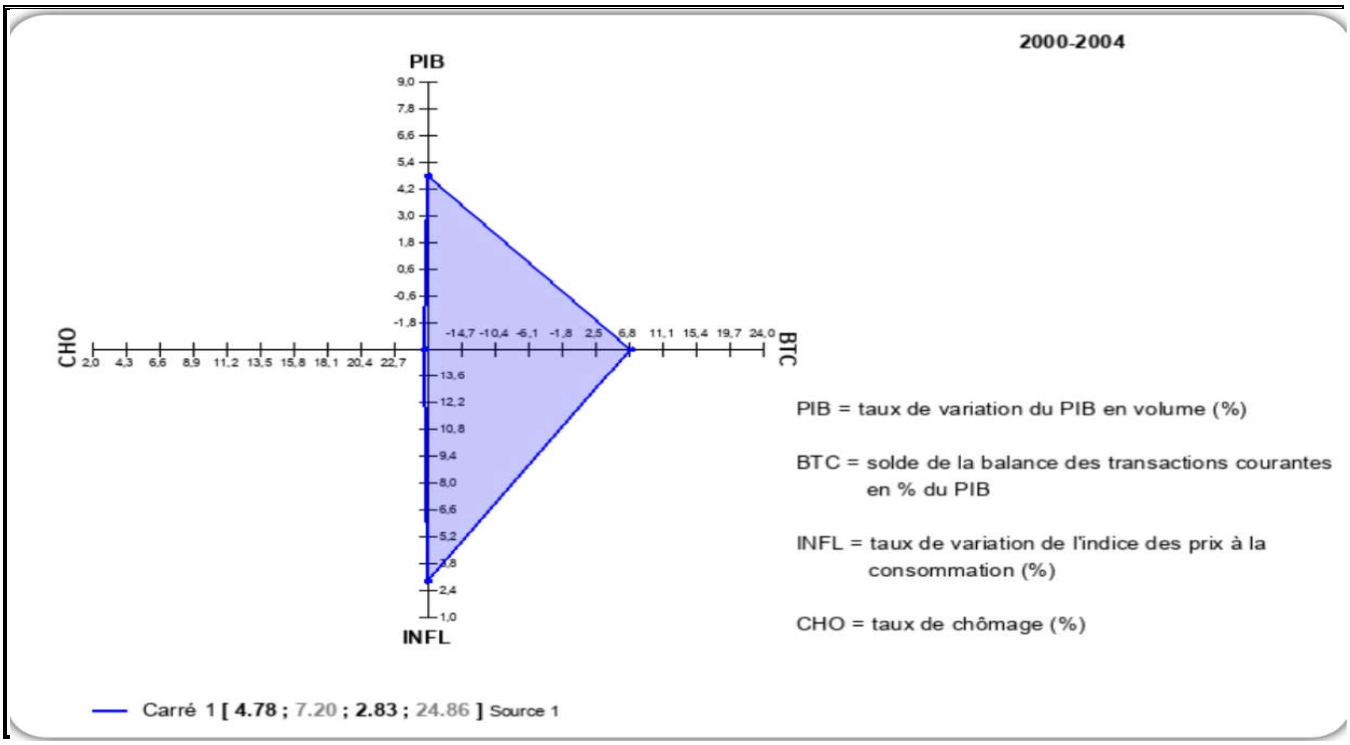

المصدر: من إعداد الطالبة بالإعتماد على معطيات الجدول رقم"09" وتطبيقها في برنامج:
Générateur de carrés magique de Nicholas Kaldor, sur le site:
https://www.ses.ac-versailles.fr/extras/bd/carre/carre.html

يتبين من شكل مربع كالدور الممثل خلال الفترة (2000-2004)، أن رصيد ميزان المدفوعات يحقق متوسط جيد وذلك نتيجة الإنتعاش في صادرات المحروقات. كما سجل النمو الاقتصادي معدلات موجبة حيث بلغ 4,78% كمتوسط لهذه الفترة.

متوسط معدل البطالة بلغ 24,86% وهو معدل غير مقبول إطلاقا بالنسبة لكالدور وذلك لإرتفاعه الكبير، رغم المبالغ المخصصة لفتح مناصب شغل في إطار برنامج الإنعاش الاقتصادي، ويمكن إعتبار متوسط معدل التضخم جد مقبول، حيث قدر ب 2,83% إذ أنه لم يبلغ معدل قياسي.

المطلب الثاني: مربع كالدور للاقتصاد الجزائري خلال الفترة (2005-2009)

يمكن تمثيل مربع كالدور للاقتصاد الجزائري خلال هذه الفترة بالإعتماد على الجدول التالي:

الجدول رقم "10"

متغيرات مربع كالدور للاقتصاد الجزائري خلال الفترة (2005-2009)

السنوات / المتغيرات	2005	2006	2007	2008	2009	المتوسطالحسابي
معدل النمو الاقتصادي (%)	5,9	1,7	3,4	2,4	1,6	**3**
رصيد ميزان المدفوعات (مليار دولار)	21,18	28,95	30,54	34,45	0,41	**23,1**
معدل التضخم (%)	1,38	2,31	3,76	4,85	5,73	**5,58**
معدل البطالة (%)	15,27	12,27	13,79	11,33	10,16	**12,56**

المصدر: من إعداد الطالبة بالإعتماد على الجداول رقم "5"، "6"، "7"،"8".

ويمكن تمثيل معطيات الجدول السابق في الشكل الموالي:

الشكل رقم "11"

تمثيل مربع كالدور للاقتصاد الجزائري خلال الفترة (2005-2009)

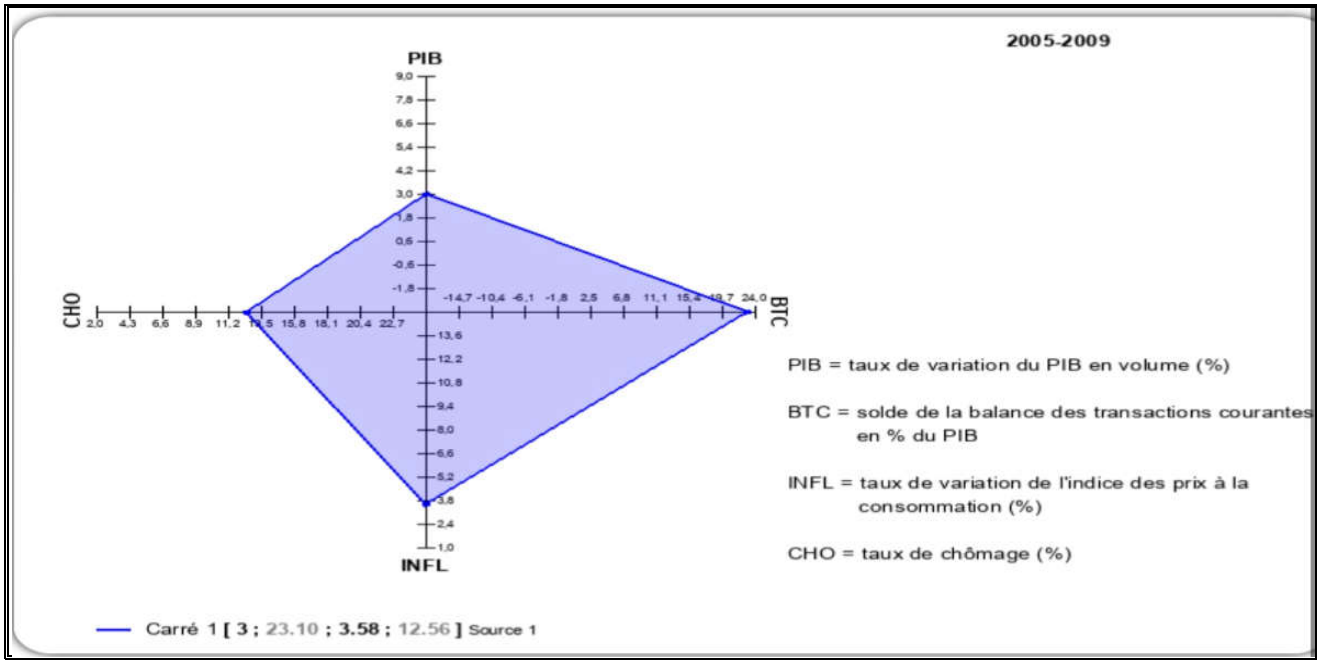

المصدر: من إعداد الطالبة بالإعتماد على معطيات الجدول رقم"10" وتطبيقها في برنامج:

Générateur de carrés magique de Nicholas Kaldor sur le site:
https://www.ses.ac-versailles.fr/extras/bd/carre/carre.html

من خلال ملاحظة شكل مربع كالدور لهذه الفترة يستنتج أنه إقترب من شكل المربع، حيث إزداد إتساعه مما يدل على الإقتراب من مثلوية مربع كالدور. وهذا دليل على تحسن أداء الاقتصاد الجزائري خلال فترة تطبيق برنامج دعم النمو الاقتصادي (2005-2009)، حيث يلاحظ تحسن متوسط معدل البطالة أي إنخفاضه بشكل مقارنة بالفترة السابقة، وذلك راجع إلى إستمرار سياسة الإنعاش الاقتصادي التي تولي إهتمام كبير لهذا الهدف من خلال زيادة الإنفاق العام، على شكل إستثمارات ومشاريع لتقليل من البطالة عن طريق توفير مناصب عمل، أما بالنسبة لرصيد ميزان المدفوعات يلاحظ إرتفاع متوسط رصيده إلى 23,10 مليار دولار كنتيجة لتحسن أسعار البترول وقيمة الصادرات.

عرفت أسعار البترول إنخفاض كبير بسبب الأزمة العالمية، فأثر هذا الإنخفاض على رصيد المدفوعات لسنة (2009)، وإنعكس ذلك على متوسط معدل النمو الاقتصادي حيث إنخفض إلى 3%. يرجع إرتفاع متوسط معدل التضخم إلى بعض الضرائب التي فرضت في إقتصاد الجزائر.

يمكن القول من خلال تمثيل وملاحظة شكلي مربع كالدور للفترات (2000-2004) و(2005-2009)أن فترة (2005-2009) أفضل من الفترة السابقة، حيث المؤشرات الاقتصادية كانت في حالة تحسن وظهرت قريبة من شكل مربع كالدور. حيث تعتبر هذه الفترة الأفضل للأداء الاقتصادي.

المطلب الثالث: مربع كالدور للاقتصاد الجزائري خلال الفترة (2010-2014)

يمكن تمثيل مربع كالدور للاقتصاد الجزائري خلال هذه الفترة بالإعتماد على الجدول التالي:

الجدول رقم "11"

متغيرات مربع كالدور للاقتصاد الجزائري خلال الفترة (2010-2014)

السنوات / المتغيرات	2010	2011	2012	2013	2014	المتوسط الحسابي
معدل النمو الاقتصادي (%)	3,6	2,9	3,4	2,8	3,8	**3,3**
رصيد ميزان المدفوعات (مليار دولار)	12,16	19,7	12,3	0,83	-9,27	**7,14**
معدل التضخم (%)	3,91	4,52	8,89	3,25	2,91	**4,55**
معدل البطالة (%)	9,96	9,96	10,97	9,82	10,21	**10,18**

المصدر: من إعداد الطالبة بالإعتماد على الجداول رقم "5"، "6"، "7"،"8".

يمكن تمثيل معطيات الجدول السابق في الشكل الموالي:

الشكل رقم "12"

تمثيل مربع كالدور للاقتصاد الجزائري خلال الفترة(2010-2014)

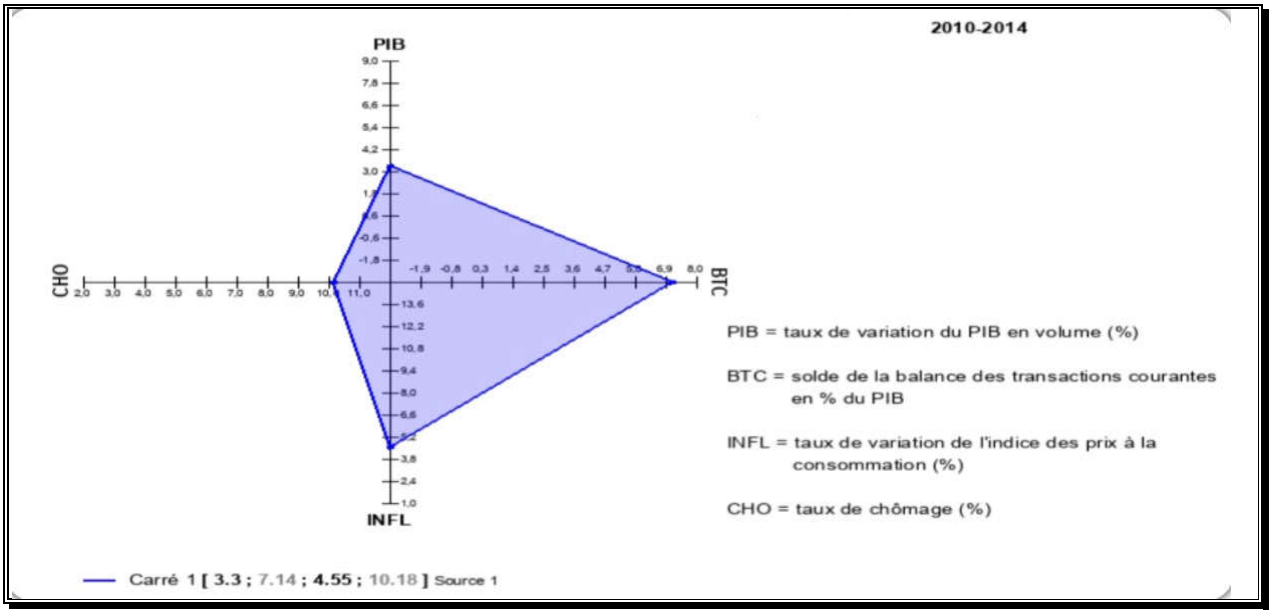

المصدر: من إعداد الطالبة بالإعتماد على معطيات الجدول رقم"11" وتطبيقها في برنامج:

Générateur de carrés magique de Nicholas Kaldor sur le site:
https://www.ses.ac-versailles.fr/extras/bd/carre/carre.html

يمكن تحليل الشكل رقم "12" الممثل لمربع كالدور للاقتصاد الجزائري خلال الفترة (2010-2014) أي في فترة برنامج توطيد النمو الاقتصادي كالتالي:

يلاحظ تناقص متوسط رصيد ميزان المدفوعات مقارنة بالفترة السابقة وصولا إلى 7,14 مليار دولار وذلك راجع إلى الرصيد السالب المحقق سنة (2014) بسبب الزيادة الكبيرة في الواردات ، الحفاظ على معدلات البطالة خلال هذه الفترة عند نفس المستوى 10%. أما بالنسبة لمعدل النمو االاقتصادي كان متذبذب لتراجع معدل النمو في قطاع المحروقات، كما أن معدل التضخم إنخفض إلى أن بلغ متوسطه معدل 4,55%.

يمكن القول بشكل عام أن هذه الفترة كانت أقل أداء من الفترة السابقة، حيث أن مربع كالدور أخذ يتراجع في هذه الفترة.

المطلب الرابع : مربع كالدور للاقتصاد الجزائري خلال الفترة (2015-2021)

يمكن تمثيل مربع كالدور للاقتصاد الجزائري خلال هذه الفترة بالإعتماد على الجدول التالي:

الجدول رقم"12"

متغيرات مربع كالدور للاقتصاد الجزائري خلال الفترة (2015-2021)

السنوات / المتغيرات	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021	المتوسط الحسابي
معدل النمو الاقتصادي (%)	3,7	3,2	1,3	1,1	1	-5,1	3,4	**1,22**
رصيد ميزان المدفوعات (مليار دولار)	-27,47	-26,21	-22,09	-16,69	-16,95	-18,68	-4,63	**-18,96**
معدل التضخم (%)	4,78	6,39	5,59	4,26	1,95	2,41	7,22	**4,65**
معدل البطالة (%)	11,21	10,2	12	12,14	12,27	14,03	13,72	**12,22**

المصدر: من إعداد الطالبة بالإعتماد على الجداول رقم "5"، "6"، "7"،"8".

يمكن تمثيل معطيات الجدول السابق في الشكل الموالي:

الشكل رقم "13"

تمثيل مربع كالدور للاقتصاد الجزائري خلال الفترة 2015-2021

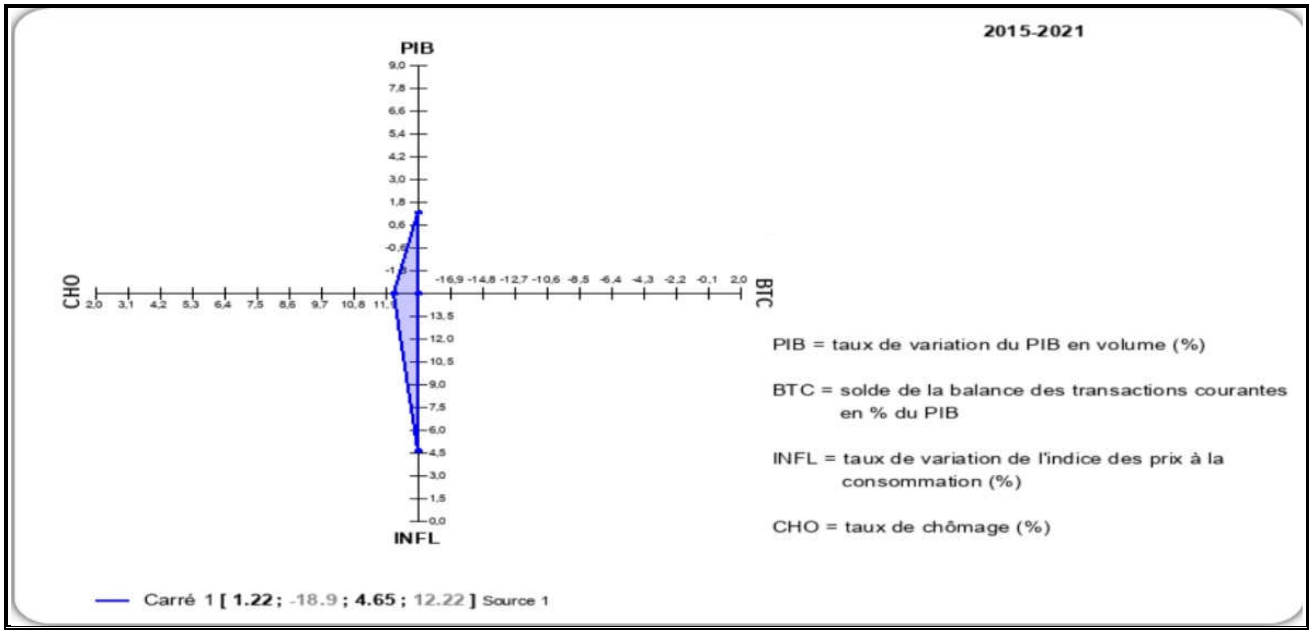

المصدر: من إعداد الطالبة بالإعتماد على معطيات الجدول رقم"12" وتطبيقها في برنامج:
Générateur de carrés magique de Nicholas Kaldor sur le site:
https://www.ses.ac-versailles.fr/extras/bd/carre/carre.html

يلاحظ من خلال الشكل رقم "13" وبالإعتماد على حساب متوسط الفترة، حيث يتضح أن الفترة (2015-2021) لا تقترب أبدا من المثلوية التي يدعيها مربع كالدور، فيلاحظ تقلص شديد في مساحة المربع، ما يعكس تراجع الأداء الاقتصادي. بالمقارنة بالفترات السابقة يتبين أن معدل النمو الاقتصادي إنخفض، إلا أن رصيد ميزان المدفوعات سجل عجز طيلة هذه الفترة إذ بلغ متوسطه (18,96-) نتيجة لتناقص حجم مداخيل الصادرات.

سجل متوسط معدل التضخم إرتفاع خلال هذه الفترة وذلك راجع إلى إرتفاع الأسعار وتدهور قيمة الدينار، أما فيما يخص متوسط معدل البطالة يلاحظ إرتفاعه خلال هذه الفترة مقارنة بالفترة السابقة.

أثرت جائحة كورونا على الاقتصاد الجزائري بشكل كبير، مما أدى إلى إنكماش الناتج المحلي الإجمالي وتراجع العديد من القطاعات الاقتصادية. بما ذلك إرتفاع معدلات التضخم وكذلك البطالة.

من خلال ملاحظة أشكال مربع كالدور خلال فترة الدراسة يمكن القول أن فترة (2015-2021) كانت أقل من الفترات الأخرى من حيث الأداء الاقتصادي.

وفي الأخير يمكن تمثيل مربع كالدور لمعرفة أداء الاقتصاد الجزائري خلال فترة الدراسة في الجدول التالي:

الجدول رقم "13"

متغيرات مربع كالدور للاقتصاد الجزائري خلال الفترة (2000-2021)

السنوات / المتغيرات	2021-2000
معدل النمو الاقتصادي (%)	2,9
رصيد ميزان المدفوعات (مليار دولار)	2,47
معدل التضخم (%)	4
معدل البطالة (%)	14, 71

المصدر:من إعداد الطالبة بالإعتماد على الجداول رقم "5"، "6"، "7"،"8".

يمكن تمثيل معطيات الجدول السابق في الشكل الموالي:

الشكل رقم "14"

تمثيل مربع كالدور للاقتصاد الجزائري خلال الفترة (2000-2021)

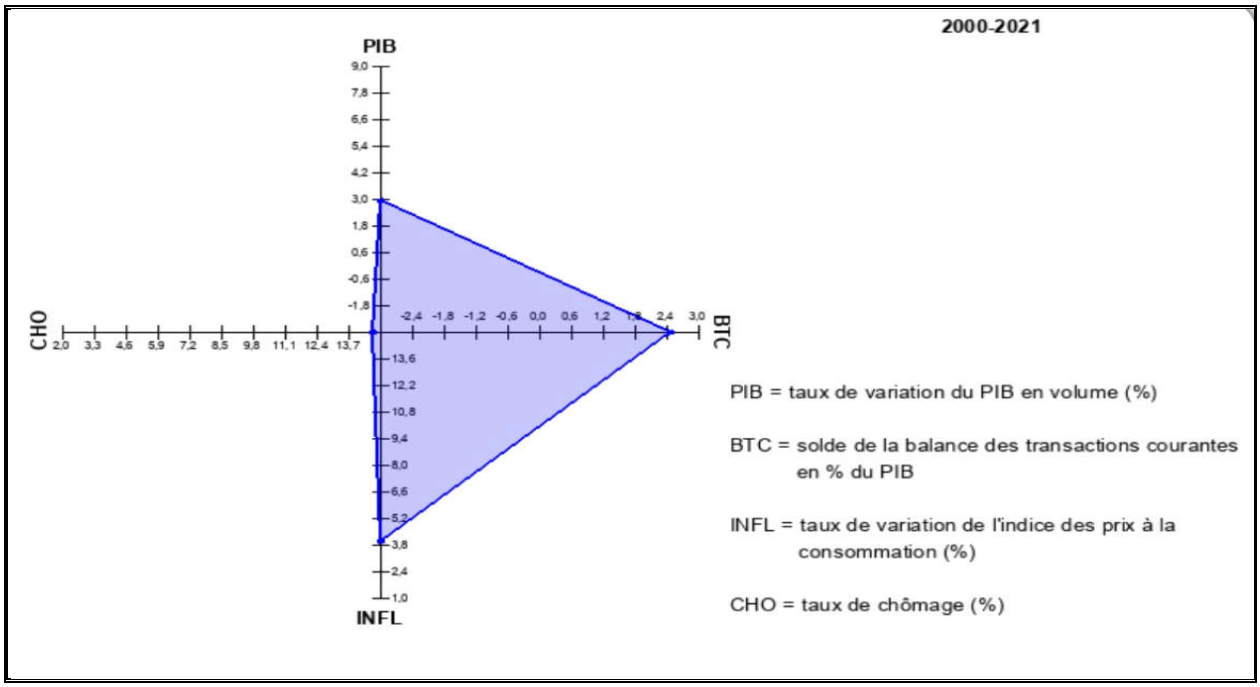

المصدر: من إعداد الطالبة بالإعتماد على معطيات الجدول رقم"13" وتطبيقها في برنامج:

Générateur de carrés magique de Nicholas Kaldor sur le site:
https://www.ses.ac-versailles.fr/extras/bd/carre/carre.html

من خلال ملاحظة الشكل رقم "14" يتبين أن شكل مربع كالدور لا يقترب من المثلوية، حيث كاد أن يكون شكل ثلاثي الأبعاد، من خلال الإنكماش في جهة معدل البطالة التي يبلغ متوسط معدلها

14,71% خلال فترة الدراسة وذلك غير مقبول إطلاقا بالنسبة لكالدور نتيجة لإرتفاعه الكبير، يعود ذلك إلى عدد من العوامل، بما في ذلك النمو السكاني السريع ونقص فرص العمل في القطاع الرسمي

أما بالنسبة لمعدل التضخم يمكن القول أن بنك الجزائر إستطاع بشكل كبير التحكم فيه من خلال إستهدافه عند معدل 4%، كما سجل كل من النمو الاقتصادي ورصيد ميزان المدفوعات معدلات موجبة حيث بلغ متوسطتهما حدود 2,90%.

مما سبق يمكن القول أن الأداء الاقتصادي الجزائري لم يحقق المثلوية بالنسبة لكالدور، إذ أن المؤشرات الاقتصادية خلال فترة الدراسة كانت تواجهها عدة ضغوطات وعوامل تعمل على عدم إستقرارها.

عند التركيز على محاور مربع كالدور يلاحظ أن تحقيق الإستقرار الاقتصادي ليس بالأمر السهل، بل ظهر تحسن في أحد المحاور بمقابل تدهور في محور آخر في نفس السنة، ناهيك عن المقارنة بين فترة وأخرى، حيث يظهر التحسن في المربع من خلال تقسيم الفترات السابقة بحساب المتوسط الحسابي لكل فترة، بغرض معرفة الفترة التي تحسن فيها الاقتصاد الجزائري؛ أوبتعبير آخر تحقيق إستقرار اقتصادي ضمن سياسة اقتصادية ملائمة.

خلاصة الفصل الثاني

إن تحليل مسار الإنفاق العام ومتغيرات مربع كالدور يعد أداة مهمة لصانعي السياسات في الجزائر لتصميم سياسة إنفاق عام فعالة تساهم في تحقيق التنمية، والإستقرار الاقتصادي.فقد عرف الاقتصاد الجزائري عدة تقلبات مست جوانبه الاقتصادية، الإجتماعية، المالية، الثقافية والصحية، وكل ما له علاقة بالتأثير في الاقتصاد الوطني نحو تحقيق الأهداف الأساسية للسياسة الاقتصادية، والتي تمثل في مجملها مؤشرات الإستقرار الاقتصادي. فضلا عن كون الاقتصاد الجزائري اقتصاد ريعي من الدرجة الأولى ويعتمد في كل التعاملات على المورد الأحادي ألا وهو المحروقات.

الخاتمة

العامة

الخاتمة العامة

تبين الدراسات الاقتصادية أهمية دور الدولة في تحقيق الإستقرار الاقتصادي، وتحسين أداء اقتصاد البلد، من خلال تطبيق سياسات اقتصادية أهمها سياسة الإنفاق العام، الذي يعتبر أداة في يد الدولة من أجل تحقيق وتجسيد أهداف السياسة الاقتصادية الممثلة لمتغيرات مربع كالدور.

يرتبط معرفة وتقييم الأداء الاقتصادي الكلي بوضعية مربع كالدور، الذي تشكل زواياه الأربعة المؤشرات الأساسية للإستقرار الاقتصادي، حيث تكون الوضعية الاقتصادية للبلد مستقرة كلما كانت مساحة المربع أكبر. وضمن هذا الإطار فإن الجزائر وبإعتبارها دولة من الدول النامية، وفي ظل سعيها المتواصل لتحقيق التنمية والإستقرار الاقتصادي، وكذا تحسين أدائها الاقتصادي، من خلال تحقيق الأهداف الاقتصادية والإجتماعية. فإنها قد إعتمدت تطبيق سياسة الإنفاق العام بالإتجاه الإنكماشي والتوسعي تماشيا مع الأوضاع الاقتصادية.

بينت الدراسة أن هذه السياسة لم تصل لمستوى الفعالية المنتظرة في تحقيق هذه الأهداف في نفس الفترة، وذلك لتعارضها وصعوبة تحقيقها في نفس الفترة. فالفائض المحقق في ميزان المدفوعات إضافة إلى النتائج المحققة على مستوى المؤشرات الاقتصادية كانت نتيجة إرتفاع أسعار المحروقات، وليس لتحسن الأداء الاقتصادي، وذلك بالإعتماد على المحروقات كمورد وحيد في الصادرات.

1_ إختبار الفرضيات

من خلال ما سبق وما تم التطرق إليه في متن هذه الدراسة تمكننا من الإجابة على الفرضيات الموضوعة في بدايتها كمايلي:

_" يمكن للإنفاق العام أن يحقق أهداف السياسة الاقتصادية الممثلة لمتغيرات مربع كالدور، من خلال دعم الطلب الكلي للاقتصاد برفع حجم الإنفاق الحكومي الإستهلاكي والإستثماري لتحقيق هذه الأهداف"، وهو ما يؤكد الفرضية الأولى، وذلك من خلال الإستثمار في البنية التحتية، التي تحسن من كفاءة النشاط الاقتصادي، وبالتالي تحفيز النمو الاقتصادي، العمل على برامج لتوفير مناصب شغل، لتقليل معدلات البطالة، يمكن للحكومة إيتخدام الإنفاق العام لزيادة الطلب خلال فترات الركود الاقتصادي، مما يساعد على إستقرار الأسعار ومنع حدوث إنكماش، وأيضا دعم الصادرات من خلال تقديم حوافز مالية للشركات لزيادة صادراتها، مما يحسن من التوازن الخارجي.

_"يعد الإنفاق العام العنصر الأساسي لتحقيق الإستقرار الاقتصادي"، وهو ما ينفي الفرضية الثانية، فالإنفاق العام لا يعد العنصر الأساسي لتحقيق الإستقرار الاقتصادي، وذلك للتعارضات الموجودة بين

مؤشرات الإستقرار الاقتصادي، لابد أن من تحقيق تناسق فعال بين مختلف أدوات السياسة الاقتصادية التي تسمح بتشكيل سياسات هدفها الرئيسي تحقيق أهداف مربع كالدور.

_" تتمثل العلاقة بين الإنفاق العام ومتغيرات مربع كالدور في علاقة طردية"، وهو ماينفي الفرضية الثالثة، حيث تبين أن هناك علاقة طردية وعكسية بين الإنفاق العام ومتغيرات مربع كالدور، وذلك لأن الزيادة في الإنفاق العام يساهم في رفع معدلات النمو وتقليل معدلات البطالة، مع إرتفاع في معدلات التضخم.

_" ساهمت سياسة الإنفاق العام في الجزائر في تحقيق بعض أهداف مربع كالدور، وذلك لإستحالة تحقيق الأهداف الاربعة للمربع في نفس السنة أو في نفس الفترة"، وهو ما يؤكد الفرضية الأخيرة،لأن تحقيق الأهداف الأربعة السابقة ليس بالأمر السهل وذلك لتعارض الأهداف مع بعضها البعض، فالعلاقة بين إستقرار الأسعار والتوظيف الكامل هي إحدى الحالات التي توضح ذلك، فمن الصعب تحقيق كلا الهدفين السابقين في نفس الوقت، فزيادة التشغيل تؤدي إلى رفع الأسعار، كذلك هناك صعوبة بالنسبة لتحقيق التشغيل التام وتوازن ميزان المدفوعات.

2_نتائج البحث

بناء على ما سبق يمكن إستخلاص النتائج التالية:

_ تعتبر النفقات العامة أداة في يد الدولة من أجل تحقيق أهدافها الاقتصادية والإجتماعية، ولا يمكن تحقيق هذه الاهداف إلا بالإستخدام الأمثل لهذه النفقات.

_ يعتمد الاقتصاد الجزائري بشكل كبير على قطاع المحروقات.

_ إن مربع كالدور ما هو إلا رسم تخطيطي رباعي الرؤوس، يحتوي على الأهداف الأربعة الأساسية للسياسة الاقتصادية، حيث أنه كلما زادت مساحته دل ذلك على حسن الأداء الاقتصادي، الإستقرار الاقتصادي.

_ عرف الأداء الاقتصادي في الجزائر من خلال مربع كالدور، تذبذبا من فترة لأخرى، حيث وجد أنه حقق الإستقرار بشكل قريب من الجيد في فترة، مقابل تدهور هذا الأخير في فترة أخرى.

_ من خلال ملاحظة وتحليل تمثيل مربع كالدور لمتوسط الفترات، تبين أن الفترة الممتدة من (2005_2009) هي الفترة التي حققت إستقرار اقتصادي نوعا ما،حيث إقتربت من الحالة المثالية حسب ما أدعيت عليه إفتراضات نيكولاس كالدور لمربعه.

_ إن سياسة الإنفاق العام لم يكن لها الدور الكامل في بلوغ هدف التوازن وتحقيق التنمية للاقتصاد الجزائري.

3_ الإقتراحات

على ضوء النتائج التي أسفرت عنها الدراسة، يمكن تقديم الإقتراحات التالية:

ـ يجب على الجزائر إستخدام أدوات السياسة المالية بصفة عامة والإنفاق العام بصفة خاصة عند الضرورة من أجل ضبط القرارات وتنفيذها بما يخدم أهداف السياسة الاقتصادية.

ـ ينبغي ترشيد الإنفاق العام بصورة عامة من خلال تقليل النفقات الغير ضرورية.

ـ إعادة توجيه الإنفاق العام، من خلال الإهتمام بالمجالات التي تشجع الإنتاجية، وتمكن من كفاءة الطاقة الإنتاجية المتاحة، من خلال التوجه نحو قطاعات جديدة.

ـ يجب توجيه النفقات العامة نحو الإستثمارات المنتجة للثروة، واليد العاملة، والقطاعات التي تلعب دورا بارزا في التنمية الاقتصادية، لتحقيق الأداء الاقتصادي المرغوب فيه

ـ العمل على إقتصاد يعتمد على المعرفة والقطاع المنتج للثروة؛ أي الإعتماد على كل من القطاع الفلاحي والصناعي، وجعل قطاع المحروقات كقطاع مكمل لها.

ـ العمل على التنويع في قطاع الصادرات خارج المحروقات وتفعيل الاقتصاد الوطني، حتى تكون له آثار إيجابية في تحريك النمو الاقتصادي، وبالتالي توفير مناصب شغل.

4_ آفاق البحث

لاشك أنه رغم الجهد المبذول في إتمام هذا البحث، فإن هذا الأخير لا يخلوا من النقائص، إلا أنه يمكن أن يكون جسرا يربط بين بحوث سبقت فأضاف إليها بعض المستجدات، لإثرائها وبعثها من جديد، وبحوث مقبلة كتمهيد لمواضيع يمكنها أن تكون إشكاليات لأبحاث أخرى يذكر منها:

ـ أثر السياسة المالية والنقدية على متغيرات مربع كالدور.

ـ تقييم فعالية السياسة النقدية والمالية لتحقيق المربع السحري لكالدور.

ـ ترشيد سياسة الإنفاق العام لتحقيق أهداف السياسة الاقتصادية في الجزائر.

ـ دور سياسة الإنفاق الحكومي في تحقيق مربع كالدور في الجزائر مقارنة مع بعض الدول النامية.

ـ متطلبات تحسين أداء السياسة المالية في الجزائر لتحقيق التنمية الاقتصادية.

قائمة

المراجع

قائمة المراجع

أولا_الكتب

1_أحمد شعبان محمد علي، **علم الاقتصاد والسياسات الاقتصادية من منظور إسلامي**، دار التعليم الجامعي، الإسكندرية، 2015.

2_أمين صيد، **سياسة الصرف كأداة لتسوية الإختلال في ميزان المدفوعات**، الطبعة الأولى، مكتبة حسين العصرية للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، 2013.

3_إياد عبد الفتاح النسور، **أساسيات الاقتصاد الكلي**، الطبعة الأولى، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2013.

4_ زكريا سعد الدين الأسدي، **البطالة وآثارها الإجتماعيةوالاقتصادية أسس المواجهة**، دار الكتاب الحديث للنشر والتوزيع، 2009.

5_زينب حسين عوض الله، **مبادئ المالية العامة**، الدار الجامعية للطباعة والنشر، بيروت،1998.

6_سوزي عدلي ناشد، **أساسيات المالية العامة**، فرع أول، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، لبنان،2009.

7_سوزي عدلى ناشد، **الوجيز في المالية العامة**،دار الجامعة الجديدة للنشر، الأزاريطة، الإسكندرية،2000.

8_فليح حسن خلف، **الاقتصادالكلي**، الطبعة الأولى، عالم الكتب الحديث، إربد، 2007.

9_فليح حسن خلف، **المالية العامة**، الطبعة الأولى، جدارا للكتاب العالمي للنشر والتوزيع، عمان، العبدلي، 2008.

10_ محمد عباس محرزي، **اقتصاديات المالية العامة**، الطبعة الثانية، ديوان المطبوعات الجامعية، الساحة المركزية، بن عكنون، الجزائر، 2005.

11_محمود حسين الوادي وزكريا أحمد عزام،**مبادئ المالية العامة**، الطبعة الأولى، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، الأردن، 2007.

12_محمود علي الشرقاوي، **النمو الاقتصادي وتحديات الواقع**، الطبعة الأولى، دار غيداء للنشر والتوزيع، عمان، 2016.

ثانيا_ الاطروحات

1_أحمد العيش، **أثر الأنفاق العام على التوازن الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1990-2017**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه الطور الثالث في العلوم الاقتصادية، تخصص: إقتصاد تطبيقي، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، 2019-2020.

2_بن طرية حورية، **دراسة تحليلية لميزان المدفوعات الجزائري خلال الفترة الممتدة من 1970 إلى 2014**، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص مالية وتجارية دولية، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، 2016-2017.

3_حمزة سعد، **سياسة الإنفاق العام وإنعكاساتها على متغيرات مربع كالدور دراسة تحليلية قياسية خلال الفترة 1980_2017**، أطروحة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص : إقتصاد وإحصاء تطبيقي، جامعة يحى فارس بالمدية، 2020_2021.

4_عربي محمد، **"أثر الإنفاق العام على المؤشرات الاقتصادية الكلية في الجزائر–دراسة تحليلية قياسية مقارنة مع بعض دول المغرب العربي خلال الفترة 1990-2017"**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه الطور الثالث، شعبة: علوم اقتصادية، تخصص: دراسات اقتصادية ومالية، جامعة زيان عاشور، الجلفة، 2019–2020.

5_محمد كريم قروف، **أثر السياسات الاقتصادية على النمو الاقتصادي في الجزائر دراسة تطبيقية للفترة 1999-2014**، أطروحة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، شعبة: تحليل اقتصادي، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2014–2015.

ثالثا_ المجلات

1_إبراهيم محمد حسين وسندس بهجت جميل، **"قياس وتحليل أثر الإنفاق العام على متغيرات مربع كالدور في المملكة العربية السعودية بإستخدام التقنية الإحصائية للإنحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة المتباطئة للمدة 1991_2017"**، مجلة جامعة دهوك، العراق، المجلد 22، العدد 01، 2019.

2_رانيا الشيخ طه، **التضخم أسبابه آثاره وسبيل معالجته**، صندوق النقد العربي، العدد18،الإمارات، 2021.

3_رمضان السيد أحمد المعين ووفاء بسيونى السيد شحاته،**"دور الإنفاق العام في تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية المربع السحري لكالدور دراسة تطبيقية على الاقتصاد المصري"**، مجلة الدراسات التجارية المعاصرة،كلية التجارة، جامعة كفر الشيخ،مصر، القاهرة، العدد 09، يناير 2020.

4_عثمان عبد اللطيف وبورحلة زهرة، **"أثر الإنفاق الحكومي على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1997_2021"**،المجلة الجزائرية للمالية العامة، جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان،الجزائر، المجلد 12، العدد 02، 12/31/ 2022.

5_موسى بو شنب، **"فعالية السياسية النقدية في ضبط متغيرات المربع السحري لكالدور في الجزائر"**، مجلة المنهل الاقتصادي،جامعة الشهيد حمه لخضر، الوادي، الجزائر، المجلد 05، العدد 02، أكتوبر 2022.

رابعا_ المواقع

1_ الديوان الوطني للإحصاء على الموقع: https://www.ons.dz/spip.php?rubrique327

2_ بنك الجزائر على الموقع:

https://www.bank-of-algeria.dz/ar/%D8%A7%D9%84%D8%B1%D8%A6%D9%8A%D8%B3%D9%8A%D8%A9/

3_ بنك المعلومات على الموقع:

https://databank.worldbank.org

4_Générateur de carrés magique de Nicholas Kaldor, sur le site:
https://www.ses.ac-versailles.fr/extras/bd/carre/carre.html

الـــمـلـخـص

الملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى إبراز دور الإنفاق العام في تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية وفق مربع كالدور للاقتصاد الجزائري خلال الفترة (2000_2021)، وذلك من خلال التطرق لتحليل إتجاهات متغيرات الدراسة، المتمثلة في الإنفاق العام، ومتغيرات مربع كالدور، وتمثيل المربع لمعرفة أداء الاقتصاد الجزائري.

كما وضحت الدراسة أن أثر الإنفاق العام على كل من النمو الاقتصادي، البطالة، التضخم وميزان المدفوعات في الجزائر ضعيف، وهذا ما يدل على أن سياسة الإنفاق العام لم يكن لها الدور الكامل في بلوغ هدف التوازن، وتحقيق التنمية للاقتصاد الجزائري.

أهم ما توصلت إليه الدراسة أن تحقق الأهداف الممثلة لمربع كالدور، ليس بالأمر السهل، فعند حدوث تحسن في بعض محاور المربع يظهر تدهورا في محاور أخرى في نفس السنة، أي أن مثلوية المربع لم تتحقق كاملة في الاقتصاد الجزائري.

الكلمات المفتاحية: الإنفاق العام، الأهداف الاقتصادية، الاقتصاد الجزائري، المربع السحري لكالدور.

Abstract:

This study aims to highlight the role of public spending in achieving the objectives of economic policy according to the Kaldor square of the Algerian economy during the period (2000-2021), by analyzing the trends of the study variables represented in public spending, the Kaldor square variables, and the square representation to know the performance of the Algerian economy.

The study also showed that the impact of public spending on economic growth, unemployment, inflation, and the balance of payments in Algeria is weak, which indicates that public spending policy did not have a full role in achieving the goal of balance and development for the Algerian economy.

One of the most important findings in this study is that achieving the goals represented by Kaldor Square is easy. When there is an improvement in other axes of the square, a deterioration in other axes in the same year, which means that the ideal of the square is not fully achieved in the Algerian economy.

Keywords: public spending, economic goals, Algerian economy, Kaldor Square.